THE ARAB LEAGUE
ALECSO
Institute of Arob Research & Studies
Cairo



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

الموقف الامريكي من الإسلام السياسي في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية

إعداد

رامي عبد الغني عبد الله بني جابر

إشراف

أ.د. علا أبو زيد

أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة

القاهرة

2010م

بِسْــــمِ اللّهِ الرَّحْمَــنِ الرَّحِيمِ

(وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

صدق الله العظيم

الاية (113)

سورة النساء

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة ..

إلى رجل القيم والمبادئ..

أخي الشهيد "بركات" رحمه الله ..

إلى والدي العزيز ومثلي الأعلى مفتاح العطاء ورمز الحنان ،الذي وقف الى جانبي وساعدني وعلمني أفضل تعليم داعيا الله سبحانة وتعالى ان يديم في عمره.

إلى الذين أنا منهم وهم مني اخوتي وأخواتي الأعزاء..... إلى أرض طائر الفيلق.....إلى عنوان بقائنا الأبدي ....إلى من تلألأ شبابها لتصرخ في سماء العالم الموشى بالظلام .....لتخبر القوافل القادمة .... إني عائد.

إلى فلسطين الحبيبة

شكر وعرفان

أتقدمُ بأسمى آياتِ الشكرِ والتقديرِ والامتنانِ لأساتذةِ العلمِ و الفكرِ في مصرَ الـشقيقةِ، وعلى رأسِهِم العالمُ الفذُ الإنسانُ **الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمـد مـديرُ معهـدِ البحـوث والدراسات العربية**، هذا الصرحُ العربيُ الشامخُ، وإلى كلِّ الأساتذةِ والمفكرين فيه.

كما وأخص بالشكرِ والتقدير، **أستاذتي الدكتورة علا عبد العزيز أبـو زيـد أسـتاذة العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة المشرفُه على هذهِ** الرسـالةِ التي لم تألُ جهداً في نصحي وإرشادي، وإتمامِ ما هو ناقصٌ، وتجميلِ ما هو تامٌ، فقد تتلمـذتُ على يديها، وتعلمتُ منها أصولَ البحثِ العلميّ ومهاراتِه، فأشكرُ لها أستاذيتَها وإنسانيتَها، فقـد رعتني ومنحتني من وقتِها الثمين، ولم يجابِها إلحاحي بالخذلانِ، وهنا كلُّ ما أملكُـه أن أدعـوَ الله سبحانَه وتعالى أن يحفظَها منارةً للعلمِ، ونبراساً وعوناً لكلِّ طالب علـم فإنهـا بحـق ذات غزارةَ علمٍ، وفيضَ منهلٍ، ودقةَ لغةٍ، وموضوعيةَ منهجٍ ، وعمقَ فكرٍ، إنه نعمَ المولى ونعـمَ السميع، وأدعو أن يمنَّ اللهُ عليها بوافرِ الصحةِ والعافيةِ، وأن يبارك لها في عمرِها، وجزاهـا اللهُ عني وعن طلبة العلم خيرَ الجزاء.

وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ والتقديرِ والعرفانِ إلى من يـشارُ لهمـا بالبنـانِ، اللـذان قَـبلا الاشتراكَ في لجنةِ الحكمِ، رغم أعبائهما الجسامِ: عـضوي المناقـشةِ الأسـتاذتين الجليلتـين **الأستاذة الدكتورة/ماجدة صالح أستاذة العلوم السياسية كلية الاقتـصاد والعلـوم الـسياسية جامعة القاهرة ، والأستاذة الدكتورة/ شادية فتحي أستاذة العلوم السياسية كليـة الاقتـصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة**، اللتان تفضلتا بقبولِ مناقشةِ هذه الرسالةِ، وأنا علـى يقـينٍ وثقةٍ بأني سأفيد منهما، فجزاهما الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء. كذلك الـشكرموصول **إلى كل قريب وصديق ومحب قدم لي المساعدة والنصح والمشورة والدعاء.**

كما اشكر والدية اللذان علماني بالفعل قبل الكلمة أول حرف خططتها في سفر الحياة،ولقناني من دروس ما بقى معي،أنست أثرة طوال سنوات دراستي ،فالشكر لكي أمي فأنت من أضاء لي الطريق ومثلت دوما الحياة بما فيها وكنت سندا وعونا طوال حياتي وكنني تنتظرين هذا اليوم بفارغ الصبر لكن أرادة الله حالت دون أن ترين ثمرة دعائك فرحمة الله عليك يا نبع الحنان يا هبة الرحمن يا أحلى كلمة ينطق بها اللسان وأعذب أغنية يتغنى بها الإنسان

يا رمز لوجود ونور الحياة والقلب الصافي والنفس الطاهرة،كما أشكرك يا أبي الحبيب جبل المحامل والنبع الذي لاينضب ،كما أشكر إخوتي الداعمين من خلف الكواليس حيث أخذت من حقهم الكثير من أجل إكمال دراستي.

فهرس البحث

الفصل الأول

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط لها مكانة هامـه فـي السـياسة الخارجيـة الأمريكية، ذلك أن تلك المنطقة تضم الدول العربية التي تعتمد عليها الإستراتيجية الأمريكيـة في تحقيق العديد من الأهداف المحورية، منها إمدادات البترول التي تحصل عليهـا الولايـات المتحدة من دول الخليج العربي، أضف إلى ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تمثل ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية للانطلاق إلى أفريقيا وآسيا؛ ومن ثم تحرص الولايـات المتحـدة على إقامة علاقات جيدة مع معظم دول منطقة الـشرق الأوسـط، مثـل إسـرائيل ومـصر والسعودية وتركيا..الخ، في ضوء هذه الحقائق الأساسية نتناول بصفة عامة الأسسَ التي تقـوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم، ومن بينها منطقة الشرق الأوسـط؛ ممـا يستلزم تحليل كافة الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم، ثـم نتناول بشكل خاص مجموعة المحددات التي تشكل صنع السياسة الخارجية الأمريكيـة تجـاه حركات الاسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط، من منطلق أن هذه المحددات من الثوابت التي تقوم عليها الإستراتيجية الخارجية الأمريكية تجاه كل منطقة من مناطق العالم، وبالأخص تجاه الشرق الأوسط الذي يعد من المحاور الرئيسية والمهمة لدى صانع الـسياسة الأمريكـي، بدءا من الكونجرس، مرورا بالإدارة الأمريكية ووسائل الإعـلام، وصـولا إلـى جماعـات الضغط.. الخ.

كما نعرض في هذا الفصل الآثار التي تركتها الهجمات الواقعة في 11 سبتمبر 2001 على توجهات الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط، وعليـه نـناقش الفـصل الحالي من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: صنع السياسة الأمريكية.

المبحث الثاني: محددات الموقف الأمريكي من الإسلام السياسي.

المبحث الثالث: أثر أحداث 11 سبتمبر وتغيير الإستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول

صنع السياسة الخارجية الأمريكية

لقد أرسى الرئيس (توماس جفرسون) قاعدة عامة في هذا الشأن، مفادها: أن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية من ضمن نطاق عمل السلطة التنفيذية وصلاحياتها.. لكنه أبقى عملية صنع السياسة الخارجية ضمن مسؤولية الكونجرس، غير أنه نتيجة لضعف قدرة الكونجرس على متابعة التطورات الدولية، بكفاءة الدولة نفسها التي تستقي معلوماتها من السفارات والأجهزة الاستخباراتية – جعل الكونجرس يتنازل (كعرف) عن صلاحياته تلك للسلطة التنفيذية، في حين تمسك الكونجرس بالرقابة على أداء الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية [1].

وبناءً عليه نتناول في هذا المبحث عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مع بيان أهم الجماعات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة عند ممارسة هذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط، من ثم تتضمن الدراسه جماعات المصالح وجماعات الضغط وغيرها من المجموعات التي تؤثر في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. غير أننا يجب أن نطرح بداية من خلال نظرة عامة أسس وأدوات صنع السياسة الأمريكية، ثم نتناول أهم الجهات الفاعلة في محيط السياسة الأمريكية، وذلك على النحو التالي:

أولاً : المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية

تساهم عدة مؤسسات ذات شان هام فى صناعة السياسة الخارجية الامريكية حيث تقوم كل مؤسسة بدور جوهري وهام فى عملة بناء وتشكيل السياسية الخارجية الامريكية، حيث يقدم رئيس الولايات المتحدة الاسس التى تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية، ويلعب دورا مؤثرا في صنع تلك السياسة، بقطع النظر عن العوامل التي تحيط بهذا الدور وتؤثر عليه، ويشارك الرئيس دستوريا الكونجرس بصناعة السياسة الخارجية، وكذلك الامر فان

(1) Jack C. Plano and Milton Greenberg, The American Political Dictionary, Harcourt Brace College, 1997.p90.

وزارة الخارجية تلعب دوراً مهما في صنع السياسة الأمريكية تجاه العالم، ويتضح ذلك من خلال الجولات والمهام التي يقوم بها وزير الخارجية الأمريكية، الذي يمثل وجهة النظر الرسمية للدولة أمام العالم. بالاضافة الى ما تقوم به أجهزة المخابرات الأمريكية التي تعد من أقوى الأجهزة في العالم، حيث تقدم بدورها إسهامات بالغة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، ونعرض فيما يلي دور كل من رئيس الولايات المتحدة والكونجرس، والخارجية الأمريكية، واجهزة الاستخبارات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

أ_ دور رئيس الولايات المتحدة:

ثمة مجموعة من الصلاحيات منحها الدستور الأمريكي للرئيس الذي ينتخب كل أربعة سنوات، ويجوز له الترشيح وشغل المنصب لدورتين متتاليتين، منها الحق في تمثيل البلاد خارجيا، وقيادة القوات المسلحة، وعقد الاتفاقيات الخارجية، وتعيين السفراء وأعضاء محكمة العدل العليا، وشن الحروب، شريطة موافقة الكونجرس على ذلك، مما يعني أنه رغم هذه الصلاحيات الواسعة فإنها ليست مطلقة، بل متوقفة على موافقة الكونجرس(1).

إن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية يعطي الحكومة ممثلة برئيسها سلطة خاصة. فالمعروف أن إدارة الشؤون الخارجية في أي دولة تتطلب معلومات ومثل هذه المعلومات تتاح لعدد محدود من المسئولين في مقدمتهم رئيس الحكومة. وبذلك فعدم توفر هذه المعلومات السرية لدى الكونجرس وغيره من الأجهزة الأخرى يجعلها غير قادرة على اتخاذ أي قرار في مجال العلاقات الدولية. وعندما نتحدث عن دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية فلا يعني أنه يقوم بنفسه بإعداد مشروع القرار وبلورة الأفكار. بل أنه يلجأ للاستنارة والترشيد إلى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون

(1) Charles Mathias jury Ethnic Groups and Foreign Policy, in McCormick's edited "A Reader in American Foreign Policy, 1981pp: 307-316.

الدولية.وفي الولايات المتحدة يقوم مستشارو الرئيس في الشؤون الدولية بدور لا يقل عن دور وزير الخارجية إن لم يكن أكثر (1).

حيث يكون المستشارون نظراً لاتصالهم شبه اليومي بالرئيس وتوفر المعلومات لديهم الأقرب إلى معرفة النظرة العامة للرئيس وما يفضله من خيارات. لذا تكون توصياتهم الأكثر قبولاً للرئيس وكثيراً ما يفضلها على اقتراحات وتوصيات رؤساء الإدارات الأخرى بمن فيهم وزير الخارجية.أما دور بقية أعضاء الحكومة (الوزراء) في صنع السياسة الخارجية فهو عادة ما يكون دوراً محدوداً نظراً لنقص المعلومات المتاحة لهم وانشغالهم باختصاصاتهم. وكثيراً ما تحظى توصيات رئيس الحكومة ووزير خارجيته بموافقة أعضاء الحكومة. فمثلا في بداية عهد الرئيس نيكسون كان الرئيس الأمريكي يعتمد كل الاعتماد على مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر في تشكيل السياسة الأمريكية بدون أي تدخل من وزير الخارجية وليام روجرز. وأدت هذه الظاهرة إلى استقالة روجرز وتعيين كيسنجر في منصب وزير الخارجية إلي جانب مهامه الأخرى المتعلقة بوظيفة مستشار الأمن القومي. وكانت هناك منافسة شبيهة في وقت رئاسة جيمي كارتر الذي لم يستطع السيطرة على الخلاف بين وزير الخارجية سايروس فانس ومستشار الأمن القومي زيجينيو بريزينسكى. ومرة أخرى أدى هذا الخلاف إلى استقالة فانس الذي اختلف مع بريزينسكي على العديد من القضايا وخصوصا السياسة الأمريكية تجاه إيران مباشرة بعد الثورة التي أطاحت بنظام الشاه. ولم يكن عهد الرئيس ريغان خاليا من الجدل حول جهاز مجلس الأمن القومي حيث تورط كبار موظفين الجهاز بمن

---

(1) إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية–"الإسرائيلية"، معهد أبو الغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، 2005 (رسالة ماجستير غير منشورة)، ص40.

فيهم مستشاري الأمن القومي المتتاليين جون بويندكستار وروبيرت ماكفرلاند وغيرهم في فضيحة إيران كونترا(1).

ب. دور الكونجرس الأمريكي:

يتشكل الكونجرس من مجلسين: هما مجلس النواب وعدد أعضائه 435، وتعطى كل ولاية عددا من النواب يتناسب مع عدد سكانها، فمنها الكثير مثل كاليفورنيا ومنها القليل مثل ايوا. أماأعضاء مجلس الشيوخ فتتساوى الولايات في عدد الأعضاء، حيث يكون لكل ولاية عضوان من أصل مائة عضو، ويجري انتخاب نصف مجلس النواب كل سنتين، أي أن مدة الدورة الواحدة للعضو الواحد هي أربع سنوات، ويحق للعضو الترشيح لعدد غير محدود من المرات، فهناك من الأعضاء من استمر تسع دورات.. وغالبا ما يعاد انتخاب أكثر الأعضاء، ففي عام 1988 أعيد 98% من الأعضاء السابقين، أما مجلس الشيوخ فينتخب منهم الثلث كل سنتين، أي أن الدورة الواحدة هي ست سنوات، وليست أربعا كما في مجلس النواب، ويشرف الكونجرس على وضع الميزانيات ومراقبة الصرف، من خلال لجانه، وتنظيم التجنيد، واستجواب المسئولين، وإقرار الاتفاقيات والسياسة الخارجية [2].

جدير بالذكر أن الكونجرس ينتخب بعد أن يتقدم الاحزاب السياسية بمجموعة من المرشحين الذين يتم اختيارهم من داخل الحزب بواسطة مجموعات اعضاء الحزب ذاته على مستوى الولاية ثم يتم الاختيار من بين هؤلاء الاعضاء على مستوى الولايات المتحدة بالنسبة لكل حزب ومن ثم تقدم الاحزاب مرشحيها وفق أجندة مصالحها المادية، حتى إن اتفق أن

---

(1) Schlesinger, Arthur Meier, Jr. ed. History of American Presidential Elections, 1789-2000 (various multivolume editions, latest is 2001). For each election includes history and selection of primary documents. Essays on some elections are reprinted in Schlesinger, The Coming to Power: Critical presidential elections in American history,1972,PP22-43.

(2) محمد عبد العزيز الربيع، "صنع السياسة الأمريكية: العرب نموذجاً، عمان (الأردن)، دار الكرمل، الطبعة الأولى، 1990، ص ص50-51.

يكون هؤلاء المرشحون ينتمون لهذا الحزب أو ذاك، فغالبا تقدم مصلحة الجماعات(جماعات المصالح) التي تقف وراء هذا المرشح الذي قد يفوز بالانتخابات على رؤية الرئيس؛ لكونه يمثل مجمل جماعات المصالح.

وعادة ما تقع معظم الخلافات في الدورة الثانية التي قد يحظى بها الرئيس الأمريكي، كما حدث من وقف صفقات بيع سلاح للأردن والكويت والسعودية في تلك الفترة، رغم تأكد الجميع من قوة الروابط بين تلك الدول والادارة الأمريكية، فقد عطلت تلك الصفقات نتيجة فعل استثنائي من اللوبي الصهيوني. وهذا ينطبق على إغلاق مكتب منظمة التحرير في نيويورك، وكذلك طلب الكونجرس وضع شروط إضافية على المساعدات السنوية لمصر والأردن، كما لجأ ريجان إلى حيلة وضع مسودة قرار نقض (فيتو)، يسمح للرئيس بتمرير بعض القرارات دون مضايقة الكونجرس، لكن ريجان فشل في إقناع حتى الجمهوريين بالتنازل عن جزء من صلاحياتهم [1].

وهناك أيضا دور الكونجرس، من خلال لجان مجلسيه (لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، ولجان القوات المسلحة ولجنة المساعدات ولجان والاستخبارات) – في التأثير على قرارات الرئيس الخاصة ببرامج السياسة الخارجية، وبرامج المعونة الخارجية بوجه خاص، على أساس أنها واحدة من أهم آليات السياسة الخارجية.

ومن خلال الاتصال بقيادات اللجان وأعضائها، وتقديم المعلومات والأبحاث تكون ممارسة الضغوط على اللجان التشريعية والأجهزة التنفيذية، والتأثير على الرأي العام وتعبئته؛ فإن دور جماعات المصالح يبدو واضحا وأكثر فاعلية في هذا الشأن؛ ومن ثم تزايد فرصتها في توجيه قراراتها نحو خدمة أهداف هذه الجماعات. وعلى سبيل المثال، فإن خبرة لجنة المساعدات الخارجية تقدم نموذجا شهيراً لتوظيفها أداةً للثواب والمكافأة، أو للعقاب والردع،

---

(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%86

واستخدام المساعدات الخارجية بأنواعها وسيلةً لمكافأة حلفاء الولايات المتحدة في الخارج، أو معاقبة مناوئيها وردع خصومها المعارضين لسياساتها.

وقد قام الكونجرس باصدار العديد من القرارات التى توجه السياسة الخارجية الامريكية بخصوص دول بعينها، ومن الامثلة على تلك القرارات. قانون محاسبة سوريا، وقانون العقوبات على ايران والسودان.

ومن الجدير بالذكر ان هذه القوانيين انما تأتى فى اغلب الاحيان نتيجة لجهود وضغوط مضنية من قبل جماعات الضغط، والتى تعمل على استصدار هذه القوانين وفقاً لمصالحها، وقد أوضحت دراسة من هارفارد أن إيباك هي أقوى المنظمات اليهودية وأشهرها، حيث صنفها الكونجرس الأمريكي في المرتبة الثانية من لائحة أقوى اللوبيات الموجودة في واشنطن تأتي بعد الإتحاد الأمريكي للمتقاعدين[1]، وتعمل هذه الجماعات على استصدار هذه القوانين (قانون محاسبة سوريا ، قانون فرض العقوبات على ايران والسودان)، ولقد جاءت استصدار هذه القوانين فى سبيل التضييق على حركات الاسلام السياسي ومنها حزب الله اللبناني و حركة "حماس" وحركة "الجهاد" الفلسطينيتان، خصوصا وان هناك اتهامات لكل من ايران وسوريا والسودان تقول بانها تدعم تلك الحركات[2].

ج- دور وزارة الخارجية الأمريكية:

يعد وزير الخارجية الشخص الأكثر أهمية بعد رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يمثل الدولة لدى الكونجرس ويدير سياسات الدولة الخارجية، ويدافع عن برامج الدولة في كل المجالات، ويقترح وينظم برامج المساعدات الخارجية. ويعاون وزير الخارجية 25 ألف موظف، نصفهم خارج البلاد، موزعين على أكثر من (140) سفارة، والنصف الآخر موجود

---

[1]- جون ميرز هايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، المستقبل العربي، السنة (28)، العدد (321)، نوفمبر 2005م، ص 35.

[2] محمد جمال عرفة ، محاسبة سوريا رسالة الى الدول العربية
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877856409&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0mDQPwY8l

في مباني الوزارة داخل الولايات المتحدة.. وتزود وزارة الخارجية الأمريكية الدولة بأكثر من نصف المعلومات اللازمة لإدارة علاقاتها.

يصدر عن وزارة الخارجية يوميا ما لا يقل عن (1000) برقية موقعة من وزير الخارجية، وتتلقى مثل هذا العدد، ويشارك ممثلو الوزارة بـ(12) مؤتمرا دوليا يوميا، كما يستقبل ممثلو الوزارة يوميا في مبنى الوزارة والأمم المتحدة ما لا يقل عن (8) وزراء أو سفراء لدول أجنبية، هذا وتبلغ ميزانية الوزارة السنوية حوالي (4) مليارات دولار، تصرف على رواتب العاملين وبعض الشؤون الأخرى.. ويقع تحت تبعية الوزارة كل من وكالة التنمية الدولية التي تنظم برامج المساعدات للدول الأجنبية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية التي تعمل على نشر قيم الولايات المتحدة وثقافتها في الخارج، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهي الجهاز المسئول عن اتفاقيات الحد من الأسلحة وغيرها[1].

وأحيانا كان الرئيس يتجاهل وزارة الخارجية بشكل كامل، ويعتمد على مستشارين من خارجها ضمن خطوط تربط معه مباشرة، كما حدث في عهد الرئيس (ترومان)، عندما وقفت أجهزة الخارجية والدفاع ضده في دعمه لإقامة وطن لليهود، لكن في عهد نيكسون عادت الإدارة إلى الاعتماد على موظفي وزارة الخارجية، ثم رجعت عادة الاعتماد على المستشارين الخارجيين في عهد ريجان[2].

د. دور أجهزة الاستخبارات:

كانت الولايات المتحدة أكثر ميلا للعزلة، وبقيت كذلك حتى ضرب اليابانيون (بيرل هاربر)، مما دفعها لدخول الحرب العالمية الثانية، وإجراء بعض التغييرات الاستخبارية. وقد أنشئت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) عام 1947، حيث كلفت في عام تأسيسها بمهمة تنسيق المعلومات الواردة من مختلف المصادر، وتقديمها لمجلس الأمن القومي، وفي عام

---

(1) محمد عارف، صعود البروتستانتية الإيفانجليكية في أمريكا وتأثيره على العالم الإسلامي، ترجمة: رانية خلاف، ط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص133.

(2) Adel Daher, Philosophy vs. Islamic Fundamentalism, Al-Nadwah, washngton D-C press,vol 34, Feb 1990, p.p 20.

1948، وبعد ازدياد المخاوف من الاتحاد السوفييتي والنشاط الشيوعي العالمي – أضيف لمهامها مهمة شن حرب نفسية ضد الاتحاد السوفييتي.

وفي عهد الرئيس (أيزنهاور)، وخصوصا أثناء الحرب الكورية – تم تكليف إدارة الوكالة إلى (آلن دالاس) شقيق وزير الخارجية في وقتها (جان فوستر دالاس)، وقد أصبحت الوكالة مكملة لوزارة الخارجية، بعد أن كانت تتلقى تعليماتها من (مجلس الأمن القومي)، عندئذ أصبح يناط بها مهام قلب الأنظمة السياسية في العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت بقلب نظام حكم (مصدق) في إيران عام 1953، وأسقطت نظام الحكم في (كوستاريكا)، وفي عام 1954 أسقطت الحكومة المنتخبة الشرعية في (جواتيمالا)، في عام 1958 نجحت في تغيير نظام الحكم في (التيبيت)، لكنها فشلت في إندونيسيا وكوبا. وفي عام 1961 أنشئت وكالة استخبارات الدفاع Defense Intelligence Agency بوصفها جهازا تابعا لوزارة الدفاع، وكانت مهمتها التعرف على الوضع الشعبي والاقتصادي داخل الدول، من أجل تهيئة الجيش الأمريكي للتعامل مع تلك القوى[1].

على جانب آخر يوجد في الولايات المتحدة أربعة أجهزة عسكرية أخرى، تختص بجمع المعلومات السرية والتجسس على الدول الأجنبية، هذا بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي F.B.I، الذي يهتم بمراقبة مواطني الولايات المتحدة وعلاقاتهم الخارجية ، كما يراقب نشاط الأجانب داخل الولايات المتحدة. وبعد انتخاب نيكسون ربط كل تلك الأجهزة به، من خلال إعادة تنظيم هياكلها، وقد استفاد من فترة وجوده كنائب للرئيس أيزنهاور، وقد وضحت بصمات هنري كيسنجر في إعادة تلك الهيكلة.

نخلص مما سبق أن مهمة الأجهزة في الوقت الراهن يتمثل في:

---

[1] برادلي ناير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 سبتمبر، الدار العربية للعلوم، القاهرة، 2003، ص ص 64-68.

1- جمع المعلومات السرية وتحليلها، وكتابة التقارير وتوزيعها (يوميا) على الجهات المعنية، خاصة الرئيس ونائبه ووزير خارجيته ووزير حربه ومجلس الأمن القومي.. والتصديق عليها كل عدة ساعات في حالة الأزمات.

2- القيام بالعمليات السرية ذات الصلة بتنفيذ سياسة أمريكيا الخارجية وإستراتيجيتها تجاه الآخرين.

3- التفاعل المستمر مع صانعي القرار في الولايات المتحدة، والتنسيق أحيانا مع أجهزة استخبارات الدول الأجنبية (صربيا، أفغانستان، العراق)(1) .

ثانياً : المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الأمريكية:

ثمة مجموعات تتمتع بدور مهم في صنع السياسة الأمريكية وإن كان ذلك يتم بشكل غير رسمي، وقد يكون نفوذ هذه المجموعات أقوى من نفوذ االمؤسسات الرسمية، لذلك نناقش في هذا الإطار دور كل من وسائل الإعلام وجماعات المصالح والمراكز البحثية في التأثير على صنع السياسة الأمريكية [2]:

أ- دور وسائل الإعلام:

يزعم منظرو الحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم الليبرالي أن من مهام أجهزة الإعلام مراقبة أعمال الحكومة وتقييمها. وتكثر نصوص التشريعات من مقدمات تركز على تلك المسألة، بل ويرى الكثير من السياسيين أن الصحافة والإعلام تشكل السلطة الرابعة في المجتمعات (الديمقراطية)، بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبما أن معظم الأخبار

---

(1) Dewan Shaila and Anne E. Kornblut, "In Key House Races, Democrats Run to the Right," New York Times, 2006,P9.

(2) مادلين أولبرايت، "الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين، والشؤون الدولية"، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولي، 2006، ص90.

المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر عن الدولة فإن مؤسسات الدولة وأجهزتها ونشاطاتها أصبحت أهم مصادر المعلومات التي تمد وسائل الإعلام بالأخبار(1).

وفي غياب الرقابة الخارجية والاعتماد بشكل رئيسي على الدولة أصبحت وسائل الإعلام عرضة لارتكاب الأخطاء والتستر عليها، وقيام بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية باستخدامها وسيلة، ليس فقط للكشف عن الأسرار وتعرية الحقيقة، بل وأحيانا لإخفاء الحقيقة وتزويرها. وقد اتفقت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، على تضليل ألجمهور الأمريكي عبر احتكار تقديم المعلومات الخارجية، وجعلت من نفسها المورد الرئيسي للمعرفة له، والاطلاع على أعمال الحكومة وفق ما تراه تلك النخب(2) .

كما اكتشفت تلك النخب الأهمية القصوى للإعلام، وبالقدر الذي تكون علاقة أجهزة الإعلام مع أفراد تلك النخب جيدة، بالقدر الذي سيكتب له النجاح في الوصول إلى أعلى المراتب. فعلى سبيل المثال استطاع (جاك كمب) لاعب كرة القدم من تحويل شخصيته الرياضية إلى شخصية سياسية، مما أوصله إلى الكونجرس، وشجعه لخوض انتخابات الرئاسة عام 1988.. كما استطاع (رونالد ريجان) من استغلال شهرته كممثل، وتحويلها لشهرة سياسية، أوصلته لمنصب الرئيس لدورتين متتاليتين[3].

وهذا ما جعل السياسيين الأمريكيين يطلقون على تلك الديمقراطية (الديمقراطية الإعلامية)، وأصبح الأشخاص الراغبون في الوصول إلى مقاعد البرلمان (الكونجرس) أكثرَ ارتباطا بأجهزة الإعلام من ارتباطهم بأحزابهم، وصار لهذا النشاط شركات عملاقة متخصصة

(1) صلاح الدين فوزي ، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولي ، 1998 ، ص80 .

(2) B. Guy, Democracy and Political Power in Contemporary Western Democracies: Challenges and Reforms in The Art of the State: Governance in a World Without Frontiers, edited by Couching, Thomas & Savoie, Donald. Institute for Research on Public Policy (IRPP), Montreal, 2003, p80.

(3) بيتر فيلبس،" مشروع مراقب: الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي"، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولي، 2007، ص60.

في السيطرة على الرأي العام، من خلال ابتكار طرق كمقياس الرأي العـام وتوجيهـه بـسبل مؤثرة، تجعله يقبل على انتخاب مرشح دون غيره، ويؤيد موقفا دون سياسيا غيره[1].

وتستطيع تلك المؤسسات العملاقة التأثير على باقي الجمهور من خلال تحليـل يتـسم بتوجيه الجمهور تجاه اتباع رأي والاصطفاف معه دون غيره، كما لم تنسَ وسـائل الإعـلام، التي ارتبطت مع النخب الحاكمة (ماليا وعقائديا) – التأثيرَ على شـعوب الأرض وتوجيههـا ضمن سيطرة شبه مطلقة على أجهزة الإعلام القارية والقطرية، وتصدير أنماط من القناعـات وأساليب الحياة، التي تبشر بما تريده تلك النخب.. مع تشددها المطلق في إخفاء الحقائق عمـا يحدث فعلا [2].

إن تكتم وسائل الإعلام على خسائر الحروب التي تخوضها أمريكـا، وتجاهلهـا لمـا يصنعه حلفاؤها في العالم من انتهاك فاضح لحقوق الإنسان (إسرائيل مثلا)، وغضها البـصر عن ردود الفعل عند شعوب الأرض، والتعتيم عليها، من أجل تقديم نفسها كمخلص، وتصفيتها لكل الأصوات الإعلامية التي تحاول كشف الحقائق كل ذلك جعل من الإعلام ذراعا إمبرياليـا صهيونيا (بالتحالف والتمويل)، بُذِل من أجله الكثير من الأموال.

فالدعم المالي الهائل لقنوات تلفزيونية بعينها جعلها تستفيد مـن مـصدر تمويـل، وهـو (الدعايات والإعلانات التلفزيونية) التي تقدمها لها شركات متخصصة ومرتبطـة بقـادة رأس المال.. وبالمقابل حرمان القنوات التلفزيونية والإعلامية المناوئة من هـذا المـصدر الـضخم يجعل إمكانيات التلفزيونات ووسائل الإعلام الوطنية غير قـادرة علـى المنافـسة، لـضعف إمكانياتها وتواضع كوادرها وبرامجها [3].

---

(1) بيتر فيلبس،" مشروع مراقب: مرجع سابق، ص65.

(2) مجموعات الضغط على موقع http://www.annabaa.org/nbanews

(3) تقرير واشنطن، عدد 20 إبريل، 2008، الإعلام العربي والدبلوماسية الشعبية الأمريكية

http://vps.stanleyfoundation.org //

ومن أهم الروابط التي سعى المحافظون الجدد إلى التأكيد عليها من البداية تلك الرابطة القوية مع شبكات الأخبار التليفزيونية الوليدة، والبرامج السياسية في المحطات الإذاعية، التي تتميز بنسبة إقبال من المستمعين الموالين للتيار المحافظ، على عكس البرامج التلفزيونية التي تجذب إليها في معظم الأحوال المؤيدين للأفكار الليبرالية[1].

كما أن حركة التيار المحافظ نجحت منذ البدايات الأولى في الارتباط بعلاقة قوية مع المجموعات المتوافقة معها في الآراء من أبناء الطائفة البروتستانتية، وإذا كانت حالة المحافظين الجدد تستلزم إستراتيجيات محددة لتحقيق أهدافها فإن السعي وراء الحصول على دعم من الإعلام، وخاصة وسائل الإعلام الخبرية - كان هو الهدف المنشود لبناء ملف تذهب به الولايات المتحدة إلى العراق، وإقناع الرأي العام الأمريكية بأن هناك ضرورة تستوجب دخول الحرب[2] .

والملاحظ أن المحافظين الجدد قد استفادوا كثيرا من فترات التحضير، التي أعقبت نهاية الحرب البادرة، من حيث تجهيز الإعلام لبرامجهم السياسية، لتكون على أهبّة الإطلاق فور إحكام القبضة على صناعة القرار. وجاءت الفرصة سانحة بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، لتبدأ عملية تغذية واعية للداخل الأمريكي عن طريق التأكيد على سلامة أقوالهم والتدابير التي يجب اتخاذها للحفاظ على أمن الولايات المتحدة.

(1)W.Phillips Shively, "Power Choice: An Introduction to Political Science", New York: McGraw-Hill Companies, 1997: 222-242, and See also: Michael Roskin et., al., (ed.,) "Political Science: An Introduction", Prentice-hall International, 1994: 182-183.

(2) إن من يراقب هذا الوضع يستطيع تصور هذا الترابط بين الإعلام وصانعي السياسة وأصحاب الأموال، فالشركات الكبرى تدعم مرشحين للكونجرس لرسم السياسة التي تخدم مصالح تلك الشركات، والإعلام تملكه تلك الشركات، حيث يبشر بالمناهج الإعلامية التي تقود للمصلحة نفسها. راجع في ذلك / بيتر فيلبس،" مشروع مراقب: الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي"، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2007، ص60.

ب- دور جماعات المصالح:

تنشأ جماعات المصالح بوصفها آليات للتأثير في سياسات الحكومة عبر الضغط على مسئولين فيها، أو التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام والخطب والبيانات، إضافة إلى عمليات تقديم الدعم المالي للمرشحين إلى المناصب المختلفة المهمة، بدءاً بالمناصب الحكومية الكبيرة، ومروراً بعضوية مجلسي النواب والشيوخ، وانتهاء برئاسة البلديات.

كما يلاحظ أن النمو المذهل والمطّرد في عدد جماعات المصالح كان له دور بالغ فى تزايد مجالات تأثيرها في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها. بل إن هذا التأثير قد تجاوز، في رؤية البعض، حدود العملية الانتخابية ذاتها ونطاقها، حيث أصبحت جماعات المصالح إحدى المدخلات الرئيسية الفاعلة التي تتحدد على ضوء إسهامها ومشاركتها عملية صنع السياسة الأمريكية، خاصة أن ما تمنحه تلك الجماعات من صور دعم وتأييد إنما تتحدد عادة تبعاً لمواقف المرشحين ورؤاهم تجاه عدد من القضايا التي تهتم بها، وتعمل من أجلها جماعات المصالح، أو الضغط من أجل توجيهها للأجندة السياسية الخاصة بالإدارة الأمريكية في اتجاه يحقق مصالحها الخاصة(1).

إن جماعات المصالح أو جماعات الضغط تعتمد على طبيعة نظام اتخاذ القرارات في النظام السياسى الأمريكي، الذي يقوم على مجموعة من الضوابط والتوازنات، مما يشجع تلك الجماعات الراغبة في السعي نحو الحصول على منافع معينة عند القيام بإقرار الاعتمادات المالية في الكونجرس، وهو الامر الذي يتضح جلياً عند النظر الى حالة اللوبي الصهيوني الذي يستخدم الاداة المالية كأداة ضغط او أداة جذب لاصدار قرارات من الكونجرس أو الضغط عليه اذا تعلق الامر بأمن اسرائيل وهو مايشكل عبئاً على الكتل داخل الكونجرس الامريكي ومن ثم نشوء نوع من العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة بين الكونجرس

(1) Graham K.Wilson,"American Interest Groups in Comparative Perspective," in Mark P. Petracca, The Politics of Interests: Interest Groups Transformed, Boulder, Colorado, Westview Press, 1992: 80- 95, p.p.,90-93

والأجهزة التنفيذية في الإدارة الأميركية من جهة، وبين جماعات المصالح الخاصة من جهة ثانية [1].

ومن عوامل قوة تلك الجماعات وتأثيرها ما كان من تزايد مستمر في نمو أعداد المنظمات غير الحكومية التي أخذت في الظهور منذ السبعينيات وما تزال أعدادها تتزايد، لتبلغ نسبتها بحلول الثمانينيات إلى أكثر من عشرين بالمائة من مجموع جماعات المصالح، الساعية إلى التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في الكونجرس. وبصرف النظر عن اهتمام هذه الجماعات بالتعبير عن مصالح اجتماعية وبيئية، والدفاع عن مصالح المستهلكين، تمييزا لها عن مصالح رجال الأعمال في القطاع الخاص- فإن هذا الاختلاف لا ينسحب على الأساليب التي تتبعها تلك المنظمات في سعيها، لتحقيق مصالحها، أو للحصول على التمويل المطلوب.

وفى هذا السياق، فإن جماعات المصالح عادة ما تستمر في استثمار ذلك، دعما لمصادر قوتها وإمكاناتها، من خلال التأييد القوي الذي تمنحه تلك الجماعات للنواب، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية. تتضح أهمية ذلك عندما نأخذ في الحسبان أنه في مقابل كل عضو من أعضاء الكونجرس الأميركي البالغ عددهم الإجمالي 535 عضوا، يوجد 38 عنصرا من عناصر جماعات الضغط المسجلة، الذين توجد تحت تصرفهم مخصصات تصل إلى 7.2 مليار دولار أميركي، تستخدم سنويا للإنفاق من أجل الضغط على أعضاء الكونجرس[2].

إن المقارنة بين جماعات المصالح على الجانبين العربي واليهودي توضح بعض الحقائق ذات الدلالة المهمة بصدد تقييم أداء الجانبين. فالخبرة العربية بجماعات المصالح لا تعكس عمقا ولا امتدادا زمنيا مماثل للحالة اليهودية. بينما هناك على الجانب اليهودي تاريخ

(2) Roy Macridis, “Modern Political Regimes: Patterns and Institutions,” Boston and Toronto: Little, Brown, and Company,2001, p.101.

([2]) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام الجديد: الخيارات المطروحة، سلسلة كراسات إستراتيجية رقم (3) (مايو 1991) ص 5.

طويل من الخبرة المؤسسية والتنظيمية، والتمرس مع آليات صنع القرار الأمريكي ومؤسساته. على حين أن مؤسسات الجالية والمصالح العربية تعدُ نسبيا أكثر حداثة، وإن كانت أكثر استعدادا لاكتساب الخبرة والممارسة عن ذي قبل(1).

على الجانب اليهودي أيضا، هناك إستراتيجية التعامل مع المعلومات والقيم: إعدادها، وتشكيلها، وإعادة تقديمها، وتوظيفها بشكل يتفق مع منظومة قيم المواطن الأمريكي واحتياجاته، بما يدعم الثقة والمصداقية مع الأطراف الأمريكية المتعاملة مع هذه المعلومات، وبصفة خاصة في المجال التشريعي. بينما على الجانب العربي، فإن الشكوى دائما ما تثور بسبب نقص المعلومات أو قلتها، وعدم دقتها في حالة تواجدها، وندرة وجود الدراسات والمقترحات التي يتطلبها عمل المشرعين في الكونجرس(2) .

إضافة إلى ذلك، فإن الجانب اليهودي أيضا، وهو يركز اهتمامه على المصالح والقضايا ذات الصلة بإسرائيل – إنما يتمتع بميزة نسبية على نظيره العربي، الذي يتعامل مع قضايا الدول العربية ككل، مما يشتت الاهتمام ويهدر الموارد. أضف إلى ذلك أن اهتمام اللوبي اليهودي المتواصل بالمواطن الأمريكي وقضاياه وما يشغل ذهنه يعكس سعي أجهزة اللوبي اليهودي لإيجاد شكل من الارتباط القيمى والمعنوي بين المواطن الأمريكي ومواقف اللوبي الإسرائيلي وقضاياه، مما يزيد من التعاطف والتماهى معها [(3)].

إن الخبرات المقارنة لكل من منظمات اللوبي على الجانبين العربي واليهودي خلال سنوات الصراع العربي الإسرائيلي تؤكد أنها في مجملها في غير صالح الجانب العربي. من

---

(2) محمد المنشاوي ، إلى أين تتجه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 175، يناير 2009، ص ص: 230–234.

(1) Carl Schmitt, Legality and Legitimacy, trans. and ed. Jeffrey Seitzer (Durham, NC: Duke UP, 2004),P70.

(2) Kennth M. Dolbeare and Murray J. Edelman, "American Politics: Politics, Power, and Change" Lexington, Massachusetts, and Toronto: Heath and Company,4th., ed., 1981,pp 486-487.

ذلك مثلا نماذج مواقف السياسة الخارجية الأمريكية في الآونة الأخيرة، وانحيازها الدائم للجانب الإسرائيلي: قرار السفارة، التحول الكامل بعد أحداث سبتمبر نحو الانحياز شبه المطلق للسياسة والمواقف الإسرائيلية على حساب حقوق الشعب والسلطة الفلسطينية، حصار السلطة الفلسطينية، الصراع بين الخارجية والأمن القومي، وتراجع دور الأولى لصالح الأخيرة في الشرق الأوسط، ووصولا إلى الموقف الراهن من خريطة الطريق.

أما على جانب جماعات الضغط العربية، فقد بدأت مؤخراً ومنذ انتخابات 1988 بدايات التحول الإيجابي النسبي على طريق تطوير المنظمات العربية، لقدراتها وإمكانياتها القومية في عملية التصويت على المراكز الحضرية وأماكن التجمعات العربية الأمريكية عبر المستوى القومي، وذلك من خلال تجربة 1988 مع مرشح الحزب الديموقراطى (آنذاك) جيسى جاكسون الذي رفع لواء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتأييده لإقامة دولة فلسطينية(1).

وعلى الجانب الآخر من تلك الحملة كان إعلان المرشح الجمهوري المنافس جورج بوش لرفض استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبصرف النظر عن المحصلة الفعلية لهذه الانتخابات من حيث نتيجتها النهائية فإن الاتهامات التي سرعان ما وجهت لجاكسون من قبل اللوبي الإسرائيلي، ثم قيام الحزب الديموقراطى بترشيح دوكاكيس، تمشيا مع مفهوم الواسب وثقافته (أبيض، أنجلو ساكسونى، مسيحى بروتستانتى)، وفوز المرشح الجمهوري في النهاية – تلك التجربة تعكس بداية تعرف منظمات الضغط العربية الأمريكية على طريقها الصحيح، عبر البحث عن شركاء بالداخل، وتدعيم مصادر قوتهم الذاتية، والاستفادة من آليات وثقافة النظام السياسي الذي يعيشون فيه. وفى هذا الاتجاه كان قيام المنظمات العربية الأمريكية بتشكيل لجان العمل السياسية، والتسجيل الانتخابي، والتدخل في العمل والنشاط السياسي القومي،

(1) Jeanie Oakes, Adam Gamoran, and Reba Page, "Curriculum Differentiation: Opportunities, Outcomes, and Meanings," in Handbook of Research on Curriculum, ed. Philip Jackson (New York: Macmillan Publishing Co., 1992),

وأخيرا نهوضهم بأعباء مواجهة تداعيات سبتمبر 2001 علـــى الإســلام والمــسلمين علـــى المستويين القومي الداخلي، والدولي الخارجي(1).

ج- دور المراكز البحثية في صنع السياسة الأمريكية:

ثمة أمثلة دالة على الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث السياسية في التأثير على صـــنع السياسة الأمريكية، فقد ظهر هذا من خلال التمهيد للحرب على العراق، حيث دفعــت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ قرار البدء بها، وتأمين المبررات الشرعية التي تحتاجهــا فــي الــداخل والخارج، ووضعت البدائل والخيارات المتاحة والممكنة للسياسات التي يمكــن لتلــك الإدارة الاستعانة بها، من أجل التعامل مع الوضع العراقي قبل الحرب وبعدهان ومن الامثلــة الدالــة على المراكز البحثية_ كازنغي الخيرية للسلام العالمي، مؤســسة هــوفر، مجلــس العلاقــات الخارجية، رائد كوربوريشن، مركز كاتر، مركز نيكسون للسلام والحرية، معهــد المــشروع الامريكي_.

وبعد ذلك انتقلت مهمة مراكز الأبحاث مع انتهاء العمليات العسكرية على العراق إلـــى وضع الدراسات التي تحدد خيارات السياسة الخارجية تجاه الواقع العراقي الجديد، وهو واقــع ازداد تعقيداً بسبب النتائج السلبية والخطيرة التي أفرزها الغزو الأمريكي، الأمر الــذي دفــع صانع القرار الأمريكي إلى زيادة اعتماده مرة أخرى على مراكز الأبحاث، من أجــل القيــام بتقديم خيارات جديدة تجاه ما يمكن أن يفرزه هذا الواقع الجديد فـــي العــراق والــرأي العــام الأمريكي(2).

من المعلوم أن هذه المراكز تحظى بدعم هائل من الكثير من المتبرعين والأثرياء فـــي الولايات المتحدة، وتقوم بإصدار أوراق عمل وخطابات مفتوحة إلـــى الرؤســـاء الأمــريكيين،

---

(2) James Anderson Totton, “The Political Arena” in Carlton Claymer Roddee et., al.,ed Introduction to Political Science(New York: McGrawHill) 1983,pp 167-172.

(2) راجع في ذلك د/ أشواق عباس، مراكز الأبحاث الأمريكية وصنع القرار، القاهرة، مجلـــة الديمقراطيـــة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 33 يناير 2009 ص191.

بالإضافة إلى استضافة مؤتمرات وندوات تحضرها أسماء بـارزة فـي الولايـات المتحـدة، وبالطبع ينتقل الكثير من هؤلاء الخبراء إلى مواقع السلطة بعد أي تغيير في البيت الأبيض.

وقد أثبتت الاستطلاعات التي أجريت في المدة ما بين يناير وسـبتمبر 2003 وجـود تحول ونجاح ملحوظ للمحافظين الجدد في تقديم القضية للرأي العام الأمريكي، بغض النظـر عن عدالتها أو أخطائها. ووفقا لنتائج التحليل التي قامت بها مراكز متخصـصة فـإن نتـائج استطلاعات الرأي الأمريكي أيدت ثلاث نتائج واضحة(1):

1ـ غالبية الأمريكيين لديهم انطباع خاطئ عن الحرب في العراق.

2ـ أن التصورات الخاطئة تعود إلى خلق هذا الدعم الشعبي الكبير للدخول في الصراع مـع العراق.

3ـ مصدر التصورات الخاطئة يأتي (على نطاق واسع) من مصادر إعلامية محددة.

وأخيرا يمكن القول إن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تمر بطريقة مركبـة ومتداخلة، وهي على عكس طريقة عمل الكونجرس الأمريكي لا تخضع لأسلوب التوازنـات والكوابح، الذي يتحكم في صدور القوانين والتشريعات من الكونجرس، وتتنـوع ميكانيزمـات إدارة الملفات – مثل الأمن القومي والدبلوماسية – بشكل مؤثر حـسب أولويـات كـل إدارة أمريكية، وغالبا ما تتحدد هذه الأولويات وفق رؤية الرئيس الأمريكي، الذي يرسـم الخطـوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، ويحدد أي الوكالات أو الوزارات يتم تكليفها بإنجاز هـذه التوجيهات.

ويتوقف نجاح السياسة الأمريكية أو فشلها حسب درجة الانسجام والتوافق التي تتم بين الهيئات والأجهزة المختلفة، التي يتسم علمها بالبيروقراطية والتعقيد. فحسب التعديل الثاني من الدستور الأمريكي، فإن الرئيس يمتلك القوة والصلاحيات لعقد المعاهدات مع الدول الأجنبيـة، فضلا عن تعيين السفراء، كما أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكيـة الموجـودة حـول

(2) John Harding " stereotype" in International Encyclopedia of the Social Sciences,Vol.4,New York: Macmillian company & the Free Press, 1998,p.259.

العالم. وعلى الرغم من أن الكونجرس لا بد أن يوافق على قرارات الرئيس، فـإن القـوانين الأمريكية تعطي اليد العليا للسلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية[1].

وبمساعدة من مجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع، فإن البيت الأبـيض يحدد طبيعة أهداف السياسة الخارجية، فضلا عن حماية المصالح الأمريكية خلـف البحـار. وسواء تم ذلك من خلال تقوية العلاقات الدبلوماسية، أم من خلال اللجوء للخيـار العـسكري، فإنه في كل الأحوال تظل هذه الأجهزة مسئولة عن إنجاز الأهـداف التـي يـضعها الـرئيس الأمريكي بوجه عام.

على جانب آخر يوجد بالولايات المتحدة عدد من الهيئات يمكن أن تسهم بشكل كبيـر في توجيه صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، ومن كثرة التدخلات لهذه الهيئـات بـات مـن الثابت أن جماعات المصالح وبعض المراكز البحثية والإعلام وبعض الجهات الأخرى – مـن أسس صنع السياسة الأمريكية.

فمثلا يمكن القول إن الإعلام شكل الدعامة الرئيسية في توجهات السياسة الأمريكيـة تجاه الإسلام السياسي، خاصة فيما بعد وقوع هجمات سبتمبر، كما كان للإعلام دور كبير في بعض القضايا السابقة على هذا الحدث، وكذلك الحال ينطبق على جماعات المصالح والمراكز البحثية، خاصة أن الأخيرة تسهم مع الإعلام في تشكيل توجهات الرأي العام الأمريكي، وهـو – أي الرأي العام – من العوامل المهمة التي يـضعها المـسئولون الأمريكيـون علـى رأس أولوياتهم عند اتخاذ أي قرار على الصعيد الداخلي، وأيضا على الصعيد الخارجي.

ويعتقد البعض أن الرئيس الأمريكي هو صاحب القرار الأول والأخير في كل شـيء، بينما يظن الآخرون أن الكونجرس هو ما يصنع كل خطوط السياسة الأمريكية، علـى حـين رأى البعض أن جماعات الضغط هي ما توحي بشكل تلك الـسياسات، وقـد يقـول قائـل إن الصحافة ومعاهد الدراسات المتخصصة هي ما توحي برسم سياسة الحكومة[2].

---

(1) عادل المعلم، مرجع سابق، ص48–49.

(1) سوزان جورج، مرجع سابق ص ص50–51.

ويعمل ذلك الجهاز الضخم بتناسق وفعالية كاملين، ويستخدم أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعلوم العسكرية والاجتماعية والإنسانية، كما يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتشكيلها، وبصفة خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط – تحالفٌ يضم المحافظين الجدد: اليمين المسيحي والصهيونية الأمريكية.

وهو تحالف توافقت مصالحه حول عدد من أهداف السياسة الخارجية، منها ما يتعلق بصفة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، مثل حماية أمن دولة إسرائيل وسلامتها، والعمل على ضمان تفوقها الإقليمي على جيرانها، وتأمين وصول الولايات المتحدة إلى نفط الخليج.

ومنها ما يرتبط بالدور العالمي للولايات المتحدة، مثل تفعيل دورها القيادي، انطلاقاً من وضعها بوصفها قوة عظمى مهيمنة، والتوسع في استخدام السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية، بما في ذلك توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديدا محتملا للولايات المتحدة. كما يؤمن هذا التحالف بضرورة العمل على نشر القيم الأمريكية، وأن توقف الإدارة الأمريكية مساعدتها وضغوطها على دول العالم المختلفة بمدى تبنيها لهذه القيم وتنفيذها.

المبحث الثاني

محددات الموقف الأمريكي من الإسلام السياسي

نتناول في هذا المبحث بالدرس والتحليل المحددات التي تبيّن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وما يطلق عليه الإسلام السياسي، وعليه وبعد ان تم توضيح مفهوم الاسلام السياسي فى الاطار المفاهيمي للدراسة ننطلق إلى توضيح العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة والإسلام السياسي.

سمات وطبيعة تعاملات الاسلام السياسي فى البيئة الدولية:

اتسم تعامل الاسلام السياسي مع البيئة الدولية بجموعة من السمات اثرت على طبيعة تعامله ومواقفه من الاحداث فى البيئة الدولية ومن اهم هذه السمات:

1- يغلب على مواقف جماعات الإسلام السياسي ودورها وسياساتها وحركتها تجاه البيئة والمتغيرات الخارجية (الإقليمية والدولية) أنها كانت رد فعل "Reactive"، وليست المبادأة أو سياسات المبادرة الاستباقية Pre-emptive، كنظرية إستراتيجية للحركة "تجاه العلاقات الدولية". وهناك شبه غياب أو عدم وجود "منظومة سياسية – فكرية" لدى هذه الظاهرة في التعامل مع العلاقات الدولية المعاصرة خلال قطاع عريض من مسيرة الحركة التاريخية، أو هناك شبه غياب لمنظومة مفاهيم في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المعاصرة، بالرغم من وجود أطر عامة شرعية إسلامية في مجال العلاقات الدولية أو الخارجية ترشدها في هذا المجال، وإن كانت مرحلة التسعينيات والألفية بدأت تُظهر تطورا ملحوظا في هذا الاتجاه(1).

2- يلاحظ تطور "وجود" أو "حضور" الظاهرة الإسلامية، وبروزها كلاعب Actor في البيئة الدولية والإقليمية عبر الاهتمام الدولي خاصة في التسعينيات وما بعدها، لكن ما زالت غير مستطيعة أن تصنع دوراً سياسياً دولياً، أو تبلور المنظومة السياسية والفكرية للتعامل مع القضايا الدولية المعاصرة، وكذلك بالرغم من "حضورها" وقيامها بالعديد من الاتصالات السياسية و"الوساطة الإقليمية" فإنها لم تَرْقَ إلى القدرة على بناء علاقات تعاون وتحالفات سياسية دولية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد قنوات مؤسسية (وليست فردية) مع المنظمات الدولية والإقليمية (كالأمم المتحدة، أو حلف الناتو، حتى جامعة الدول العربية).

وبمعنى آخر بالرغم من تطور "حضور" الظاهرة فإنها بقيت محدودة المبادرة، أو التأثير في مجريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية لدول المنطقة، باستثناء القضية الفلسطينية. فالظاهرة الإسلامية ما زالت محدودة التأثير الإيجابي في توجيه مجريات القرارات

---

(1) حسن الترابي، أولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات " مجلة المستقبل الإسلامي، مركز دراسات المستقبل الإسلامي، لندن العدد الثاني، نوفمبر 1991، ص 70-71.

والسياسات الدولية، بما يتقارب مع مصالح الظاهرة وأهـدافها. غيـر ان هـذا "الحـضور" والاهتمام الدولي كان ذا تأثير في بروز سياسات وتحالفات وقرارات دوليـة معاديـة لوجـود الظاهرة، تحت مسميات "الحرب على الإرهاب"، وما شابه ذلك مثل "الخطر الإسلامي الجديد"، (بالرغم من أن الظاهرة تعاملت معه بخطاب أكثر انفتاحاً). وإن كان هذا التطور في حـضور الظاهرة على الصعيد الدولي يعود في جزء منه إلـى المتغيـرات الدوليـة والإقليميـة فـي التسعينيات (كانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، وحرب الخليج الثانية، أو ظاهرة العنف الإسلامي الدولي)، لكن في الجزء الأهم يعود إلى تطور آليات فعل الظـاهرة، علـى صـعيد القضية الفلسطينية، أو وصولها إلى السلطة في بعض الدول العربية، أو ازدياد حجـم دورهـا السياسي على الصعيد الشعبي والقطري العربي(1).

3- يلاحظ وجود تطور كبير للخطاب السياسي الـدولي للظـاهرة (تجـاه الـسياسة الدولية)، خاصة في النصف الثاني من مرحلة التسعينيات، فبعد أن كان يغلب عليـه التعمـيم والمثالية الدينية أصبح أكثر اقتراباً من التفاصـيل والمكونـات، وأكثـر انفتاحـاً واهتمامـاً بالمتغيرات الدولية، وأكثر إدراكاً وفهماً لأهميتها وتأثيرها على مجريـات سياسـات المنطقـة وعلى الظاهرة نفسها.

كما أصبح الخطاب يعكس تطوراً في الرؤى والمواقف والممارسات السياسية للظاهرة تجاه القوى الدولية وخاصة الغربية، وانتقل إلى حد كبير من المفاضلة أو الرفض المطلق لهـا إلى "الانفتاح" وضرورة "التعايش والحوار" مع الآخـر أو الغـرب، والـدعوة إلـى "حـوار الحضارات" وليس "صدام الحضارات"، ما يعنى أنه فأصبح أكثر معاصرة.

ويظهر ذلك كله من خلال مفردات الخطاب السياسي الدولي للظاهرة، التي تـضمنت على سبيل المثال الحديث عن ضرورة الديمقراطية، حقوق الإنسان، أهمية القـانون الـدولي،

(1) هالة سعودى "منظمات العرب الأمريكيين والقضايا العربية"، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسـات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد (55)، مارس 1992، ص60.

والشرعية الدولية، الأمم المتحدة، حوار الحضارات، الحوار مع الآخر، والعلاقة مع الغــرب، وغيرها.

مما لا شك فيه أن هذا الخطاب يعكس تطوراً في فهم أعمق للعلاقات الدولية، خاصـــة تجاه الظاهرة والعالم العربي والإسلامي، ويعكس ذلك استخدام لغـــة العــصر ومــصطلحاته الدولية في خطابها السياسي، ولا شك أن من أسباب هذا التطور والتغيير في الخطاب السياسي هو "الخبرة والاحتكاك مع الأنظمة والدول وهو ما جعلها أكثر نضجاً وفهماً"[1].

بالإضافة إلى أن طبيعة المتغيرات الدولية ساعدت على هذا الوضع، ففـــي مرحلـــة الاستعمار والدعوة إلى الاستقلال في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات كان من الــصعب التحدث عن "حوار وانفتاح" مع المستعمر، وإنما كان يتطلب الأمر خطابا يعتمد على الجانــب التعبوي للدين الإسلامي إحداثاً للمقاومة، فالمرحلة كانت تحمل "مفاصلة" و"صدام" مع العــدو، في حين أن مرحلة التسعينيات والألفية أظهرت اهتمام بقضايا الديمقراطية، حقــوق الإنــسان، بالإضافة إلى تغيير في موازين القوى الدولية الفاعلة ومراكزها، دفعت الظاهرة إلى أن تكون مستهدفة من قبلها، مما جعلها تبلور خطاباً سياسياً عصرياً إلى حد ما، قابلا للفهم من القــوى الدولية، وإن لم يكن بالضرورة مقبولا منه[2].

ومن المتفق عليه أن العداء للولايات المتحدة استقر في الوعي الحركي الإسلامي ومنه انتقل إلى الشارع الإسلامي، أو جرت عملية بتأثير متبادل بينهما إذا أردنا الدقة، ولــم يُختــتم القرن العشرون إلا بحالة عداء غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي تُوجــت بــإعلان قيام تنظيم القاعدة الذي تحدد مشروعه في الحرب ضد الولايات المتحدة بطول العالم وعرضه (أعلنت الجبهة العالمية لقتال الصليبيين واليهود عام 1994) وكان أن افتتحت القاعــدة القــرن

([1]) طه عبد العليم طه، "خطيئة التعريف الأمريكي للإرهاب"، جريــدة الأهــرام، 28/ 2/ 2002 م (ملحــق الجمعة)، ص 36.

(1) محمود حمد، "محددات الموقف الأمريكى من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدوليـــة، القـــاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (149)، يوليو 2002: ص ص84-87.

الجديد بهجمات سبتمبر 2001 التي كانت أكبر ضربة تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها وفي عقر دارها، وكان واضحا من ردود الفعل في العالم الإسلامي أن مشاعر العداء والغضب كانت من القوة والكثافة بحيث غطت تماما على أصوات "إسلامية" أعلنت رفضها المبدئي لمثل هذا النوع من العمليات فضلا عن رفضها لتنصيب القاعدة ممثلا للحركات الإسلامية في تحديد موقف الإسلاميين من الغرب، ثم جاءت الحروب الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي والتدخل المباشر في الشئون الداخلية بما في ذلك تغيير مناهج التعليم والثقافة الدينية لتؤجج حالة العداء والكراهية ولتصل إلى وضع غير مسبوق حتى في دول ظلت وما زالت تصنف باعتبارها صديقة بل حليفة للوليات المتحدة (كما في السعودية ومصر)، وكان مما يستحق التوقف عنده أنه أثناء غزو العراق (مارس 2003) كان الغرب بمعناه الاستعماري المعادي للإسلام والمسلمين قد تحدد باعتباره يعني الولايات المتحدة دون بقية الدول، ليست الغربية فقط بل بما فيها تلك التي شاركت في الغزو تحت قيادة الولايات المتحدة فعلى سبيل المثال جاء قبول الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان المسلمون) المشاركة في العملية السياسية تحت الرعاية الأمريكية مخالفا لموقف أهل السنة وعموم الشارع العربي والإسلامي، ودخول الإخوان المسلمين السوريين في التحالف المعارض المدعوم أمريكيا لإسقاط النظام السوري، وعدم اعتراض قيادة التنظيم الدولي للإخوان أو تنظيماتهم القطرية على موقف الإخوان العراقيين ثم السوريين، ثم قبول جماعة الإخوان المصرية وهي الجماعة الأم والأكبر بعلاقات مباشرة كانت ترفضها من قبل مع الإدارة الأمريكية، وصدور تصريحات متفرقة من مرشدها ثم رئيس القسم السياسي بها تتعهد الالتزام مستقبلا باتفاقيات السلام مع إسرائيل، وغير ذلك من المواقف والتصريحات والإشارات التي تسير في هذا

الاتجاه فضلا عن التوجه العام للجماعة الذي لا يتجاوز الإعلان عن رفض السياسات الأمريكية بالعراق والمنطقة دون أن يتحول إلى مقاومته على الأرض(1).

إضافة لما سبق فان التفجيرات الإرهابية التي وقعت على أراضي الدول الأوربية والولايات المتحدة ضاعفت طرح الأسئلة المرتبطة بها، دون الوصول إلى أجوبة مغايرة لحركات الإسلام السياسي، التي تعد لدى الأوروبيين أكثر اعتدالا وتنظيماً، حتى الأقرب للتطرف تعلن ذلك، دون إدانتها لهذه العمليات التفجيرية. وتتيح لها مثل هذه العمليات – مع استبعاد اشتباه مشاركتها بها أو الموافقة الضمنية عليها – أن يكون موقفها من الإرهاب هو موقف النظم الحاكمة ذاته، لكن يبقى المحك الأساسي مرتبطاً بكل من:

1- النظرة الأوروبية لهذا التيار السياسي، من حيث درجة الربط بين رؤية ذلك التيار للسياسات الغربية في المنطقة العربية وبين مثل هذه التفجيرات المتناثرة، قد يوحي بأن ثمة أيادي عربية لها علاقة ما بما قد حدث على الأراضي الأوروبية(2).

2- استجابة تيار الإسلام السياسي، تلك الاستجابة التي تتراوح بين النقد والإدانة – إلى عرض التدخل الجاد للمساعدة فكرياً وربما حركيا في وقف مثل هذا النزيف.

جدير بالذكر أن واقع الحال يشهد أن هناك درجة كبيرة من التداخل وربما الغموض بين المؤشرات الإيجابية والسلبية لمثل هذا الطرح، إلى القدر الذي يجعل الأمور بين الطرفين لا يمكن أن تكون على ما هي أفضل مما عليه، فالصدمات الناتجة عن فشل السياسة الامريكية في المنطقة والتي تراها الدول الشرق اوسطية تولد شعورا بان السياسة الاوربية مقارنة بالسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تعتبرأكثر إنصافاً لقضايا المنطقة المتتالية – تولد شعوراً بالإحباط وعدم الثقة في أي تيار. وقدرة تيار الإسلام السياسي على تفسير ما

---

(1) اشواق عباس ،محددات الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 32 ،اكتوبر 2008،ص-ص: 53-61.

(2) عزمي بشارة، الإصلاح والثورة، جريدة الحياة، 2004/7/1.

يحدث تكاد تكون غائبة ما دامت قد خفيت على أجهزة الاستخبارات الأوروبية، مما يضع الطرفين سوياً في المربع نفسه الذي يتميز بالجمود وعدم الحركية.

أما الأنظمة الحاكمة فربما ترى أن مثل هذه التفجيرات لا تمت من قريب أو بعيد لها، ذلك أن التفسيرات الحالية ترى أن منفذي هذه التفجيرات هم من جيل جديد، ينخرط اجتماعياً واقتصادياً داخل مجتمعاته، مما يضعف نظرية أن الديكتاتوريات هي مولد الإرهاب، كما كان سائداً في أعقاب 11 سبتمبر 2001، لكن السبب الحالي دون التصريح بذلك صراحة هو خلل ما بداخل النمط الأوروبي في تعامله مع المسلمين هنا، ومن ثم لا حاجة إلى مزيد من الضغوط من أجل التعاون في الحرب على الإرهاب، خاصة أن جميع الدول العربية قد فتحت خطوطاً لا متناهية من التعاون الأمني والاستخباراتي مع الغرب[1].

---

(1) محمد محفوظ، الحرية في العالم العربي، ط1، (بيروت الدار العربية للعلوم، 2005) ص ص 37–40.

المبحث الثالث

أثر أحداث 11 سبتمبر على تغير الإستراتيجية الأمريكية

هذا المبحث الثالث والأخير هو نتيجة منطقية لما سبقه من مبحثين، حيث نهدف فيه إلى التعرف على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد أحداث سبتمبر 2001، ومدى التغير في تلك الإستراتيجية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 عنها فيما سبق تلك الأحداث.

ويمكن القول إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تنقسم إلى ثلاث مراحل: امتدت المرحلة الأولى من عام 1979، حتى انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة في عام 1989،ومرد ذلك انه منذ عام 1979 ظهرت النخبة الحاكمة الإيرانية في أعقاب قيام الثورة الإسلامية في إيران ومن ثم بدأت التفاعلات الأمريكية مع الإسلام السياسي في الشرق الأوسط تأخذ بعداً جديداً وهو الحوار على جبهتين فهناك الجبهة السنية التي يقودها جناح الإخوان المسلمين الذي يتزعم حركات الإسلام السياسي ومعه كثير من الجماعات الإسلامية الاخرى وجناح تتزعمه النخبة الشيعية في إيران وهي النخبة التي ناصبت العداء للولايات المتحدة من ظهورها إلى سدة الحكم في إيران وقد بدأ التجاذب بين النخبة الشيعية والولايات المتحدة بالحصار الذي فرضته الجماعات الإيرانية على السفارة الأمريكية إبان قيام الثورة الإسلامية[(1)]، وفيما بعد عام 1979 جاءت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران،

أما المرحلة الثانية فتمثلت بالاجتياح العراقي للكويت في عام 1990 وحرب الخليج الثانية، وبدء مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، التي انتهت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000،

---

(1) دانييل سوبلمان ، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1 2004، ص50.

وجاءت المرحلة الثالثة مع هجمات 11 سبتمبر 2001، وما تلاهـا مـن احـتلال الولايـات المتحدة للعراق .

جدير بالذكر أن المرحلة الثالثة والأخيرة انتهت مع خطة زيادة القوات الأمريكية في العـراق، وبالنظر إلى هذه المراحل الثلاث نرى أن سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تبدلت متغيراتها مع صداقات واشنطن وتحالفاتها، مما انعكس على شكل التحالفات في المنطقة بشكل عام، وعلى السياسات الداخلية في كثير من الدول العربية، وأصبح الثابت الوحيد في الـشرق الأوسط هو الرؤية العربية المسطحة للسياسة الأمريكية، على أسـاس أنهـا سياسـة تآمريـة مستمرة، ويجب أن نوضح المقصود بمصطلح الشرق أوسطية، وبعد ذلك نتطرق لأثر أحداث سبتمبر على توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بمـا فيهـا المبـادرات الأمريكية لإقامة الشرق الأوسط الكبير.

والولايات المتحدة بما أنها القوة العظمى في العالم بعد انهيار الاتحاد الـسوفيتي عـام 1989 قامت في بداية عهد الأحادية القطبية بالدخول إلى منطقة الشرق الأوسط، عن طريـق تحرير الكويت، الذي يعد بمثابة البوابة الشرعية للولايات المتحدة للـسيطرة، التـي فرضـت هيمنتها على المنطقة تحقيقا لمصالحها الإستراتيجية فيها، ولهذا توجهـت سياسـة الولايـات المتحدة الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط، من ثم سـنقدم بإيجـاز أهم الأسباب وراء سعي الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنطقة.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية احتلت الأهمية الإسـتراتيجية والاقتـصادية لمنطقـة الشرق الأوسط مكانة الصدارة في السياسة الخارجية الأمريكية (1)، إلا أن انسحاب الاستعمار من الدول العربية نتيجة لظروف دولية جديدة تبلورت بشكل مختلف ومغاير للظـروف التـي

(1) Shimon Peres: The New Middle East", Ny: Henry Holt and Company Study 2004,p.87.

أسهمت في إقامتها، حيث لم يعد مقبولا دوليا في تلك الفترة استمرار السيطرة بصيغتها الاستعمارية التقليدية(1).

عندئذ بدأت القوى الدولية البحث عن أساليب جديدة، وعناوين أكثر مناسبة وملائمة للتطورات الدولية، التي بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في ضوء توازن القوى الدولي الجديد (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، الذي لم يعد يسمح باستمرار أسلوب الاحتلال المباشر، فكل قوة كانت ترى أية محاولة تقوم بها قوى أخرى بمثابة تحدٍ مباشر يهدد مصالحها، اتضح ذلك من خلال ما تبلور من أن توازن القوى أدى إلى إعادة رسم المصالح وفق طرق وأساليب جديدة، كان تنطلق بداية من نقاط الضعف، التي توجد في المنطقة المتنازع عليها.

المرحلة الأولى (1979–1989):

مع حلول عام 1979، وفي الوقت الذي ظهر فيه محور عربي يعتمد مصادقة الولايات المتحده بدلاً من معاناتها– انزلقت كبرى حليفات أمريكا في المنطقة – أي إيران الشاه – إلى موقع معاد تماما لواشنطن والغرب ولحلفائها من العرب، يوم قامت ثورة الخميني عام 1979، ومارست إيران خطرا غير مسبوق إتجاه الولايات المتحدة ومصالحها.حيث وعدت بتصدير ثورتها المسماة إسلامية إلى دول المنطقة كافة والعالم(2).

وكانت الادراة الامريكية بذلك الوقت قد اعتبرت سقوط الشاه يستهدف تهديد مصادر البترول في منطقة الخليج العربي، وفي 23يناير/كانون الثاني 1980 تم اعلان مبدأ كارتر الذي أكد على" ان اي مجاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر

(1) عادل الصفتي: سياسة القوة، من مبدأ ترومان إلى عقيدة بوش، جريدة الاتحاد، العدد 2. 12,15 مايو، 2008.

(2) رؤوف عباس حامد: "الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية"، في مجموعة مؤلفين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، تحرير احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص65.

إليها على انها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية"[1].

وكان ذلك بمثابة تغير في الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة، بحيث قامت ادارة كارتر بإنشاء قوات التدخل السريع لدفاع عن دول الخليج، وتم التركيز على تعزيز الوجود العسكري الامريكي فى المحيط الهندي ومدخل الخليج العربي، وعلى اعداد ترتيبات للوصول الى قواعد استراتيجية وتسهيلات عسكرية بحرية وجوية فى شمال افريقية. وعموماً ففى فترة الثمانينيات أصبحت كل من دول الخليج ومصر والاردن والمغرب وتونس تحتل مكانة خاصة فى السياسية الامريكية[2].

المرحلة الثانية:(1990– 2000) نهاية الحرب الباردة وبداية الشرق الأوسط الجديد:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة تلاشت الخطوط التي ميزت أصدقاء الولايات المتحدة من أعدائها في منطقة الشرق الأوسط، وكان لابد لواشنطن من ابتكار آلية جديدة ترسم بموجبها خريطة تلك التحالفات، تصادف ذلك مع خروج صدام حسين شبه منتصر في حربه مع إيران على رأس جيش كبير واقتصاد متهاوٍ لكن مع ثقة زائدة بالنفس. ولأن الرئيس العراقي الراحل لم يعرف عنه قراءة الظروف الدولية جيدا، تورط في اجتياح جارته الكويت، إحدى حلفاء الغرب الأساسيين في المنطقة(3).

ولقد ولد اجتياح العراق للكويت فرصة أمريكية لرسم تحالفات لم تدم طويلا، حيث لم تنحاز إلى جانب النظام العراقي غير منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات والأردن وعاهله الحسين، والاثنان عادا إلى منطقة الرضى الأمريكية، مع بدء عملية السلام الإسرائيلية العربية

---

[1] هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص80.

[2] المرجع السابق، ص ص 80,81.

(3) Stephenson, Carolyn: American Foreign Policy: Aternative strategies for national and human security ", paper presented at the annual meeting of the international studies association, Town & Country Resoty and Convention center San Diego, California USA, Mar 22, 2006,p.132.

بعد أقل من سنة على الحرب. كذلك لم توفر حرب الخليج الثانية، التي وقفت فيها طهران في وجه عدوها اللدود العراق – فرصة لإيران من أجل التقارب مع الولايات المتحدة. بيد أن التأثير الأكبر الذي أنتجته حرب الخليج الثانية، التي أدت إلى طرد قوات صدام حسين من الكويت – كان تأكيد أمريكا على انفرادها بقيادة العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، آنذاك شعرت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الأب بالحاجة إلى إرساء ما أسمته شرق أوسط جديد، يعمه الاستقرار الأمني والاقتصادي، لما فيه من مكاسب لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

المرحلة الثالثة: (2001– 2008).

مع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شهدت العلاقات الدولية تغيرات كثيرة، فما كان من الإدارة الأمريكية إلا الاستجابة السريعة لتلك التغيرات، وإعادة رسم سياستها الخارجية بما يتوافق مع الظروف الجديدة، بل واستغلالها أيضا عندما تمكنت من استدرار التعاطف الدولي الواسع وتوظيفه من خلال إضفاء الشرعية الدولية والقانون الدولي على أعمالها، فجاء الإقرار بإمكانية التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول الأخرى، لاسيما تلك التي تدعم الإرهاب، أو تشكل أحد مصادره، أما المعايير التي تحدد ماهية الدول والنظم السياسية ودرجة خطورتها فيعود تقديرها للولايات المتحدة، وبالتالي لم يعد مطلوبا منها سوى اتهام أية دولة تهدد مصالحها، من خلال إلصاق تهمة الإرهاب بها، لكي تحصل على الشرعية الدولية، من أجل التدخل في الشئون الداخلية لتلك الدولة[1].

لقد أدى هذا التغير في آلية التعامل الدولي والعلاقات الدولية والشرعية الدولية إلى جعل مفهوم الاستقرار فعلا انتقائيا، وليس هدفا بحد ذاته للقوى الدولية، من هنا قسمت الدول إلى خيرة وشريرة جيدة وسيئة. أما معايير هذا التمييز فتُبنى على أساس مدى استعدادها لقبول التغيير الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، مع تقديم المساعدة في تطبيقه. وهي سياسة ليست

(1) منير شفيق: الديمقراطية والعلمانية في التجربة الغربية (رؤية إسلامية)، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2001، ص30.

معزولة عن تاريخ الصراع الدولي في العالم الحديث، وتقاليد العداء والعـداوة الفاعليـة فـي بلورة الأيديولوجية السياسية للدولة أيضا، وليس اعتباطا أن يتحول الإسلام إلى العدو الجديـد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة التي أعقبت أحداث سبتمبر 2001 مـن صياغة سياسة خارجية جديدة تتوائم مع التغيرات الدولية الجديدة، التي لعبت دورا كبيرا فـي إحداثها، ويمكن التدليل على تغيرات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خـلال الصيغ المتعددة التي جرى وضعها، من أجل التدخل في شئون المنطقة، فعلى سـبيل المثـال جرت صياغة فكرة الإصلاح والمشاريع الإصلاحية لتلافي خطر صعود الحركات الإرهابيـة والعنف، انطلاقا من مبدأ أن الشرق أوسطيين الحاليين غير قادرين – كما هو حال أسلافهم – على إصلاح أوضاعهم بأنفسهم، ومن ثم تتحتم ضرورة مساعدتهم على تحقيق ذلك، لكـي لا يتسع تأثير مشاكلهم المتفاقمة، فتصيب السلام والأمن الدوليين[1].

وهي الصيغة الأيديولوجية التي قدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية مـشروعها المعـروف بالشرق الأوسط الكبير، الذي لا يعد برنامجًا جديدا، بل هو مشروع قـديم أعيـدت صـياغته بمظهر جديد، لخدمة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقـة، وبـالأخص فـي ضـوء الفـراغ الإستراتيجي الناتج عن زوال المعسكر الاشـتراكي، وانحـسار النفـوذ الأوروبـي (القـديم والحديث)[2] .

---

(1) بدون ذكر مؤلف: السيرة الذاتية للرئيس أنور السادات، أعلام وشخصيات مـصرية، 12 مـايو 2008، موقع إلكتروني: www.egyptionfigures

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران): موسـوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص738–739.

ثانيا : الإستراتيجية الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر 2001

ثمة أولويات وضعتها الإدارة الأمريكية أثناء عملية بناء الشرق الأوسط الجديد، تصدرها ضرورة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإدخال إسرائيل في الشرق الجديد والمستقر. فكان مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، وما كان من اتفاقيات بعده أدت إلى اعتراف إسرائيلي تاريخيا بوجود الشعب الفلسطيني وبعض حقوقه، في مقابل شطب منظمة التحرير الفلسطينية من ميثاقها بند عدم الاعتراف بالدولة العبرية. واستمرت بعد ذلك المفاوضات باتجاه ما يعرف بالحل النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي من المفروض في حال التوصل إليه إنجاز سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية كافة بموجب عدد من اتفاقيات السلام الثنائية.

وباستثناء العراق وليبيا وإيران من بين الدول، وحزب الله وحماس من بين التنظيمات الحزبية – كان للولايات المتحدة علاقة طيبة مع كل الأطراف الباقية في منطقة الشرق الأوسط، لكن مثلما كان في زمن الحرب الباردة تغاضت واشنطن عن تجاوزات الأنظمة حليفتها لحقوق الإنسان وللديمقراطية بشكل عام، ما عدا بعض الاعتراضات الرسمية الشكلية على تضييق الوصاية السورية على حرية الرأي في لبنان على سبيل المثال، أو التصريحات الأمريكية ضد ممارسات نظامي القذافي وصدام حسين القمعية في حق شعبيهما(1).

ووصلت فترة الهدوء التي رافقت إنشاء الشرق الأوسط الجديد أوجها مع صيف عام 2000، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بعد احتلال دام 22 عاما، لكن الهدوء الكلي في المنطقة لم يستمر طويلا، إذ انهارت مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وأدت إلى نشوب ما عرف بالانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي تلت بأشهر قليلة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

---

(1) مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة: الجزء الأول، ترجمة عصام فايز وناهد وصفي، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الثانية،2005، ص–ص: 144–157.

وانشغلت المنطقة والعالم بأحداث الأراضي الفلسطينية، التي رافقتها عملية عسكرية إسرائيلية كاسحة، وصلت إلى داخل مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ولم تكد المنطقة تخرج من المشكلة الفلسطينية حتى اجتاحت طائرات خطفتها عناصر تنظيم القاعدة مبنى التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع في ضاحية واشنطن بولاية فيرجينيا، في 11 سبتمبر 2001.

ولقد خلص بعض الكتاب الغربيين إلى أن السياسة الأمريكية تسعى لخلق العداء باستمرار، وهو يضرب أمثلة عديدة على ذلك، بدءا من جواتيمالا ونيكاراجوا، إلى فيتنام وغيرها، وتوصل من خلال المعلومات عن المذابح التي ارتكبت ضد هذه البلدان إلى حقيقتين مهمتين، هما[1]:

الأولى: من حيث علاقة السياسة الأمريكية بحقوق الإنسان: تمكن كينان، استنادا إلى دراسة متخصصة قام بها – من إثبات أن المساعدات الأمريكية تزداد حيث يتدهور مناخ حقوق الإنسان.

الثانية: تتعلق بالعلاقة بين المساعدات الأمريكية والتحولات في مناخ عمليات الاتجار والاستثمار، حيث أثبت جورج كينان أن تلك المساعدات تزداد بمقدار ما يتحسن مناخ عمليات الاتجار والاستثمار.

وبذلك أصبح واضحا أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي يرددها السياسيون الأمريكيون لا بد أن يرافقها إيجاد أنظمة ذات استعداد غير محدود لتنفيذ السياسة الأمريكية في الحيز الذي تسيطر عليه هذه الأنظمة، وأن تكون ذات طبيعة وحشية تراهن على القمع وتكميم

(1) Noam Chomsky: Failed states: the Abuse of power and the Assault on Democracy", March 31, 2006 www.democracynow.org

الأفواه، تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال صيغ وأشكال يفرضها الواقع الـــذي تعيشه هذه الأنظمة[1].

ويمكن القول إن الولايات المتحدة اهتمت في تلك المرحلة بتشكيل الائتلافيات السياسية والمواثيق العسكرية والتنظيمات الإقليمية المغلقة والتكتلات الاقتصادية، وأدخلت إلـــى حيـــز التطبيق مجموعة من البرامج التي تهدف في حقيقتها إلى إنجاز تحالفات غير منظورة، وبشكل متواز مع البرامج العديدة الأخرى، التي كانت موجهة لإقامة علاقات عسكرية تحالفية متبادلـــة بينها وبين البلدان الأخرى، لضمان الأمن المتبادل.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن سياسة الولايـــات المتحـــدة تنطلـــق أساســـا مـــن تصوراتها الخاصة للأحداث، وهي تسعى لما تدعوه بإحداث نقلة نوعية في سياســـاتها تجـــاه الأصدقاء والحلفاء العرب والمسلمين بعد مرحلة الحرب الباردة، وهو تبدل يهدف إلى توســـيع تكيفهم مع أطروحات الإصلاح الجديدة، بغض النظر عمـــا إذا كانـــت مناســـبة أم لا. ولـــيس التكيف المراد فرضه ميسور التحقق، لا سيما أن أبرز معالم المرحلة الراهنـــة فـــي الـــوطن العربي راجعة إلى العوامل الداخلية المهددة لأنظمة الحكم، فالانقلابات العسكرية انعـــدمت، أو كادت فرص نجاحها تنعدم [2].

هذا بالإضافة لعدم توفر الشروط الموضوعية والذاتية لنجاح الثورة الشعبية، غير أن حرب الأفكار في زمن الرئيس بوش وإدارة المحافظين الجدد متميزة عما كانت عليـــه خـــلال الإدارات الأمريكية السابقة، خاصة زمن الحرب الباردة، وذلك لأن تلك الحرب مع الـــسوفيت وضعت ضوابط على السلوك الأمريكي في العالم الثالث، بحيث غابت عن الخطاب الأمريكـــي

---

(1) نص تشارلز ميخلنع على "أن قبول الإدارة الأمريكية بممارسة التعذيب والقتل الجماعي، الذي تقـــوم بـــه حكومات عميلة – يقترب إلى درجة الخطر من انتهاكات حرمت فـــي محكمـــة جـــرائم الحـــرب فـــي نورمبرج". المزيد يمكن العودة إلى تشارلز ميخلنج: السياسة الأمريكية الخارجية، 23 مايو 2007، موقع إلكتروني: www.alhramain.com

(2) سميح فرسون: جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، عـــدد 284، 2002، ص45-47.

الحالة العنصرية، كما كان للأنظمة والمنظمات العربية والإسلامية مكانتها ودورها في نظر الإدارة والأجهزة الأمريكية آنذاك.

على الجانب الآخر يغيب اليوم توازن القوى في السياسة الدولية، مما يؤدي إلى عدم وجود ما يدل في خطاب الإدارة الأمريكية وممارساتها اليوم على أنها تنظر للعرب نظرتها إلى أمة عريقة التاريخ، كان لها إسهام مهم في الحضارة الإنسانية، بل إنما تتصدى لأنظمة متخلفة فاسدة، ومجتمعات فاقدة الإرادة والطموح، وبشر مسكونين بكراهية الآخر والانغلاق، وقيم وثقافة صارتا قديمتين وغير مناسبتين للتطورات التي يشهدها المجتمع الدولي، وأصبحتا مصدرين أساسيين من مصادر العنف والإرهاب[1].

لقد أدت هجمات 11 سبتمبر إلى مراجعة أمريكية جذرية لسياستها في الشرق الأوسط، إذ بعد عقود من إصرار أمريكا على دعم ما أسمته الديكتاتوريات الصديقة في المنطقة تبنت النظرية القائلة بأن غياب الديمقراطية في الدول العربية هو الذي يقف وراء عدم الاستقرار في المنطقة، وقد كان أبطال هذه النظرية مثقفين. ولقد عززت نظرية توماس فريدمان كتابات أجيال من المثقفين العرب، طالما رأوا أن في الشعوب العربية طاقات يقمعها الاستعمار الأوروبي وسياسات الحرب الباردة من بعده، وبزوال التدخل الخارجي وأدواته، التي غالبا ما صورها المثقفون العرب على أنها الحاكم الظالم – لا بد من أن تنهض الشعوب العربية، وتبني لأنفسها بلدانا وأمما، تكون من خير الأمم التي أخرجت للبشر[2].

ومن ثم اعتقدت مؤسسة القرار في الولايات المتحدة أن سياساتها البرجماتية الماضية، التي تركزت على التعامل مع من يمكن أن يمسكوا بالأمن في مناطق نفوذهم ودولهم على حساب الحريات وحقوق الإنسان – هي التي ولدت القهر لدى مَن تحولوا إلى انتحاريين في فلسطين وهجمات سبتمبر، فكان لا بد من إجراء تغيير جذري للأوضاع في الدول العربية، والعمل على نشر الديمقراطية، من خلال قلب الحكام، والازدهار من خلال اقتصاد السوق.

(1) على أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، (بيروت: دار التنوير، 1985)، ص ص 871، 875.

(2) جورج م.مارسدن، مرجع سابق، ص180.

وتلقف المحافظون الجدد – وهم في الغالب من خلفية عقائدية يسارية تروتسكية – هذه النظرية التغيرية، وأقنعوا دوائر القرار في واشنطن أن بإمكان الإمبراطورية الأمريكية استخدام جيشها لإحداث التغيير الأمريكي، الذي بدأ من خلال شن الحرب على أفغانستان، حيث سقط نظام الطالبان بسهولة كبيرة، وترافقت تلك الحرب مع تشديد أمريكا الضغط على دول منطقة الشرق الأوسط من أجل نشر الديمقراطية، فشن الكونغرس حملات لتغيير مناهج التعليم، التي رآها الأمريكيون إسلامية متطرفة في دولة حليفة مثل السعودية(1).

إن التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط هو وريث التدخل الاستعماري البريطاني، الذي سبقه منذ انهيار الحكم العثماني في عام 1918 حتى منتصف القرن، لكن الفرق هو أن السياسة الخارجية البريطانية اعتمدت على فهم المنطقة العربية وثقافتها وتوازن القوى القبلية فيها، وبنت سياستها على هذا الأساس، كما أصبح جليا فيما بعد من خلال قصة الضابط البريطاني تي أي لورنس المعروف بلورنس العرب، وكما اتضح من تاريخ الدولة العراقية التي بناها البريطانيون على توازن دقيق بين الحكم الهاشمي السني وأعوان العرب من ضباط الجيش العثماني المنحل من جهة، والقبائل الشيعية في منطقة الفرات الأوسط والجنوب من جهة أخرى.

أما السياسة الأمريكية فبدأت تجربتها في المنطقة بالتعامل مع الأنظمة القائمة، على أساس أنها دول تتمتع بقوميات وطنية ثابتة، عندئذ اتخذت الحلفاء ممن ساروا خلفها في مواجهة الإمبراطورية السوفيتية الشيوعية، وأعلنت العداء لمن فعلوا عكس ذلك، لكن مع انهيار المنافس السوفيتي وجدت الولايات المتحدة نفسها منفردة في إدارة الشرق الأوسط، رغم ذلك فشلت في خلق أي توازنات ثابتة، عندما حاولت بناء الشرق الأوسط الجديد، لتتخلى عنه

(1) طراد حمادة: تحديات الإصلاح والتنمية: النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير، دار المحجبة البيضاء ط1، لبنان، 2005، ص90-91.

في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر من أجل مصلحة التدخل العسكري المباشر، في محاولة غير موفقة لخلق دول عربية ديمقراطية(1).

وعندما بحثت هذه القوة العظمى الأمريكية في أسباب فشلها في خلق الديمقراطيات بالعراق وجدت نفسها مضطرة إلى العودة إلى التعامل مع القبائل ومصادقتها ونسج التوازنات فيما بينها، إذ أصبحت مقتنعة بأن نماذج الحكم في الدول العربية التي تتظاهر بتبني النموذج الغربي المتداول في الدول المتقدمة، ما هي إلا سراب يختبئ خلف الحاكم الظالم، الذي يحاول الإيحاء بالوحدة الوطنية في بلاده وديمومة مؤسساتها. وأن الواقع هو أنه في غياب الحاكم الظالم تتلاشي الدول في العالم العربي، وتظهر على حقيقتها، وهو أنها قبائل وعشائر متنازعة على السلطة والمال، وأن الحل الوحيد لإنهاء هذا النزاع القبلي هو إما بتسليم الحكم لحاكم أو لقبيلة واحدة تبطش بالقبائل الأخرى، لتوفر الأمن، أو بنسج معادلة للتعايش برعاية خارجية غالبا غريبة، لكن من دون أي ضمانات لبقاء هذه المعادلة قد تنهار في أي لحظة، وترسل البلاد إلى نزاع داخلي كما في لبنان وفي العراق.

لقد وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على صناع السياسة الخارجية الأمريكية وعلى الشعب الأمريكي كله كالصاعقة، حيث أدت إلى أن تساور الشكوكُ المجتمعَ الأمريكي كله بخصوص مدى الأمان الموجود في الولايات المتحدة، ولقد طرحت هذه الأحداث العديد من التساؤلات من جانب المجتمع الأمريكي حول أسباب كره العالم للولايات المتحدة، مما أدى إلى بحثهم عن أسباب هذا الكره، الذي هو متعلق غالبا بسياسات الولايات المتحدة تجاه العالم(2).

(1) Stephenson, Carolyn: American Foreign Policy: Alternative strategies for national and human security ", paper presented at the annual meeting of the international studies association, Town & Country Resoty and convention cen- ter, San Diego, California USA, Mar 22, 2006,p.132.

(2) طراد حمادة: مرجع سابق ص90-91.

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية في مواجهة الإسلام السياسي بعد 11 سبتمبر

تعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أمرا محوريا في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالإسلام، فلم تكن مجرد حادثة إرهابية من شأنها أن تترك آثارها في صورة ضحايا من قتلى وجرحى، أو في صورة خسائر اقتصادية وسياسية، وإنما كانت أمرا من شأنه أن يؤثر في مجمل السياسة الدولية، التي من بينهما – بل على رأسها – العلاقات بين حركات الإسلام السياسي، من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية حيث حوّلت أحداث سبتمبر مجرى سياسة الولايات المتحدة بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، فظهر العداء للإسلام بصورة واضحة، وتصدر عناوين معظم الدراسات المهتمة بالشئون الدولية.

ولقد كان من نتائج أحداث سبتمبر أن وقعت المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة والإسلام، على أساس أن الدين الإسلامي – أو بالأحرى الإسلام السياسي – قد تم اتهامه برعاية الإرهاب، وهو الأمر الذي أدى إلى المواجهة السافرة فيما بين الإسلام السياسي والسياسة الأمريكية، حيث اتسمت العلاقات بينها بالصراع العلني والظاهر متمثلاً في قوة كبرى هي الولايات المتحدة ومجموعة قوى صغيرة تحاول مقاومة السياسة الأمريكية، التي سعت بشتى الطرق إلى احتواء كل عوامل القوة الخاصة بالحركات الإسلامية. انطلاقاً من ذلك سوف يُناقش هذا الفصل السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر لإحتواء الإسلام السياسي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، هي على النحو التالي:

المبحث الأول: الحرب على الإرهاب بدءاً من عام 2001.

المبحث الثاني: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير 2004.

المبحث الثالث: سياسة الحصار الإقتصادي.

المبحث الأول

الحرب على الإرهاب بدءاً من عام 2001

مما لا شك فيه أنه في الحادي عشر من سبتمبر 2001 تلقت القوة العظمى الوحيدة والمنفردة على قمة النظام الدولي أقسى ضربة في تاريخها، مقارنة حتى بهزيمتها الشهيرة أمام اليابان في بيرل هاربر خلال غمار الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن العدو لم يكن معروفا ولا محدد المعالم فإنه لم يمر وقت طويل قبل أن تتجه أصابع اتهام السلطات الأمريكية إلى مجموعة من العرب والمسلمين أسمتهم الإرهابيين ، على أساس أنهم هم الذين نفذوا تلك العمليات، وعلى رأسهم المنسق السعودي زعيم تنظيم القاعدة، وسرعان ما بدأت عملية بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب، والتي تمثلت أولى خطواتها في الحرب الأمريكية على أفغانستان[1].

كما مارست وسائل الإعلام الغربية سياسة جعلت أحداث سبتمبر تهمة لصيقة بالإسلام، حيث تمت صياغة نموذج نمطي ثابت بلغة الإعلام، يقرن الإرهاب بالإسلام والمسلمين والعرب. ومن جهة أخرى أدى صراع جماعات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية (الجزائر ومصر بصفة خاصة) مع السلطة، وارتكاب عمليات عنف ضد رموز هذه الدول الأخيرة – إلى الظن بأن الإسلام – بحكم كونه دينا فتح العديد من البلاد في القرون السابقة – يقوم على العنف والإكراه.

وقد أدت هذه العمليات العنيفة المنسوبة للمسلمين إلى إعطاء الفرصة لوسائل الإعلام الغربية من أجل الحصول على أوراق رابحة بدت في كتابات بعض الصحف، حيث لعبت دورا كبيرا في تأجيج النظرة السلبية نحو المسلمين، وشن حملات العداء المباشر للإسلام،

---

(1) أسامة الغزالي حرب، هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 147 يناير 2002، ص ص 14-25.

الذي أصبح لديها مقترنا بالإرهاب، وتحولت إدانة بعض الحركات المنتسبة للإسلام إلى محاولة إلصاق التهمة الإرهابية، التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 بالإسلام(1).

إن المتابع للإنتاج الفكري الأمريكي يلحظ بروز تيار قوي ومؤثر يصور الإسلام عدوا بديلا عن الشيوعية، خاصة في ظل حالة الانتصارات التي تعيشها الولايات المتحدة بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة، تلك التي لا تكتمل وفق المنطق الغربي إلا بوجود عدو جديد يؤكد فكرة الانتصار. ورغم أن هذا العدو لا يمتلك من مقومات القوة العسكرية ما يهدد الغرب، وإيمان الكثير من كتاب الولايات المتحدة والدول الغربية بأن الإسلام هو المجني عليه، حيث يتلقى الضربات في كل الأوقات ومن أي جهة، فإن وضعه في خانة العدو أمر يجب الالتفات إليه، والتغلغل في أسبابه ودوافعه.

وقبل التطرق إلى شرح الحرب على الإرهاب، وأثرها على العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة والإسلام السياسي من جهة أخرى ، يجب أن نوضح بداية المقصود بالإرهاب.

أولا- التعريف اللغوي والاصطلاحي للإرهاب

* التعريف اللغوي

إن كلمة (terrorism) تعني الإخافة والإرهاب والترويع، والأصل اللغوي لكلمة هو الفعل (terror)، بمعنى الحركة التي تصدر عن الجسم لتفزع الغير، وفي اللغة الإنجليزية نلحظ أن كلمة إرهاب (terrorism) مشتقة من الفعل اللاتيني (terse)، الذي بدوره اشتقت منه كلمة (terror)، ومعناها الرعب أو الخوف الشديد. ولقد مثلت أهمية التعريف اللغوي للإرهاب حدا كبيرا دفع البعض إلى أن يتخذ منه أساسا لتعريفه اصطلاحيا، وبالتالي استنباط عناصره وخصائصه، التي تميزه عن غيره من الظواهر مما قد تختلط به(2).

---

(1) خالد الأصور، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147، يناير 2002، ص ص 152-154.

(2) عبد الرحمن أبو بكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعة الأولى، 1992،ص106.

بداية نلحظ أن آراء الفقهاء تضاربت واختلفت حول تحديد مدلول الإرهــاب، ويرجــع ذلك إلى اختلاف المعايير حول هذا المصطلح، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى أن كل باحث فــي هذا المجال يحمل أولويات معنية وأفكارا مسبقة، تسيطر على ذهنه عند تحديد مــدلول فكــرة الإرهاب، بحيث صار كل فقيه يسعى للوصول إلى نتائج تؤكد أولوياته وتخدم أفكــاره التــي يؤمن بها. من ثم سنحاول من خلال استعراض بعض الآراء التي ظهرت في هذا الخــصوص أن نحدد مدلول مصطلح الإرهاب، وأبرز هذه الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن ما يميز الفعل الإرهابي هو الطابع الأيــديولوجي، حيــث عرفه هؤلاء بأنه كل عنف يتم ارتكابه ضد الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات، ويكــون لــه طبيعة سياسية، ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم، أو قلب نظــام الحكــم، أو التعبير عن اعتراض على بعض المظاهر السياسية لأي دولة من الدول[1].

الرأي الثاني:

ذهب أنصاره إلى أن الإرهاب يتصف بالصفة العــشوائية، حيــث اشــاروا الــى ان الارهاب عبارة عن إستراتيجية تتم بقصد ردع المعارضة السياسية، بزيادة الخوف لديها عــن طريق ضرب أهداف عشوائية، كما عرفوه أيضا: بأنه عمل عنيف وعــشوائي، وطبقــا لهــذا الرأي فإن الإرهاب قد يقع على أهداف غير منتقاة[2].

الرأي الثالث:

ذهب هذا الرأي إلى أن ما يميز الإرهاب هو كونه عملا محدثا للرعب، حيث تتحــدد هذه الخاصية بالرجوع إلى الأصل اللغوي لكلمة إرهاب، الذي يرجع إلى مفهوم الرعب، ومــا

(1) see Oxford Universal Dictionary, compiled by Joyce M.hawkins, Oxford University Press, Oxford, 1981,p.736.

(2) محمد محمود السباعي، الدلالة اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب، الرياض، مجلة الأمن العــام، العــدد 1535، 1992، ص37.

يشتمل عليه من معاني الترويع والرهبة، حيث إن أهم ما يميز الإرهاب وفق هذا الرأي كونه عملا يخيف أو يرعب الأشخاص أيا كان الهدف منه[(1)].

* مفهوم الإرهاب

يجب أن نوضح ماهية الإرهاب وفق الرؤية الإسلامية والأمريكية، حتى يتسنى لنا بعد ذلك تحليل أثره على العلاقات القائمة بينهما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أ) الإرهاب في الخطاب الإسلامي:

جاءت كلمة الرهبة في القرآن الكريم دالة على عدة معان، منها الخشية وتقوى الله عز وجل، وذلك كما في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[(2)] ، وقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾.

جدير بالإشارة في هذا الصدد أنه من المتفق عليه بين جمهور المؤرخين والفقهاء أن الإسلام شجّع أتباعه على ترك العنف والقتل، استنادا لقوله تعالى**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)[3] و قوله سبحانه وتعالى (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الْغَيِّ)[4].** وكذلك جاءت السنة النبوية مليئة بالحديث حول عدم التمييز بين الناس وذالك في قول الرسول الله. [لا يحل لرجل– أو لمسلم– أن يروع مسلماً[5]]

ب) الإرهاب في الخطاب الأمريكي:

ثمة نمط خاص لإرهاب حسب الفكر الأمريكي، وذلك وفق ما ورد في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، الذي جاء فيه أن الإرهاب يعني العنف المتعمد ذا

---

(1) عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2005، ص4.
(2) سورة المائدة، الآية 32.
3) سورة النساء، الاية 94.
4) سورة البقرة، 256.
5) أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد حسن، والطبراني في الكبير ورواته ثقات، عن النعمان بن بشير والترويع: التخويف.

الدوافع السياسية، ويتم ارتكابه ضد غير المقاتلين، كما يتم عادة بهدف التأثير على الجمهـور، حيث إنهم غير المقاتلين (المدنيون) إلى جانب العسكريين غير المسلحين، أو الذين هم في غير مهماتهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أو في الأوقات التي لا توجد فيها حالـة حـرب أو عداء، أما الإرهاب الدولي فهو الذي يشترك فيه مواطنون، أو يتم على أرض أكثر من دولـة واحدة. كما يؤكد هذا التقرير على الاختلاف بين الباحثين حول مفهوم الإرهاب، فلـيس ثمـة تعريف واضح للإرهاب قد حظى بموافقة عالمية[1].

أما الكونجرس الأمريكي فيعرف الإرهاب بأنه "عنف واقع عن قصد وبدوافع سياسية، تستهدف به منظماتٌ وطنية أو عملاء سريون جماعةً غير محاربة، يقصد منـه فـي الغالـب التأثير على مستمعين أو مشاهدين.

ثانيا: أثر الإرهاب على تشكيل السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالإسلام السياسي

لا جدال في أن أحداث 11 سبتمبر أعطـت للولايـات المتحـدة الأمريكيـة مبـرراً إستراتيجياً لاتخاذ سلوك سياسي خارجي جديد، يهدف إلى الحفاظ على بقائها القطب الوحيـد المهيمن على العالم، تحت ذريعة مواجهة الإرهاب. واستندت تلك الإستراتيجية الأمريكية إلـى منطلق فكري قائم على أن وجود خطر مشترك (متجسد في الإرهاب) بات يمثل عاملا يحـتم التعامل معه، مما يعني أن الإرهاب هو هدف الإستراتيجية الأمريكية.

كما أن الحرب على الإرهاب منحت الإستراتيجية الأمريكية قدرا كبيرا مـن التأييـد على مستوى الداخل الأمريكي، وعملت كذلك على تحرير السياسة الأمريكية مـن الـضغوط والضوابط الداخلية، بحكم أنها تواجه خطرا خارجيا.

هذا وقد عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف الأخطار الكامنة، مع تـضخيم حجمهـا وتشويه حقيقة أهدافها، بما يخرجها عن أطوارها الحقيقية – من خلال اعتماد سياسة اخـتلاق الأزمات، التي ليست من الضروري أن تهدد مصالح الولايات المتحدة، غير أنه بوجود الخطر

(1) Ute e. M. Stork‹ The Tourism Industry In The Third Millennium Is A Resilient Indutry‹Shown at The Impact of The Terror Attack of 9–11–2001, PHD Thesis, LA SALLE UNIVERSITY,2002.,p80.

الإرهابي وجدت الولايات المتحدة الفرصة الكافية لأن تستثمرها بوصفها صيغة تبرر ما تنوي الولايات المتحدة الإقدام عليه من إجراءات سياسة تحقق الأهداف الأمريكية [1] .

وكما ذكرنا من قبل فقد مثلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 دافعا قويا للإدارة الأمريكية من أجل إعادة تقييم سياسات الأمن القومي الأمريكي ومشروعاته، وقد تم تخصيص موارد كثيرة من أجل توفير الحماية للأراضي الأمريكية ومشروعات الأمن القومي الأمريكي.

وعلى أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان ما أسمته بالحرب على الإرهاب، مؤكدة أنها ستكون حربا طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب، ولقد بدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر 2001، حيث استهدفت أفغانستان، واستطاعت الإطاحة بنظام طالبان، كما تم توجيه ضربة قاصمة لنظام طالبان وتنظيم القاعدة، حيث أضعفت الحرب الأمريكية على أفغانستان هذا التنظيم كثيرا[2].

ومن التداعيات الأخرى لهجمات 11 سبتمبر 2001 أن قامت الولايات المتحدة بشن حرب على العراق عام 2003 ، بدأتها عام 2002 بحملة تصعيد ضد نظام صدام حسين، جاعلة هدف تغييره في مقدمة أولوياتها، وقد طرحت مبررات ودعاوي عديدة لذلك، منها:

- امتلاك أسلحة دمار شامل، وهي حسب الرؤية الأمريكية تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة أن هذه الأسلحة يمكن أن تصل إلى جماعات إرهابية، بحيث تستخدمها لضرب المصالح الأمريكية.
- مراوغة النظام العراقي وتجاهله لقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع أسلحته، في ظل عدم قدرة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على الوصول إلى هذه

---

(1) عمرو حمزاوي ودينا بشارة،" الحركات الإسلامية في العالم العربي والحرب على لبنان عام 2006"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، نوفمبر 2006، منشورة في مجلة آفاق إستراتيجية ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، فبراير ،2007 ،ص-ص: 14-22.

(2) رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والإرهاب، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2009، ص75.

الأسلحة، بسبب اتساع مساحة الدولة العراقية، مما يستوجب الإطاحة بهذا النظام، للتخلص من هذا الخطر.

- روجت الإدارة الأمريكية لوجود علاقة تربط بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، رغم عدم تقديم أي دليل جدي وقاطع على ذلك.

يتضح مما سبق أن الحملة الأمريكية على الإرهاب فيما يخص الحملات العسكرية ضد كل من أفغانستان والعراق اتصلت بدوافع سياسية أكثر من كونها إجراءات أمنية، حيث هدفت إلى إلصاق تهمة الإرهاب بالدول الإسلامية، كما تزامنت الحملة الأمريكية على الإرهاب بسبب وقوع أحداث 11 سبتمبر مع إنهيار الاتحاد السوفيتي.

ولقد أدت السياسية الأمريكية التي شنت حرباً على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر،إلى نتائج خطيرة أهمها: تزايد الجماعات الأصولية المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، ومن بين تلك الجماعات تنظيم القاعدة، وهو الراغب في إنشاء الخلاقة الإسلامية، وكذلك إنقلاب تلك الجماعات على سيادة الدولة، أيضاً تعارض أفكار تلك الجماعات ومبادئها مع قيم الديمقراطية والحداثة[1].

ويؤكد أحد الكتاب الأمريكيين أن الإطاحة بالأصولية، وبداية نشر الديمقراطية – لهما تأثير حاسم في الحرب الأمريكية (العالمية) على التهديد الجديد للحرية ، الذي صنفه هذا الكاتب بأنه التوتالتيارية العربية الإسلامية بكلا شكليها العلماني والديني، كما في الفترة التي شهدت هذا التهديد وهي بداية من ثورة الخميني في إيران عام 1979[2].

وعندما نتطرق إلى وصف العلاقة ما بين مفهومي الإرهاب والإسلام السياسي، نجد أن الوصف الأمريكي للإسلام بالإرهاب قد امتد إلى مؤسسات ودول مثل (إيران–سوريا– ليبيا) وجماعات، ولذلك تم وصف حزب الله في لبنان بأنه حركة إرهابية، وهو ما يمتد إلى حركة

---

(1) عبد الله التركي، موقف الإسلام من الإرهاب، ندوة مقامة خلال المهرجان الوطني للتراث والثقافة في المملكة العربية السعودية، الندوة الثامنة عشرة، عام 2003، ص33.

(2) Krcul the ammer, earless thereupon relative com- vengeance/ commentary, memorize, July 2009,p.9.

حماس في فلسطين، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وعدد من الجماعات الإسلامية في بعض الدول الإسلامية[1].

ومن وجهة نظر الإسلاميين فإن إطلاق وصف الإرهاب على الحركات الإسلامية يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أمريكية، في إطار خطتها الشاملة للسيطرة على مقدرات الدول الإسلامية، كما يرى بعض الإسلاميين أن الولايات المتحدة – حسب فكرها السياسي – هي دولة معادية للإسلام، بل يذهب هؤلاء إلى تشويه سمعة حركات الإسلام السياسي، وإثارة الرأي العام العالمي ضدها، بهدف إيجاد سبب لاتخاذ خطوات محددة، بهدف العمل على ضربها، سواء عن طريق الأنظمة الصديقة، التي أحيانا توصف بالعميلة في المنطقة لضرب حركة الإسلام السياسي، أم القيام باتخاذ خطوات مباشرة اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية ضد الحكومات، التي تمثل حركة الإسلام السياسي، مثلما يحدث في إيران والسودان والعراق ولبنان.. الخ.

وفي ذات الإطار يرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الافتراءات على مناصري الحركات الإسلامية والداعين إلى إقامة النظام الإسلامي هو في حقيقته افتراء على الدين الإسلامي ذاته، وذلك من أجل أن تتزعزع عقيدة التنشئة الإسلامية في نفوس المسلمين، ومن أجل أن تحمل الأذهان فكرة متطرفة عنه كما يصور للناس في جميع أنحاء العالم، مستندين إلى أن الرؤية الأمريكية تتبنى المبدأ القائل إن الدين الإسلامي قد بني على الإرهاب في أحكامه ومقاصده، وأن الداعين إلى الدين الإسلامي ليسوا غير إرهابيين ينشرون الذعر في الدول[2].

ومن جانبنا نرى أن الرؤية التي يتبناها المفكرون الإسلاميون حول الموقف الأمريكي الذي يربط ما بين الإسلام والإرهاب – هي رؤية تستند إلى وقائع ودلائل حقيقية، فواقعيا

---

(1) أمير عبد العزيز، افتراءات على الإسلام والمسلمين، القاهرة، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى، 2002، ص5.

(2) أحمد إبراهيم خضر، الإسلام والكونجرس، حقائق ووثائق حول ما أسماه الأمريكيون بحركة الأصولية الإسلامية، القاهرة، دار المعالم الثقافية، الطبعة الأولى، 1994، ص8.

سعت الدوائر الأمريكية والغربية إلى توظيف مفهوم الإرهاب على أساس أنه مرادف للإسلام، كما يلاحظ أيضا أنه غالبا لا يتم الحديث عن الإرهاب إلا وربط بالشرق الأوسط.

جدير بالذكر أن وجهة النظر القائلة إن الفكر الأمريكي دائما ما يربط بين الإسلام السياسي والإرهاب ما ذهب إليه بعض الكتّاب الأمريكيين الذي عبر عن رأيه حول الأصولية بقوله إن الأصولية الإسلامية التي ننظر إليها على أنها الإسلام السياسي ليست سوى أحد المكونات في عملية الإحياء الواسعة للأفكار والمعتقدات والدعوة وإعادة الإخلاص للإسلام الذي تمارسه جماهير المسلمين(1).

ولقد تبنت الإدارة الأمريكية المحافظة في الولايات المتحدة أثناء أحداث 11 سبتمبر إستراتيجية سوقتها باسم مكافحة الإرهاب، كان من نتيجتها التدخل عسكريا في عدد من مناطق العالم، وعلى رأسها أفغانستان ثم العراق، وكذلك الشد والجذب والتلويح باستخدام القوة إزاء إيران.

الحرب الأمريكيه على أفغانستان.

يرى البعض غزو أفغانستان الذي بدأ في 7 أكتوبر 2001 أول جولة عسكرية في الحرب على الإرهاب، وكانت القوات المشاركة في البداية هي قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقوات التحالف الأفغاني الشمالي، التي كانت عبارة عن مجموعة من القوات الأفغانية المختلفة المعارضة لحكومة طالبان الإرهابية، وانضمت فيما بعد قوات من ألمانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا وباكستان وبولندا وكوريا الجنوبية. كان هناك تأييد شبه مطلق للولايات المتحدة في إعلانها الحرب على الإرهاب، وحظيت عملية

(1) فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2000، ص126.

غزو أفغانستان 2001 بدعم كبير مقارنةً بالتشتت في الآراء الذي صاحب الجولــة العــسكرية الثانية من الحرب على الإرهاب، التي سميت بغزو العراق[1].

وكان الهدف المعلن للعالم أجمع من الحرب الأمريكية على أفغانستان، إلقــاء القــبض على أسامة بن لادن وضرب قواعده والقضاء على ما تسميه الإرهاب، وقد حشدت الولايــات المتحدة لهذا الغرض قوات ضخمة، فقد فاقت القوات الجوية 500 مقاتلة، وأربــع مجموعــات من حاملات طائرات، يدعمها أكثر من 150 سفينة حربية، بينها عــشر بــوارج ومــدمرات مسلحة بصواريخ كروز-توماهوك، وحشد من القوات البرية والخاصة ومشاة الأسـطول مــا يتعدى حجمه 250 ألف رجل، بجانب قوات أخرى من دول الناتو، خاصة بريطانيا.

ويرى البعض أن الاجتياح الأمريكي- الأطلسي لأفغانستان أخفق في تحقيق ما رامــه من أهداف منذ انطلاقته، وأهم الأهداف المعلنة التصفية المادية الكاملة لحركة "طالبان"، وتوليد نظام سياسي موال وتابع، والإمساك الأمني التام للبلاد من طرف القوات الأطلـسية. كمــا أن الهندسة السياسية الأمريكية لمستقبل أفغانستان بعد الغزو لم تنجح في إنتــاج ســلطة سياســية مستقرة، بسبب افتقار تلك السلطة إلى النصاب التمثيلي الذي يوفر لها الاستقرار.

إن الحرب الأمريكية على الإرهاب وتنظيم "القاعدة" في أفغانستان والجوار لقيت فشلاً ذريعاً، فلم يقتصر الأمر على فشلها في تدمير التنظيم أو شل قدرته على الحركة، بل إن قادته – وعلى رأسهم "بن لادن، الظواهري" – مازالوا أحياء يرزقون، يتحركون بحريــة تتحــدى قدرة الاستخبارات الأمريكية والغربية على الرصد والتحديد، ويخوضون حــربهم الإعلاميــة على الإدارة في واشنطن، ويقودون معارك جماعاتهم فــي أفغانــستان وباكــستان والعــراق والصومال وفي أمكنة متفرقة من العالم[2].

---

(1) رزومالي هوليس، "الشرق الأوسط الكبير في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"، الكتــاب الخــامس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص90.

(2) عبد الله الأزرق –نظرية صراع الحضارات – الحوار المتمدن – العدد: 1490 – 2006 / 3 / 15.

الحرب الأمريكيه على العراق.

تلا الاحتلال الأمريكي لأفغانستان الغزو الأمريكي للعراق، أو حرب الخليج الثالثة أو حرب العراق أو تحرير العراق أو احتلال العراق ، هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق عام 2003، وأدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدة دول مثل الكويت وقطر والأردن حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قرارها المرقم 1483 في 2003(1).وقد بدأت عملية غزو العراق في 20 مارس 2003 من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأطلقت عليه تسمية ائتلاف الراغبين، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيرا عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية، حيث شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% منه.

ولقد تسببت هذه الحرب في أكبر خسائر بشرية بين المدنيين خلال تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود، حيث تشير الإحصائيات إلى اقتراب عدد القتلى بين الجنود الأمريكيين من أربعة آلاف قتيل، كما أن عدد الجرحى اقترب من 30 ألف جندي، وبالنسبة للمدنيين العراقيين تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 90 ألف مدني قد قتلوا منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق، إلى جانب ملايين النازحين إلى دول الجوار، ورغم مرور أكثر من سبع سنوات على الحرب وسقوط نظام صدام حسين، الذي كان إسقاطه سببا رئيسيا ساقته الإدارة الأمريكية السابقة لتبرير حربها، بادعاء وجود أسلحة دمار شامل في العراق ووجود علاقة بين نظام الحكم البعثي وتنظيم القاعدة فإن العراق لم ينعم حتى الآن بالأمن، إضافة إلى ما جنته المنطقة كلها من مظاهر عدم الاستقرار على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نتيجة هذه الحرب وغيرها من الحروب المرتبطة بها، وأيضا ما تعاني منه الولايات المتحدة

---

(1) هيثم مناع – صراع الحضارات، ثورة الاتصالات والحالة الاستثنائية العراق نموذجا:
http://www.achr.nu

نفسها من رفض شعبي عربي لممارستها، وتشكك في أجندتها الإصلاحية، وتعزيز الاتهامات الدائمة لها بانحيازها الأعمى لإسرائيل على حساب الشرعية الدولية والمبادئ الإنسانية. [1].

(1) رضوان زيادة،" الولايات المتحدة وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط "، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد 32 أكتوبر 2008، ص ص: 69-73.

المبحث الثاني

المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبيرعام 2004

ترجع إرهاصات ظهور هذا المشروع في عام 2002، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول ما سمي بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وأوضح أن هذه المبادرة تهدف إلى تشجيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية، ومساعدة المؤسسات التعليمية والتربوية في سائر أرجاء الشرق الأوسط، ومكافحة الإخلال بالأمن، ومؤازرة حقوق المرأة، ودعم القطاعين العام والخاص في العالم العربي على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار، فضلا عن دفع عجلة التفاهم والشراكة بين شعب الولايات المتحدة والشعوب العربية.

وقد جاءت دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عام 2003 للدول العربية إلى الدخول في عالم الديمقراطية وإنهاء عهد الديكتاتورية، لتؤكد أن هناك إصرارا أمريكيا على تنفيذ الخطة الأمريكية، لتحقيق الهدف المتعلق بوقف تصدير العنف من هذه الدول. وفي هذا الإطار ذكر الرئيس الأمريكي بوش أن العالم العربي لم يلحق بالركب الديمقراطي الذي يجتاح العالم[1].

من ثم نناقش في هذا المبحث المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة، لتطوير الشرق الأوسط والقضاء على الإرهاب.

أولا: مصطلح الشرق الأوسط الكبير وتطوره حتى المبادرة الأمريكية:

يرجع مفهوم الشرق الأوسط الكبير إلى رجل المخابرات البريطاني توماس إدوارد جوردون Thomas Edward Gordon، الذي كان أيضاً مديراً للبنك الإمبراطوري الفارسي

(1) انظر في ذلك: زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، في مصطفي كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص62.

في مقالة كتبها عام 1900، ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند، خاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس (إيران حالياً). غير أن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي ألفرد ماهان Mahan ضابط البحرية، الذي كتب مقالة عام 1902 عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، نشرت في إحدى الدوريات البريطانية، وقد نبه الحكومة البريطانية لأهمية منطقة الخليج العربي، الذي أطلق عليها الشرق الأوسط للإمبراطورية البريطانية ومصالحها في الهند.

ولقد أخذ مصطلح الشرق الأوسط يتردد فيما بعدُ في الدوائر الاستعمارية الغربية، حتى تم تأسيس قيادة الشرق الأوسط في القيادة العسكرية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وعندما أعلنت دولة إسرائيل عام 1948 واغتصابها لفلسطين رآه بن جوريون أن إسرائيل تقع في محيط من العرب السُّنة، فركزت إسرائيل على مفهوم الشرق الأوسط، للتدليل الحضاري على أن المنطقة ليست ذات أغلبية عربية، وإنما هي أقليات دينية وعرقية، ولذلك اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية والدوائر الحكومية فيها بالترويج لمفهوم الشرق الأوسط وقضية الشرق الأوسط، لتمييع القضية الفلسطينية والشخصية الإقليمية العربية [1].

ولقد أطلقت الولايات المتحدة في عام 2004 ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد طرح المشروع طريق بديل من وجهة النظر الأمريكية، وهو الطريق إلى الإصلاح، ويؤكد المشروع أن هناك نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير، ويرى أيضا أن هناك بعض الشركاء في هذه المنطقة استجابوا لهذه النداءات، واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح، كما أيدت دول مجموعة الثماني بدورها هذا المشروع بمبادرتها الخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) نقلاً عن أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، أكتوبر 2004، المجلد 29، ص ص: 42–45.

ويتركز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تحقيق إصلاحات في البلــدان العربيــة، انطلاقاً من السلبيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية، و لكن بشكل انتقائي وأغفل فـــي الوقت نفسه واحداً من أهم ما ورد في التقرير حول التحديات والمخاطر التي واجهت وتواجــه الإصلاح، وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية(1).

وإذا نظرنا إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أعلنها جورج بوش الابن في مارس 2004، وطرحها مرة أخرى في قمة مجموعة الثماني التي عقدت فــي ســي أيلانــد بولايــة جورجيا في يونيو 2004 – فإن تلك المبادرة التي تدعو إلى تــشجيع الديمقراطيــة والحكــم الصالح، وبناء المجتمع المعرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية عن طريــق إزالــة الحــواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها – أنما تخدم الشركات المتعددة الجنــسيات واستثمارها في عالم الجنوب[2].

على أن التساؤل الذي يواجهنا هو: ما هي الدوافع السياسية والإستراتيجية من طــرح الولايات المتحدة وقمة الثماني لمبادرة الشرق الأوسط الكبير؟ وهل توجد علاقة بــين مبــادرة الشرق الأوسط الكبير والموقف الأمريكي من حركات الإسلام السياسي؟ علماً بــأن مراجعــة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تبين أنها أطاحت بأنظمة ديمقراطية منتخبة خــلال فتــرة الحرب الباردة، كما حدث مع إسقاط حكومة محمد مصدق في إيــران عــام 1953 بــانقلاب عسكري خططت له المخابرات الأمريكية CIA، وهو ما عرف بعملية أجاكس، وكذلك إسقاط حكومة السلفادور الليندي المنتخبة بتشيلي في عام 1973، وتنصيب ديكتاتور عــسكري هــو بينوشيه بدلاً منه، أضف إلى ذلك أن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب كان قد سبق

---

(1) السيد يسين، (محرر)، مرصد الإصــلاح العربــي الإشــكاليات والمؤشــرات: دراســة اســتطلاعية، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، يناير 2005)، ص35.

[2] صلاح كرميان: السياسة الامريكية ومبادرة الشرق الاوسط الكبير والاهداف غير المعلنة
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144383

وطرح شعارات الديمقراطية والحرية في المنطقة العربية، وهي في جوهرها الآراء نفسها التي طرحتها مبادرة الشرق الأوسط الكبير[1].

جدير بالإشارة أن مصطلح الشرق الأوسط قد اتخذ على مدى القرنين الماضيين عدة أشكال، الثابت فيها فقط هو المنطقة العربية، بينما يتمدد النطاق الجغرافي أحيانا، ليشمل دول أخرى أو ينكمش وفقا لطبيعة النظام وأهدافه، أو الصيغة المقصودة لمصطلح الشرق أوسطية، ومن ثم فإن مصطلح الشرق الأوسط هو بالفعل تعبير عن منطقة ذات جغرافيا متغيرة، وفقا لأهداف القوة المسيطرة ومصالحها، التي تختلف من مرحلة لأخرى، وبالتالي فهو يجمع بين الجغرافيا والسياسة.

وعلى الرغم من أن المدلول الجغرافي قديم فإن قضية إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي، أو أي نظام إقليمي غير عربي – لم تظهر في إستراتيجيات القوى الخارجية سوى في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث كانت الفكرة القومية قد وصلت إلى مرحلة من التقدم والتراكم، بحيث أخذت تنعكس في نضج أحزاب وتنظيمات مثل البعث، أو إنشاء منظمات مثل جامعة الدول العربية بوصفها مؤسسة للنظام العربي منذ عام 1945. وعلى هذه الخلفية يمكن فهم بدايات طرح الصيغ السياسية القائمة وفق أسس شرق أوسطية على المنطقة، التي بدأت بحلف بغداد الذي كان أول محاولة لكسر النظام العربي[2].

ثانيا: دوافع إقامة الشرق الأوسط الكبير

من الملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة وليس عبر إسرائيل، مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي، فيما يعرف الآن بمشروع "الشرق الأوسط الكبير". وكانت إدارة بوش قد خيرت

---

(1) نبيل عبد الفتاح، الشرق الأوسط: الاحتجاج السياسي وتراجع الإصلاحات الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، القاهرة مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد 29، يناير 2008، ص ص 131-140.

(2) محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص980-981.

العالم كله بين تأييد ما يسمى الإرهاب أو محاربته، وحاول بوش الربط بين الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوربيون أنفسهم في ذلك التحديد، بل هدّد الجميع بأن من لم ينضم إلى تصوره في هذا الصدد إنما يدخل أوتوماتيكيا في خانة دعم الإرهاب أو التستر عليه [1].

وقد ذكر بوش أيضًا أن أحداث سبتمبر أثبتت أن المؤسسات القديمة، وكذلك التحالفات والقواعد – لم تَعُد مناسبة لحماية الشعب الأمريكي، وأنه إذا لم يتمكن من قمع الإرهابيين فإن ميدان عملهم سوف يتسع، وإذا تمكنوا من الوصول إلى أسلحة التدمير الشامل فسوف تترتب نتائج خطيرة.

وخاطب بوش النظم العربية خاصة والعالم عامة بأن الولايات المتحدة سوف تتصرف في الوقت وبالطريقة التي تلائمها وتراها مناسبة عندما تتوصل إلى وجود رابطة بين الإرهابيين والتكنولوجيا المدمرة، بل ذكر أنه من الضروري هزيمة أعداء الولايات المتحدة وعدم الاكتفاء بالاعتراض على وجودهم[2].

إن هدف المبادرة الأمريكية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط تقوم بالأساس على عقيدة قديمة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي تلك القائمة على المزاوجة بين حقوق الإنسان وتعزيز التطور الديمقراطي، لكن كان هناك استثناء في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط على مدار العقود السابقة على طرح المبادرة، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تركز أكثر على الاستقرار.

ويمكن الإشارة إلى أنه خلال عقود مضت ركزت الإدارات الأمريكية (الديمقراطية والجمهورية) على مساومة تقوم على الدعم الأمريكي للنظم السلطوية، وفي المقابل عملت هذه الأنظمة على تحقيق الاستقرار الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، لتحقيق مصالحها. لكن بعد

(1) Joseph S. Nye, "US Power and Strategy after Iraq ", Foreign Affairs, vol.82, no. 4, July/August 2003,pp22-34.

(2) Ibid, p38.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر اتضح أن تلك المعادلة لا تُساعد على تحقيق الاستقرار، وإن كانت تحققه فإنه استقرار لا يفيد المصالح الأمريكية، حيث شهدت المنطقة زيادة نفوذ المنظمات الأصولية لاسيما تنظيم القاعدة الذي أصبح يتبنى مفهوم العدو البعيد Far Enemy في إشارة للولايات المتحدة والدول الغربية.

وتطرح مبادرة الشرق الأوسط العديد من التساؤلات التي تشغل بال القيادات والمواطنين بدول الشرق الأوسط الموسع حول بناء الدولة الحديثة. ومن تلك التساؤلات: ما حدود استخدام الدولة القوة داخل الحدود وخارجها؟ ما شكل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، والعلاقة بين الدين والسياسة؟ كيف تعيش القيم التقليدية الخاصة بحقوق المرأة مع دعاوي الحرية وحقوق الإنسان، كيف سيتكيف التنوع العرقي والديني في ظل مؤسسات سياسية، هشة في الوقت الذي يتجه فيه المواطن إلى المؤسسات التقليدية؟ وتقول كونداليزا رايس إن الإجابة على تلك الأسئلة تأتي من قبل المنطقة، لكن مهمة الولايات المتحدة خلال تلك العملية الصعبة هي تحويل دولها إلى دول حداثية وديمقراطية(1).

ومن واقع الأحداث يمكن القول إن المبادرة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قد أعطت الفرصة لحركات الإسلام السياسي، وذلك من خلال تخفيف قبضة الحكومات العربية عليهم وإعطائهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، وهو الأمر الذي جعل بعض حركات الإسلام السياسي تصل إلى السلطة عن طريق الصندوق الانتخابي، مثلما حدث مع حركة حماس في فلسطين عام 2006، وكما حدث في حالة الإخوان المسلمين في مصر الذين حازوا على عدد 88 مقعدا، بما يعادل 20%، من مقاعد مجلس الشعب، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات المصرية، فلقد أولت الإدارة الأمريكية الحركة الإخوانية منذ صعودها في الانتخابات التشريعية عام 2005 اهتماما خاصا بوصفها شريكا محتملا يمثل الإسلام المعتدل، ويسهم في نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب، ومعنى ذلك هو أن الإدارة الأمريكية في

(1) steven heydemann Upgrading authoritarianism in the arab world sa, ban center analysis paper, Brookings institution press,2007.

عهد بوش تتعامل بواقعية عند تطبيقها لأهدافها، لأن المفاجأة التي أحدثها الإخوان المسلمون في انتخابات مجلس الشعب لم يكن لها توقع من جانب الولايات المتحدة، لذلك انتبهت الأخيرة إلى ضرورة التعامل مع جماعة الإخوان على أساس أنهم قد يكونون بديلا للنظام الحالي، كذلك يمكن أن يقود الإخوان المسلمون المنطقة إلى الديمقراطية(1).

كما شهدت المنطقة العربية نشاطا واضحا للمعارضة السياسية والمجتمع المدني في العديد من الدول العربية، لا سيما مصر والأردن والمغرب وسوريا وتونس حيث شهد المجتمع المدني حراكا واضحا، انعكس في تأسيس عدد من المبادرات السياسية والمجتمعية، وهي الفترة التي أصبح يطلق عليها ربيع الديمقراطية العربي.

ولاشك أن المصلحة الأمريكية في تشجيع الإصلاح في الدول الشرق أوسطية لا تنبع فقط من مصلحتها طويلة الأمد في الاستقرار الإقليمي، بل أيضا من الضرورة الأحدث للصراع ضد الإرهاب الإسلامي، وفق الرؤية الأمريكية، إلى جانب أن الضغوط الاجتماعية المتزايدة في الدول العربية لم تتمخض فقط عن تحدٍ يتعلق بالحكم أمام شركاء مهمين للولايات المتحدة، بل أيضا تمخضت عن تحد آخر مباشر للأخير، فالشباب الساخط والعاطل عن العمل الذي يتزايد عدده في جميع أنحاء العالم العربي يمثل فريسة كبيرة وسهلة للحركات المتطرفة، وأي محاولات من جانب بعض الحكومات العربية للتعامل مع تحدياتها الداخلية عن طريق قمع المعارضين الإسلاميين أو تشجيع هجرة المنشقين يمكن أيضا أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة التطرف الإسلامي في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط، كما ترى الإدارة الأمريكية أنه من بين العوامل المهمة لخوض حرب ناجحة ضد الإرهاب تشجيع الفكر النقدي والتعددية والتسامح.

ولقد لاحظ المراقبون أن هناك الكثير من النقاط المشتركة بين الدول التي تشملها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وتقع ما بين شواطئ الأطلسي وسلسلة جبال هملايا، ومن

---

(1) نادر فرجاني، العرب في مخاض بين نظامين (1من 2) معادلة الخبز قبل الحرية، انتهت إلى افتقاد العرب الخبز والحرية، جريدة الحياة، 28-2-2005.

أهمها: كون الإسلام هو الدين الرئيسي لمعظم الأمم والشعوب التي تقطن تلك المساحة الشاسعة من الأراضي، التي تضم العديد من البلدان والأقاليم رغم تنوع ثقافاتها ولغاتها وبيئاتها الاجتماعية (باستثناء إسرائيل).

وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن وجود دول إسلامية أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا لم تشملها المبادرة، فسبب شمولها على الدول الإسلامية الممتدة من المغرب إلى باكستان هو انتشار التطرف الديني وتنظيمات الإسلام السياسي المتشددة، التي تمتلك قواعد جماهيرية وشبكة من الخلايا السرية النشطة ضد الوجود الأمريكي، والقوى المتحالفة معه في العراق وأفغانستان، وضد أنظمة الحكم في السعودية والجزائر ومصر واليمن وغيرها من الدول، وهذه البقعة الجغرافية الشاسعة تشتمل على دول ترتبط معا بواسطة حدود مشتركة لا تفصل بينها دول غير إسلامية، بينما تفصلها الهند عن أندونسيا وماليزيا.

ومن النقاط المشتركة الأخرى التي تجمع تلك الدول غياب الديمقراطية وسيطرة سلطات فردية مطلقة، مدنية أو عسكرية أو سيطرة العائلة أو العشيرة الواحدة على مقاليد الحكم. وتشترك تلك الدول في اتباع سياسة القمع والاضطهاد ضد مناوئي الأنظمة فيها، حيث هناك انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، وقيود ورقابة على حرية الصحافة والرأي، ولا تحترم فيها حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع، وتحرمها من حق المساواة وتكافؤ الفرص، حيث إن دورها مهمش في معظم الدول التي تشملها المبادرة. وكذلك فإن أنظمة الحكم فيها لا تسمح لمنظمات المجتمع المدني – ومنها النقابات والاتحادات المهنية – بممارسة دورها بالشكل المطلوب، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع مرافق الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وضعف الجهاز القضائي، وتدني مستوى التعليم لدى الأفراد[1].

وترتيباً على ما سبق لما سبق يبدي البعض مجموعة من الملاحظات على المبادرة الأمريكية، ومن أهم تلك الملاحظات ما يلي:

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي،" المشروع الشرق أوسطي الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات"، القاهرة، الدار العربية للعلوم، 2005، ص90.

الملاحظة الأولى: الإشارة إلى أن المبادرة تشمل العالم العربي وجنوب آسيا، وهي المناطق الباقية في المساحات الخالية من العالم، التي لا تزال تغط في سبات سياسي وركود اجتماعي في نظر الولايات المتحدة، ومن ثم تكمل الولايات المتحدة نشر الديمقراطية في العالم، بعد أن بدأته في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية من خلال معاهدات هلسنكي لعام 1975، وهذا ليس إلا محاولة من جانب الرئيس بوش لتذكير الأمريكيين بأن الحركة الدولية لحقوق الإنسان – التي استخدمت في إنهاء الشيوعية – سوف تواصل مهمتها، لكن هذه المرة لقمع الإرهاب الذي يولده غياب الديمقراطية. وهذا التحليل صحيح، لكن يعيبه عدم جدية الإدارة الأمريكية وعدم مصداقيتها.

الملاحظة الثانية: أن الخلط بين العالم العربي والشرق الأوسط ودمجهما فيما أسماه بوش الابن "الشرق الأوسط الكبير" دون تعيين حدوده يشير بأن الخطة معدة للعالم العربي، في موجة جديدة، للانقضاض عليه لصالح المشروع الصهيوني. فلا شك أن الشرق أوسطية، والشرق الأوسط الجديد، ثم الشرق الأوسط الكبير – كلها مشروعات ترتكز على إسرائيل كقاعدة، ثم تنطلق لتطويع المنطقة العربية، كما حدث عندما بدأت مخططها في العراق.

الملاحظة الثالثة: أن مشروعات نشر الديمقراطية الأمريكية والغربية في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة قد فشلت تماما، رغم أنها نجحت خلال الحرب الباردة في تفكيك النظم الشيوعية، ثم إلقاء دولها في أتون الفوضى والتدهور السياسي والاقتصادي، وإذا كانت مشروعات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان قد ارتبطت كلاً بعدد من الحوافز فقد ارتبط المشروع الجديد بفكرة العصا والجزرة، كما ارتبط المشروع بمزاج أمريكي، يقدم القوة العسكرية والإرهاب السياسي على كل الحوافز التي لوح بها[(1)].

---

(1) راجع في ذلك عبد الله الأشعل ، مشروع الشرق الأوسط الكبير: مشروب قديم في آنية جديدة، 22 فبراير، 2004، على موقع http://www.islamonline.net/servlet

الملاحظة الرابعة: أن مبادرة عام 2004 تختلف تكتيكيا عن المبادرات السابقة في الشكل من حيث الحديث عن شرق أوسط كبير، وليس عن عالم عربي ديمقراطي. كما أن هذه المبادرة في طبعتها الجديدة تتحدث عن العمل الأمريكي مع الزعماء العرب، وليس رغما عن الزعماء العرب، وهي استجابة ذكية، لكنها مكشوفة، بسبب المخاوف التي عبرت عنها بعض الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية ضعف البنية الأساسية للمعارضة وللشارع العربي عموما، وأن قوة الشرطة أقوى من حماس الجماهير، وأشد تأثيرا في حماية الفساد ومنع الإصلاح. وهو على أي حال موقف أمريكي تقليدي إذا استدعينا من الذاكرة ذلك الفصل الأسود في السياسية الأمريكية الذي كتب عنه الكثيرون في مساندة الديكتاتورية، والانقلابات العسكرية، وتطويع النظم للمصالح الأمريكية، بقطع النظر عن وحشية هذه النظم ضد شعوبها[1].

ويرى البعض أنه مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدا أن هناك أجندة دولية جديدة ومختلفة تماما، ورغم أن بعض الدول حاولوا التكيف معها في البداية، عبر وضع أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب على الإصلاح السياسي – فإن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على الأجندة الدولية بشكل صريح وواضح أحرج هذه الدول، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في انتقاد الولايات المتحدة ذاتها لبعض حلفائها المقربين كمصر والسعودية، نتيجة عدم قيامهم بالإصلاحات الضرورة[2].

وبعد غزو الولايات المتحدة للعراق، ثم احتلالها في عام 2003، وفشلها في العثور على أسلحة الدمار الشامل التي كانت حجتها الرئيسية من الحرب – تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية تعتمد في سياستها الخارجية على نشر الديمقراطية، لتبرير إسقاط نظام صدام حسين، وأطلقت من أجل ذلك عددا من المبادرات لتنفيذ هذه الأجندة الديمقراطية.

[1] صلاح كرميان: مرجع سابق.

[2] جوزيف بشارة: النظر بإيجابية لتداعيات 11 سبتمبر
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146995

أما منطقة الشرق الأوسط للتجارة الحرة فإنها تركز على الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية من خلال آليات اقتصادية، حيث تقوم فكرتها الأساسية على أن الليبرالية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الناتج عنها من شأنه أن يؤدي إلى تبلور طبقة وسطى مستقلة، تسعى إلى دعم التحول الديمقراطي وحكم القانون.

وقد فجرت هذه الإستراتيجية جدلا واسعا حول العالم، وبشكل خاص داخل أروقة النخبة العربية وحتى داخل الأوساط السياسية والأمنية الأمريكية، حيث قام الكثيرون في العالم العربي بالتشكيك فيها وفي مدى نجاحها، في حين رأى بعض المراقبين أنها حققت خطوات لا بأس بها، حيث أسفرت عن اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية على طريق الإصلاح السياسي الديمقراطي في بعض الدول العربية، الأمر الذي أرجعه البعض إلى الإجراءات الجادة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد، فضلا عن عدم تردد الإدارة في الإنفاق الوفير على المشروعات والبرامج المختلفة التي تسعى لدعم جهود نشر الديمقراطية في البلاد العربية.

لكن وعلى صعيد آخر برز تيار داخل الولايات المتحدة رأى أن الديمقراطية التي تسعى إدارة الرئيس بوش إلى إقرارها في المنطقة العربية، وتخصص من أجل نشرها جهودا ومبالغ هائلة – قد لا تكون بالضرورة في مصلحة الولايات المتحدة على الأقل في الأجل المنظور، ذلك أنها قد لا تفضي بالضرورة إلى وجود حكومات أو أنظمة حليفة لواشنطن، بالتزامن مع الإبقاء على التنسيق المستمر والإستراتيجي مع واشنطن من أجل دعم وصيانة مصالحها[1].

ولعل نتائج آخر انتخابات شهدتها بعض الدول العربية خاصة في العراق وفلسطين ومصر خير دليل على ذلك، فخلال تلك الانتخابات التي أجريت خلال عامي 2005-2006 كان للتيارات الإسلامية والحركات المناوئة لواشنطن وسياستها في المنطقة حضور ملحوظ ومؤثر في مجريات تلك الانتخابات، وكانت نتيجة إجراء تلك الانتخابات في أجواء تتمتع بقدر

---

(1) جلال أمين، الإصلاح والتحديث مترادفان أم ضدان؟. مجلة الهلال، مارس 2005، ص77.

لا بأس به من النزاهة والديمقراطية أن حملت إلى مواقع السلطة والحكم والتشريع فـي هـذه الدول أشخاصا ذوي توجهات و أفكار راديكالية إسلامية مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية

وهو الأمر الذي وضع الالتزام الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في تلك المنطقة من العالم على المحك، حيث يثور الجدل من جديد داخل الدوائر السياسية والأمنية الأمريكية حول المفاضلة بين الديمقراطية في العالم من جهة، والمصالح الإستراتيجية الأمريكيـة فـي تلـك المنطقة من جانب آخر[1].

كما أن الفشل الأمريكي في العراق وما رافقه من انتهاكات أمريكية خطيرة في سجني أبو غريب والحديثة، ودخوله في حرب أهلية دموية – جعل الفكرة الديمقراطية فكرة طـاردة ومبعدة، بدل أن تكون جاذبة ومحرضة على التغيير، ولذلك أصبحت النتيجة أكثر مأساوية من السابق.

فبعد أن وجد البعض في التدخل الأمريكي في العراق بادرة على كسر الحلقة المفرغة التي تتمثل في انعدام القدرة على التغيير من الداخل، فلا بأس من اللجوء إلى شكل من أشـكال التدخل العسكري الخارجي – كانت النتيجة أكثر مأساوية، مما وضع المعادلة السابقة في شكل جديد، إذ التغيير لم يعد ممكنا من الداخل، فضلا عن أن التغيير مأساوي إن أتى من الخـارج مما نقل المنطقة من الإحباط المعمم إلى انعدام الأمل.

فقد هُزمت فكرة التدخل الخارجي لإحلال الديمقراطية في المنطقـة العربيـة هزيمـة منكرة، وتاريخيا، فلم يكن للتدخل العسكري تجربة ناجحة في إحـلال الديمقراطيـة، بـل إن الضغوطات الدولية تعد من المؤشرات المهمة على ضعف النظام وعزلته عبر الضغط الدولي الشديد الممارس ضده، كما أن العوامل الدولية يمكن أن تسهم في اعتلال النظـام الـسلطوي، لكنها تلعب دورا ثانويا بالمقارنة مع العوامل المحلية والداخلية في تغيير النظام أو إسقاطه.

---

(1) ناظم عبد الجسور،" تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحـرب الباردة "، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2007، ص44.

صحيح أن العوامل الخارجية تلعب دورا محوريا في تحطيم صورة النظام الخارجيــة، التي يعتمد عليها في سياسته الخارجية والإقليمية، وخاصة بالنسبة للأنظمة الأيديولوجية التــي ترتكز في الكثير من شرعيتها على صك الشعارات المنسوجة بعناية، لتحاول تثبيت شــرعيتها داخليا عبر التوافق مع سياستها على المستوى الإقليمي والدولي، لكن بكل تأكيــد لــن يكــون للعوامل الدولية القرار الأخير فيما يتعلق بإسقاط النظام، إذ يعــود ذلــك فــي نهايــة الأمــر للديناميات الداخلية تلك التي تستفيد من توافق العوامل الخارجية والدولية، لتعزيز أطروحاتهــا السياسية [1]، وإعادة فتح مستقبل مختلف للمجتمع عن السياسة التي ينتجها النظــام، ذلــك أن المصالح الدولية تتغير باستمرار وتختلف، وربما تكون الأنظمة السياسية هي الأقدر في عقــد التحالفات والصفقات من أجل بقائها ووجودها واستمرار دعمها الخارجي، فــي حــين تكــون خيارات الحركات الديمقراطية الداخلية واضحا في رؤيته وأهدافه تجاه تحقيــق الديمقراطيــة وإنجازها[2].

وربما يعكس النقاش الدائر اليوم داخل الولايات المتحــدة حــول مــستقبل سياســة تعزيــز الديمقراطية أكبر دليل على ذلك، فعندما لا تجد السياسة الأمريكية فــي تعزيــز الديمقراطيــة مصلحة سياسية مباشرة لها خاصة في المنطقة العربية فإنها ستتخلى عنها وتعود إلى سياســة الاستقرار القديمة، التي كانت محور السياسة الأمريكية في المنطقة على مدى خمسة أو ســتة عقود[3].

---

(1) محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسة.. مراجعة عامة للأدبيات، ندوة الديمقراطيــة والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، القاهرة: كلية الاقتــصاد والعلــوم الــسياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس، لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www,aravrenewa.com

(2) ناظم عبد الجسور،مرجع سابق،ص50.

(3) شبكة المعلومات الدولية: أنواع جماعات المصالح ونماذج تبويبها على المواقع التالي:

,"Pressure Groups" at: http://www.historylearningsite.co.uk/usa--

إن تحول أنظمة الشرق الأوسط إلى أنظمة ديمقراطية سيصب في صـــالح الولايـــات المتحدة على المستوى البعيد، كما أثبتت ذلك تجارب الكثير من دول أوروبا الشرقية وأمريكـــا اللاتينية وأفريقيا. صحيح أن هناك بعض الحالات التي تنقض هذه النظرية كما فـــي فنـــزويلا وألبيرو وغيرها من دول أمريكا اللاتينية، التي جلبت الديمقراطية فيها أنظمة معادية للولايـــات المتحدة، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن المصالح الإستراتيجية تبنـــي علـــى المـــستوى البعيـــد الأجل، وعليه ،فإن الاحتفاظ بالصداقة مع أنظمة تسلطية ودعمها على حساب شعوبها ســـيولد شعورا بالكراهية لدى تلك الشعوب تجاه الدول التي دعمت هذه الأنظمة التسلطية [1].

---

(1) مارتن إنديك، أثر النزاع العربي الإسرائيلي على الديمقراطية والتنمية فـــي المنطقـــة العربيـــة: رؤيـــة أمريكية، في ممدوح سالم (محرر) الديمقراطية الطريـــق للتنميـــة والاســـتقرار مـــؤتمر قطـــر الثالـــث للديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة 14-15 إبريـــل 2007، ط1، (بيـــروت: دار المـــستقبل العربـــي، 2007)، ص ص 314-315.

المبحث الثالث

سياسة الحصار الأقتصادي

يرى مجلس الأمن والقوى المتحكمة فيه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن العقوبات الاقتصادية وسيلة لمعاقبة أنظمة حكم أو منظمات خارجة على القانون الدولي أو الشرعية الدولية. وسواء أكانت هذه الذريعة مقبولة أم غير مقبولة، شرعية أم غير شرعية – فإن الشعوب هي التي تتحمل التبعات الظالمة التي تترتب على العقوبات الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك أن العقوبات الاقتصادية تستخدم غالبا بشكل انتقائي، مما يلقى ظلالا إضافية من الشك حول مصداقية الجهات التي تقف خلف هذا النهج، وجدوى مثل هذه العقوبات. لكن الأمر الأكثر إثارة للشك والتساؤل هو تبني الشرعية الدولية والقوى المتحكمة في مجلس الأمن لمبادئ حقوق الإنسان، التي تم إدراجها في الكثير من المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات العالمية، ويصل الأمر إلى أن مجلس الأمن يدعي أنه يفرض العقوبات الاقتصادية على أنظمة حكم لا تحترم حقوق الإنسان[1].

وسنتناول في هذا المبحث سياسة الحصار الاقتصادي التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد دول الشرق الأوسط، غير أننا لابد أن نعرض بداية لمفهوم الحصار الاقتصادي ، ثم نعرض بعد ذلك للإجراءات التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد دول الشرق الأوسط والحالة الفلسطينية كنموذج لذلك، وذلك على النحو التالي:

---

(1) ربانارين، الكسندر، "الإغواء بالعولمة"، ترجمة عباد عيد، منشورات اتحاد الكتاب العام2005، دمشق،368. ص 140.

أولا: الحصار الاقتصادي ومرجعيته الدولية

نتناول في هذا الصدد مفهوم الحصار الاقتصادي بصفة عامة، ثم نتطرق إلى بعض النماذج التي وقعت في الشرق الأوسط، وذلك على النحو التالي:

1- مفهوم الحصار الإقتصادي.

استند مجلس الأمن الدولي في مجمل حالات فرض العقوبات الاقتصادية على الدول إلى المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدخل ضمن الفصل السابع، حيث تنص على أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، التي لا تتطلب القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية وقطع العلاقات الدبلوماسية [1].

جدير بالذكر أن المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة تهدف في الأساس إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وليس مصالح دول أو قوى بعينها. وحتى يتم تحقيق الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أجازت الأمم المتحدة لمجلس الأمن أن يقرر ما يمكن فعله لتحقيق هذا الهدف، لكن الطريقة التي يتم من خلالها تحقيق هذا الهدف هي بحد ذاتها تخالف مبادئ الأمم المتحدة، فقرارات مجلس الأمن تتخذ بناء على تفسير الأعضاء الذاتي للقضايا المتداولة، كما أن حق الأعضاء الخمس الدائمي العضوية في استخدام الفيتو، والضغوط التي تمارسها على بقية الأعضاء، لتمرير القرارات – تعد مشكلة لا يمكن حلها بطريقة قانونية[2].

من الواضح إذاً أن مجلس الأمن يمكن أن يكون أداة تستخدم لصالح قوى متحكمة فيه وليس لصالح القانون الدولي، وقد أصبح مجلس الأمن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهيمنة

---

(1) عبد الحسين شعبان: العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، العدد (1) لسنة2000، ص130.

([2]) للمزيد عن قانونية العقوبات الاقتصادية وفقا للقانون الدولى. انظر. آنا سيغال: العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد 836، 1999م، ص763_784.

الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد – أداة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث نجحت من خلال قرارات مجلس الأمن في فرض العقوبات على كل من: العراق بقرار مجلس الأمن رقم (660) لعام1990، ويوغسلافيا السابقة بالقرار رقم (713) لعام 1991- حصار على الأسلحة والمعدات العسكرية فقط، والصومال بالقرار رقم (733) لعام 1992، وليبيا بالقرار رقم (748) لعام 1992 بدعوى مساندة الإرهاب، هاييتي بالقرار رقم (841) لعام 1993، وأنجولا ضد مجموعة يونيتا بالقرار (864) لعام 1996، والسودان بالقرار رقم (1044) لعام 1996 بدعوى مساندة الإرهاب ومسئوليتها عن حرب الجنوب[1].

ولقد باتت الولايات المتحدة تهيمن على مجلس الأمن، وتستطيع أن تصدر القرارات التي تتفق وسياساتها الخارجية في العالم، ونجحت الولايات المتحدة في استخدام مجلس الأمن وتطويع القانون الدولي لخدمة مصالحها. وقد بين نعوم تشومسكي الأكاديمي المعارض لسياسة الإدارات الأمريكية الخارجية "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدبلوماسية والقانون الدولي عائقا مزعجا لسياساتها، إلا إذا أمكن تسخيرها على نحو مفيد ضد العدو" [2].

2- أمثلة الحصار الاقتصادي .

يعتمد منطق الحصار الاقتصادي على استخدام العقوبات الاقتصادية من أجل إثناء الدولة المعاقبة عن مواقف بعينها، و"حسب تعريف مجلة الايكونومست فان العقوبات تتضمن فرض مجموع من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف من اجل اقناعه على تغير سياسته فى مجال من المجالات"([3])، والعقوبات الاقتصادية هي مرحلة من مراحل إدارة الصراع، لكن بوسائل غير عسكرية. و"العقوبات الاقتصادية" ليست مجموعة مجردة من

(1) عبد الحسين شعبان: مرجع سابق، ص128-129.

(2) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، القاهرة، 2003،ص70.

(3) http://www.alraynews.com/EconomyTerms.aspx?id=96

الإجراءات التي يجرى اعتمادها بصورة عامة لكل الدول المراد معاقبتها، بل تنقسم إلى أنواع مختلفة من العقوبات، التي يمكن إجمالها– بشيء من الإيجاز– إلى:

أ. عقوبات تجارية واستثمارية.

ب. عقوبات مالية.

ج. "عقوبات ذكية".

ولكل نوع منها تأثيره وشروطه، التي تختلف عن غيرها، وذلك على النحو التالي:

أ– العقوبات التجارية والاستثمارية

ينطلق التوصيف الكلاسيكي لأنماط العقوبات الاقتصادية Sanctions من أنها تعنى تقليص المبادلات الاقتصادية، ولذلك تكون العقوبات ناجعة ومؤثرة كلما كان البلد المعنى يمتلك اقتصادا يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية[1].

وفى ظل تفاوت درجة الانفتاح التي تميز الأسواق الوطنية ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصاديات المندمجة بشدة في الاقتصاد العالمي سوف تتأثر سلبياً بالعقوبات. وتتجلى تلك التأثيرات السلبية في الداخل المحلي للدولة المعاقَبة في أشكال مختلفة، مثل ارتفاع أسعار السلع وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع في السوق المحلية[(2)].

ونظراً لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً عضوياً نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة، إذ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد سلباً أيضاً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدى إلى التأثير

---

[1] مصطفى اللباد،العقوبات الاقتصادية على ايران، المعرفة.
http://ar.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

(2) أمين هويدي،" إدارة الأزمات في ظل نظام عالمي مراوغ "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد112، أبريل 1993، ص 89–90.

في سياساتهم وتعديلها بالنهاية. ولأن كل نظام سياسي بحاجة إلى قدر من التأييد الشعبي حتى يحفظ سلطته داخلياً، فإن عامل الرضا الشعبي يؤدي دوراً لا يستهان به في توجيه السياسات، مهما كانت طبيعة هذا النظام السياسي وتركيبته وتحالفاته الداخلية.

وينهض المنطق الداخلي للعقوبات على فرضية أساسها أن القيادة السياسية في البلد المعني سوف تستسلم (عند نقطة معينة) أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بالسلطة السياسية ومن ثم الاقتصادية، على اساس هذه العرضية كانت الولايات المتحدة تقوم بفرض عقوباتها التجارية على الدولة المستهدفة مثل ايران والعراق والسودان.

ب- العقوبات المالية.

على النقيض من العقوبات التجارية والاستثمارية ومن أهمها الحظر النفطي يمكن توقع قبولاً دولياً أوسع لشكل آخر من العقوبات الاقتصادية ، وهو العقوبات المالية، التي تستهدف أساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك. وبجانب تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المعاقبة، تعد عملية عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى ذات الدولة ركناً مهماً من أركان العقوبات المالية. كما يتضمن هذا النوع من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على البلد المعاقب، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية، ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، وكذلك على احتياطاتها من العملات الصعبة، التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية([1]).

وفى ذات السياق يمكن النظر إلى إيقاف الدول الصناعية لقروض التصدير التي تمنحها لشركاتها الوطنية في حال كانت الصادرات متجهة إلى الدولة المعاقبة. وقروض التصدير هي تسهيلات تقدمها الدول لشركاتها الوطنية لتنشيط الصادرات في صورة قروض حتى تحصيل أثمان بضائعهم من البلد المستورد، وهو ما يستهدف تعظيم القدرات التنافسية

([1]) مصطفى اللباد، مرجع سابق،

لشركات هذه الدول أمام الشركات المنافسة من دول أخرى، لكنه يعطي في ذات الوقت جاذبية خاصة للبلد المستورد عند المصدرين. وبإيقاف هذا النوع من القروض الممنوحة للصادرات المتجهة إلى البلد المستهدف بعقوبات يجد المصدرون أنفسهم في وضع يفتقد إلى المزايا الممنوحة لهم في حال قاموا بالتصدير إلى بلد غير معاقب فيتوقفوا عنه([1]).

وتتضمن حزمة هذا النوع من العقوبات أيضاً رفع العملة الوطنية للبلد المعاقب من لائحة المبادلات النقدية الدولية، والإجراء الأخير لا يصعب عملية المبادلات التجارية بشدة فقط، لكنه يمس أيضاً بسمعتها الاقتصادية الدولية. وعلى النقيض من العقوبات التجارية والاستثمارية يتميز هذا النوع من العقوبات المالية بأنه لا يحتاج إلى غطاء دولى من مجلس الأمن، إذ هو عبارة عن إجراءات عدائية تجاه الدولة المعنية، لكنها لا تمثل خرقاً واضحاً لنصوص القانون الدولى. فهذه الإجراءات يتم اعتمادها من الدول الصناعية فرادى، في عمليات متكررة ودورية، للضغط بأحدها على صناع القرار في دول العالم الثالث، بغية دفعهم للاستجابة لمطالب محددة([2]).

والأمثلة التاريخية تستعصي على الحصر من فرط شيوعها في العلاقات الدولية، لكن الجديد هنا هو ربط هذه الإجراءات كلها ونظمها معاً في سلسلة لا تنفصم، وباشتراك أكثر من دولة وليس دولة واحدة فقط، وذلك لجعلها بمثابة عقوبات، وهو ما قامت به بعض الدول الغربية مع إيران. رغم هذا فهناك عوامل أخرى يمكن ان تحيد الأثر المدمرللعقوبات فمثلا فان العقوبات المالية في حالة إيران لن تكون مؤثرة بالقدر الذي ربما تكون عليه في حالات دول أخرى، إذ إن سعر النفط المرتفع منذ عام 2005 جعل طهران تبنى احتياطات نقدية كبيرة في مواجهتها النووية[3].

([1])مصطفى اللباد المرجع السابق

([2]) موقع الدكتور هيثم المناع ، الحلقة الرابعة ، مفهوم العقوبات،
http://www.haythammanna.net/alhiwar/concepte.htm

(3) علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، 1-3-2007م، متاح على الرابط التالي

ج- "العقوبات الذكية" Smart Sanctions

تستهدف "العقوبات الذكية" بالأساس قطاعات النخبة في البلد المَعْنِيّ عن طريق ضرب مصالحها، ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسى. ولذلك لا تصطدم "العقوبات الذكية" في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب، وهو ما يوفر لها مزية لا تتوافر لـــدى العقوبـــات الاقتصادية الاعتيادية. وهذه المزية تتلخص في الحيلولـــة دون اســـتثمار النظـــام للعقوبـــات الاقتصادية، وتحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسى للنظام.

و"العقوبات الذكية" تؤثر بالتالي على النظام ككل وعلى أجنحة معينـــة فيـــه، بحيـــث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه. لكن هذا النوع من العقوبات يتطلب- شـــأنه شـــأن بـــاقى أنواع العقوبات - تنسيقاً دولياً على الصعيد التقنى والسياسى، وهو ما سيكون متاحـــاً إذا مـــا غطت بغطاء الشرعية الدولية عبر قرار من مجلس الأمن.

ويمكننا أن نتصور أيضاً أن حزمة "العقوبات الذكية" ستتضمن إيقاف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى الدولة المستهدفة، بحجة أنها ستستخدم لأغراض عسكرية أو نووية، على مثال الحظر الذى فرضه العالم الغربى على دول الكتلة الشرقية إبان الحـــرب البـــاردة. اومروراً بحظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة، والتضييق علـــى خطوط ملاحتها البحرية(1).

وفى السياق نفسه ياتى الحظر الذي كان مفروضا على العراق، حيـــث كانـــت هنـــاك قائمة تتكون من 300 مادة يمكن ان تستخدم فى تصنيع اغراض عسكرية فقد عملت الولايات المتحدة من خلال مجلس الامن باصدار قرار بفرض عقوبات ذكية على العراق خوفا مـــن ان

---

www.kkmaq.gov.sa

(1) محمد عباس ناجي، القرار (1747)، ضربة للجناح المحافظ في إيـــران، إســـلام أون لايـــن، 27-3-2007م، متاح على الرابط التالي:

http//www.islamonline.net/servlet/SatellitecArticleA

تعمل العراق على تطوير اسلحة دمار شامل حسب الاعداءات الامريكيـــة[1]. وكـــذلك الامـــر بالنسبة للسودان وليبيا حيث كانت الولايات المتحدة تفرض عقوبات تكنولوجية عليهما.

ثانياً: نماذج الحصار المالي في الدول العربية (الحالة الفلسطينية).

هناك علاقة بين حركات الإسلام السياسي وسياسة الحصار المالي التي يـــتم فرضـــها على الدول العربية، في هذا السياق يظهر النموذج الفلسطيني (حركة حماس) أوضح الأمثلـــة على بيان هذه العلاقة، حيث إن حركة حماس تعارض السياسة الأمريكية في منطقـــة الـــشرق الأوسط، سواء بشكل مباشر؛ حيث تختلف السياسة التي تتبعها حركة حماس عن السياسة التي تريدها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كذلك تختلف مبادئ حركـــة حمـــاس وأهـــدافها وطرقها عن السياسة الإسرائيلية، التي تريده إسرائيل فرضها على فلسطين؛ ومن ثم فقد اتبعت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة بفرض الحصار المالي والاقتصادي على حركـــة حمـــاس، حيث تمارس إسرائيل عدة أنواع من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلـــسطيني، فمـــن القتل بالجملة، وهدم آلاف البيوت وتشريد أصحابها، إلى إغلاق المدارس والجامعات وحرمان الناس من أبسط حقوقهم، وصولا إلى سياسة العقاب الجماعي والتجويع، وقطع مصادر الغذاء والماء والدواء عن مدن وقرى بأكملها؛ بحجج أمنية تهدف علنا إلى تركيع الشعب الفلـــسطيني وإجباره على التنازل عن حقوقه المشروعة.

ولقد اتضحت سياسة الولايات المتحدة الامريكية من الاسلام السياسي بعد فوز حركـــة حماس، فقد عمدت الولايات المتحدة على فرض حـــصار مـــالي وسياســـي علـــى الحكومـــة الفلسطينية التي تشكلها حركة حماس وطالبتها بالموافقـــة علـــى شـــروط الرباعيـــة الدوليـــة (الاعتراف باسرائيل، نبذ العنف والقبول بمبدأ المفاوضات، واحترام المعاهـــدات والاتفاقيـــات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل) كشروط اساسية لفك الحـــصار المفـــروض

---

[1] **الشرق الاوسط ، الاربعـــاء ، 15 مايو 2002، العدد 8569**
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=103343&issueno=8569

عليها. على الرغم من انه ليس من مهام ومتطلبات الحكومة الفلسطينية القيام بوظيفة التفاوض او نبذ العنف، حيث ان هذه المهام ووفقاً للاتفاقيات أوسلو وعملية السلام تعتبر من مهام منظمة التحرير وليست من مهام الحكومة الفلسطينية، الا ان الولايات المتحدة لم يمكن من السهل عليها ان تترك حماس فى الحكم (وهى احد حركات الاسلام السياسي فى الشرق الوسط)، حيث عملت الولايات المتحدة على محاولت اسقاط حكم حماس من خلال دعم منافسي حركة "حماس" فى الداخل الفلسطينى (دعم مؤسسة الرئاسة الفلسطينية)، ومحاصرة الحكومة الفلسطينية التى تشكلها "حماس" وذالك فى محاولة منها الى لدفع الشعب الفلسطيني من خلال هذا الحصار الى الانقلاب على حكم حركة حماس خصوصاً بعد "انقلاب" او"الحسم" فى قطاع غزة[1].

ولقد اخذت الضغوط الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على حركة حماس اثر فوزها فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م اشكال عدة اهمها[2]:

1_ وقف المساعدات الامريكية للحكومة الفلسطينية، بل واستعادة بعض الاموال التى كان قد تقرر تقديمها قبل ظهور نتائج الانتخابات. وقد بدات حملة التهديد باتباع هذه السياسة قبل اعلان نتائج الانتخابات، وهو ما كان واضحاً من توقيع 73 عضواً من اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي على رسالة تطالب الرئيس بوش بقطع المساعدات فى حالة فوز حركة حماس ، واعقب ذلك في مايو 2006م تصويت النواب الامريكيين باغلبية 361 صوتا لصالح قطع كل المساعدات عن حكومة حماس والذي تجسد فى قانون مناهضة الارهاب الفلسطيني لعام 2006م، ومنع الدبلوماسيين الفلسطينيين من الدخول الى الولايات المتحدة.

2_ الضغط على الدول الاخرى العربية والاجنبية لمنعها من تقديم المساعدات للحكومة الفلسطينية، وقد تمت الاشارة الى هذا الموضوع خلال الجولة التى قامت بها وزيرة

---

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2008.ص62

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان 2007.ص ص 204، 205.

الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس في الشرق الاوسط في شـــهر فبرايـــر 2006م، وزارات خلالها كلاً من مصر والسعودية ولبنان والامارات العربية المتحدة، حيث تناولت المحادثـــات الى جانب قضايا اخرى ضمان عدم وصول المساعدات الى حكومة حماس، وكانت رايس قـــد عبرة عن ذلك بطريقة ضمنية عندما قالت رداً على سؤال حول المساعدات العربية لحماس ان اي شخص يكرس نفسه لاحلال السلام فى الشرق الاوسط عليه الان ان يضمن ان اي شخص سيحصل على دعم يجب ان يكون لديه الهدف نفسه. وقد أكد الأمين العام للجامعـــة العربيـــة عمرو موسى عدم قدرة الجامعة العربية على تحويل الاموال للسلطة الفلسطينية، بسبب عـــدم قدرة البنوك على التحويل، بفعل الضغط الامريكي والدولي.

3_الضغط على المؤسسات المصرفية العربية وغير العربية لمنع تحويل الاموال التى يتم جمعها او التبرع بها لصالح الحكومة الفلسطينية او لحركة حمـــاس، وقـــد بـــدأت عمليـــة الضغط حتى قبل الانتخابات كما حدث مع المصرف البريطاني "ناشيونال ويستمنـــستر بنـــك" National Westminster Bankاو "ناتوس" Natwest والمصرف الفرنسي "كريدية ليونية بنك"Credit Lyonnais BankK، وقال الناطق باســـم وزارة الخزينـــة الامريكيـــة "مـــولي ميلروايز" Molly Millerwise ان اي فرد او منظمة تسهل تقديم الاموال لحمـــاس تعـــرض نفسها لرد الفعل الامريكي.

وتعرض عدد من البنوك العربية ومن ابرزها البنك العربي الى المستوى نفـــسه مـــن الضغوط، حيث طلب منها ضرورة الالتزام بالحصار المالي للحكومة الفلـــسطينية، وهـــو مـــا التزمت به هذه البنوك لاسيما وان عدداً منها تعرض لدفع غرامات مالية فى الولايات المتحـــدة بسبب مواقف ذات صلة فى قضايا الارهاب او ما شابهها، وقـــد اكـــدت تقـــارير الـــصحف الامريكية هذه الوقائع بشكل تفصيلي. وامتد الضغط الى المؤسسات الخيرية الامريكيـــة التـــى كانت تقدم مساعدات خيرية للفلسطينيين مثل الجمعية الامريكية للاجيئـــي الـــشرق الادنـــى او منظمة القلوب الطيبة kind Hearts لمنعها من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني .

ومن هنا يتضح لنا كيف تعاملت الولايات المتحدة مع حركة حماس وهى احد حركات الاسلام السياسي فى الشرق الاوسط، وان الولايات المتحدة قد تعاملت مع حركة حماس وفقاً لسياسية العصا والجزرة، حيث تمثلت العصا فى الحصار المالى الذي فرض على الحكومة التى تشكلها حماس، والجزرة فى الدعم المالى والتمتع والاعتراف فى حماس فى الحكم فى حال اعترفت "حماس" فى شروط الرباعية، مع العمل ان هذا الشروط فى حالت اعترفت حماس بها، تخرج حماس من نطاقها واطارها كحركة اسلام سياسي ترفض المشاريع الامريكية فى الشرق الاوسط، ويدخلها فى اطار ازمة فكرية، عقائدية، سياسية، وهذا ما سوف توضح الايام القادمة. هل ستوائم حماس مع الشروط الامريكية ام ستتمسك فى موقفها الرافض للمشروع الامريكي؟.

الفصل الثالث

الإشكاليات الرئيسية للإسلام السياسي وأثرها على تشكيل الموقف الأمريكي تجاه المنطقة

ثمة عدد من الإشكاليات الرئيسية التي يواجها الاسلام السياسي ويتعاطى معها على مستوى الفكر والحركه، ولا تتوقف آثار تعاطي الإسلام السياسي مع هذه الإشكاليات أو تداعياتها على محيط الوطن العربي، بل تمتد إلى الجانب العالمي، حيث تلقي رد الفعل من جانب الولايات المتحده الأمريكيه في صورة مناهضة الولايات المتحده لأن تقوم قوى الإسلام السياسي بتعبئة الجماهير من خلال استثمار هذه الإشكاليات. ومن الامثلة على هذه القوى والحركات الاسلامية مايلي:

1_ **جماعة الاخوان المسلمين** وهى حركة دعويه تسعى الى نشر القيم الاسلامية، نشأت أبان الإستعمار البريطانى في مصر عام 1928م بزعامة الشيخ حسن البنا.

2_ **حركة الجهاد الاسلامي** وهي حركة جهادية تسعى الى تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، نشأت فى بداية الثمنينات من القرن العشرين في فلسطين، مؤسس الحركة الدكتور فتحى الشقاقي.

3_ **حركة المقاومة الاسلامية "حماس"** وهى حركة دعوية تعود فى جذورها الى جماعة الاخوان المسلمين وتحولت الى الجهاد المسلح من تحرير فلسطين فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ، مؤسس الحركة الشيخ احمد ياسين.

4_ **حزب الله** وهو حزب جهادي يسعى الى تحرير الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، ونشأ فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، مؤسس الحزب الشيخ محمد حسين فضل الله.

5_ **حركة طالبان** نشأت في افغانستان عام 1994م وكان هدفها محاربة الفساد ومن ثم اقامة الخلافة الاسلامية، مؤسس الحركة الملا محمد عمر مجاهد.

6_ **تنظيم القاعدة** وهو تنظيم جهادي نشأ من اجل الجهاد ضد الحكومات الفاسدة والكافرة وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الاجنبي، وجاء إنشائه فى افغانستان ابان الاحتلال السوفيتى، وأنشأه عبد الله يوسف عزام عام 1987م، ويتولى قيادتة فى هذة الفترة أسامة بن لادن.

فعلى سبيل المثال توجد إشكالية التوافق بين المشروع الإسلامي (الذي هو بالضرورة ليس حزمة سياسية أو دينية واحدة) وباقي المشاريع الفكرية في منطقة الشرق الأوسط، كالعروبة والوطنية حتى الليبرالية الزاحفة إلى أتون المنطقة، الأمر الذي يعمل بمزيد من التعقيد في ظل ظهور أزمة الهوية في العالم العربي والتي بدأت تشتد مع ظهور مشروع الإسلام السياسي منذ ما يقارب ثلاثة عقود، أي مع انتهاء حرب أكتوبر 1973، واستخدام الإسلاميين للنفط ورقةَ ضغطٍ على العالم الغربي لأول وآخر مرة، الأمر الذي أكسب المشروع الإسلامي زخما شعبيا، مستغلا حالة الترنح التي يعيشها المشروع القومي، حيث أضافت حركات الإسلام السياسي إشكاليةً أخرى لتحويل المسار إلى الهوية الإسلامية بدلاً من الهوية العربية، وكان من نتائج ذلك أن توترت العلاقات بين هذه الحركات والولايات المتحدة، من منطلق أن الأخيرة لا تريد تحقيق هذا الأمر.

بالإضافة لما سبق، هناك إشكالية الدعوة إلى إقامة الخلافة الإسلامية، وهو المبدأ الذي يعتنقه عدد لابأس به من جماعات الإسلام السياسي، وتضعه على رأس أجندتها السياسية، على الرغم من وجود العديد من المعوقات، التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف على الأقل في المستقبل المنظور – فإن هذه الإشكالية قد أدت إلى حدوث خلاف بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة، خاصة أن الأخيرة تؤيد مبدأ الدولة القطرية، في إطار التعايش عبر نظام إقليمي شرق أوسطي، يستوعب جميع شعوب المنطقة، بقطع النظر عن الاختلاف في الدين أو اللغة أو العرقيات المختلفة.

وثمة مجموعة من المستجدات الدولية والتطورات الحاصلة في العالم، يأتي على رأسها ظهور العولمة وتناقضها مع الصفة الإقليمية، بحكم أن العولمة أتت لتحول العالم إلى

وحدة واحدة، لا مكان فيها للجزئيات أو الإقليميات إلا على الأساس الليبرالي، ومن هنا نشأت الإشكالية الثالثة التي تواجه حركات الإسلام السياسي التي لا تؤمن بفكرة التوحّد مع الآخر، والآخر هنا يقصد به المختلف في العقيدة، الأمر الذي يثير تناقضاً مع الفكر السياسي الأمريكي، وعليه نناقش هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإسلام السياسي وأزمة الهوية في العالم العربي.

المبحث الثاني: الإسلام السياسي والخلافة الإسلامية.

المبحث الثالث: الإسلام السياسي بين العولمه والأقليميه.

المبحث الأول

الإسلام السياسي وأزمة الهوية في العالم العربي

لا شك أن العالم العربي يعيش منذ فترةٍ أزمةً على مستوى الهوية، ويمكن الحكم على ذلك من خلال الاعتماد على الواقع الثقافي والسياسي للعالم العربي، اللذين يدلان على وجود أزمة ثقافية فكرية، اشتدت بفعل ظهور حالة انقسام أخرى، تنازع الدولة سلطانها بين القطرية والوطنية من جهتين مختلفتين وبين المشروع الإسلامي من جهة ثالثة، من ثم يمكن القول إن الدول العربية تعيش أزمة هوية. يمكن ردها بالأساس إلى غياب فكرة المشروع القومي العربي الموحد، فلا توجد في الوقت الحالي روابط قوية بين الدول العربية بوصفها مجتمعات على الأقل تتوحد فيما بينها.

وعليه فقد ضعفت فكرة الهوية العربية لصالح فكرة أوسع، هي الهوية الإسلامية إلى جانب مشاريع مختلفة، منها مشروع الدولة القطرية ومشروع الشرق أوسطية، وحتى جامعة الدول العربية التي تعتبر تجسيدا لوحدةً إقليمية تشترك فيها الدول العربية، وتعبر عن هويتهم العربية – فإن الكثيرين يرون أن ما تجسده لا ينطبق الا على المستوى النظري وحسب، أما على المستوى العملي فالجامعة العربية لم تعد تعبر عن القومية العربية، وبذلك استغلت الحركات الإسلامية الاغتراب لدى المواطن العربي عن قوميته العربية وبدأت تستقطب الأصوات التي تنادي بإحلال الهوية الإسلامية بدلاً من الهوية العربية التي أصبحت في نظر الحركات الإسلامية لا فائدة منها، وأن الحل الأمثل هو في الوحدة الإسلامية.

وهذا الأمر أثار الإدارة الأمريكية، مع الأخذ في الحسبان أن هذا الأمر لم يكن يمثل مشكلة كبيرة قبل وقوع أحداث سبتمبر 2001، إلا أن تفجيرات سبتمبر قد وضعت هذا الملف وبقوة على أجندة السياسة الأمريكية، فبدأت الولايات المتحدة تولي اهتماما كبيراً له حيث ارتأت أنها وحلفائها عليهم الوقوفَ في وجه المشروع السياسي الإسلامي المتوجه نحو تصعيدالهوية الإسلامية، وعليه نناقش في هذا المبحث أزمة الهوية في العالم العربي، ومدى

إستثمار الحركات الإسلامية لهذه الأزمة، وما ترتب من نتائج على هذا الأمر الأخير، غير أننا يجب أن نوضح بدايةً مفهومَ الهوية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الهوية لغة وإصطلاحاً

يشتق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية من الضمير هو، أما مصطلح الهوية المركب من تكرار هو فقد تم وضعه كأساس معرف بأل، ومعناه (الاتحاد بالذات). ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء، أي من حيث تشخيصه وتحقيقه في ذاته وتمييزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في الوقت نفسه بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة، داخل نطاق الحفاظ على كيانها وتأسيسها على المقاربة الفلسفية. فإن الهوية هي تعبير عن حقيقة الشيء المطلقة المشتركة على صفاته الجوهرية، التي تميزه عن غيره. كما تعبر الهوية عن خاصية المطابقة، أي مطابقة الشيء لنفسه أو لمثيله، وبالتالي فالهوية بالنسبة لشعب أو أمة تعني القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والصفات العامة التي تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، وقد قدمت البحوث والدراسات عدة تعريفات للهوية، فقد عرفها بعض الباحثين العرب على أنها الكيان الذي يجمع بين انتماءات متكاملة وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار، في الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدداً بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية(1).

ويقصد بالهوية أيضا ذلك الشعور الجمعي المشترك والشامل لمواطنين في دولة أو منطقة ما، الذي يقربهم بعضهم من البعض، ويولد لديهم إحساساً بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزز الحاجة المشتركة للتعايش معا إلى حد ربطهم بمصير واحد. بمعنى أن الهوية عبارة عن شعور يولد في أدنى درجاته إحساساً بالاختلاف عن الشعوب الأخرى، وفي

---

(1) انظر تعريف المفكر السوري علي أسعد وصفه في / مرتضي بدر (مقال عن) الخليج بين أزمة الهوية وأزمة الديمقراطية، منشور على شبكة البناء المعلوماتية: www.annabaa.org

أعلاها رابطة قوية (قومية أو دينية) تكون قوية بصورة أشد من عوامل التمزق والاختلاف، مهما تعددت أصنافه سواء كانت عرقية أم قبلية أم غيرها[1]

ويرى البعض أن الهوية الإسلامية قد تكون هي البديل والحل الأمثل لقيام وقوة الدولة الإسلامية وقد ارتكز هؤلاء علي ضعف القومية العربية في ظل ماتعانيه الدول العربية من تبعية للولايات المتحدة في كثير من أمورها السياسية ومن ثم يرى هؤلاء أن الأمة الإسلامية تتمتع بصفات وخصائص تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، وهو الشيء نفسه الذي ينطبق على كل دولة إسلامية، فيما يخص الهوية الخاصة بأي منها[2]. ويرفض الإسلام القومية العربية حيث أتى غياب مفهوم القومية العربية بالنسبة للإسلام السياسي مرتكزاً على ثلاثة ركائز أساسية هي كالتالي:

1- طرح الحداثة الغربية بوصفها نموذجا يحتذى به، خاصة بعد أن صار تفوق الحضارة الغربية والاستعمار واقعا لا يمكن إنكاره، الأمر الذي جعل من مفهوم الهوية مفهوما نشيطا، ومن ثَم تم استعماله تعبيرًا عن الخصوصية، كما نشط تعبيرًا عن الانتماء، وتجلى الحديث عن المواطنة مع قانون الملة، خاصة في ترويج الاستعمار للأقلية ودعوى حمايتها، وهو ما وجد تجاوبا من بعض هوامش الأقليات[3].

2-ما استجد من أسئلة وجدل حول دوائر الانتماء الثقافية والجغرافية المختلفة، التي ضاقت من الدائرة الإسلامية إلى الدائرة المصرية والوطنية في أوائل القرن العشرين، إلى المتوسطية مع عقدي العشرينيات والثلاثينيات من ذات القرن، إلى الشرقية والعربية في هذا التاريخ نفسه

(1)For Instance, CDLR Monitor No. 66, 22 September 1995; M.S. Zein Al-Abdin, The Saudi Terror (Birmingham Centre of Islamic Studies, 1995) p. 5.

(2) Eleanor A.Donmato. 'gender, monarchy, end netional Identity in seudi Arabia, British tournal of middle Eastern Studies ،vol, 19,no.1, 1992, p.36.

(3) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم الغربي، (1) الملتقى الفكري للمجلس الاستشاري العربي، القاهرة، في الفترة 2009/4/3، مجلة أخبار الخليج، ص2، وكذلك انظر مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص11.

وفيما بعده، ومما زاد الهوية حضورا عدم حسم أي من هذه الدوائر والتيارات التي تحملها- الإجابةَ لصالحها.

3- صعود ما يسمى بعصر القومية عربيا ودوليا وتصورات الأمة (الدولة طريق الوحدة)، Nation Estate خاصة التصور اللغوي والثقافي لها، الذي كان حلا لمسألة التنوع الديني خاصة، وانفجار التنوع العرقي بشكل آخر(1).

وبالرجوع إلى مفهوم الهوية نجده لا يخرج في مدلولاته الحديثة عن التشخيص والشخصية، وهو ما قال به ابن حزم في "الفصل"، حيث حده بأن كل ما لم يكن غير الشيء فهو هو بعينه، إذ ليس بين الهوية والغيرية وسطية يعقلها أحد البتة، فما خرج عن أحدهما دخل في الآخر(2). وهو ما التمسه بعض الكتاب، حيث عرفوا الهوية بأنها المميز عن الأغيار، وهي تستخدم بمعنى الهيئة والأوصاف الظاهرة، وتأتي مقابلا لها الأوصاف النفسية والجوهر، وفي اتجاه المقابلة بينهما وبين الغيرية تم تحديدها على أنها المميزة عن الأغيار.

غير أنه بعيداً عن التصور اللغوي والتقليدي الذي غلب على استعمال المفهوم في علوم الفقه واللغة (مقابلا للهيئة) أو الهوية، فإن مفهوم الهوية ظهر في كتابات الفيلسوف والمؤرخ الألماني الاجتماعي "فلهام دلتاي"، وقد جعله ماكس فيبر Max Weber على مستويين: يتعلق أولهما بما يطلق عليه دلتاي اسم الصورة الكونية، أما المستوى الثاني فيتعلق بالسياق التصوري الواعي الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية

---

(1) كان الصعود القومي الذي استمر عقودا لسدة الحكم في عدد من الدول العربية منذ خمسينيات القرن العشرين، وما حمله معه من خطاب قومي يعادي الاستعمار وسياساته - كان يتخذ موقفا مضاداً لتصورات النهضة والمرجعية الإسلامية والوطنية في الوقت ذاته، وكذلك التنظيمات والأقليات بمطالبها الاستقلالية. راجع في ذلك رضوان السيد، مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين العرب في الأزمنة الحديثة، **الصراع على الإسلام الأصولية والسياسات الدولية**، بيروت دار الكتاب العربي، 2004، ص125.

(2) جميل صليبا، المعجم الفلسفي: مادة هوية، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 1994، ص ص 40-45.

أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل، وأيضا من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية(1).

ولقد توازى الوعي بالهوية مع محاولة الإنسان معرفة الطبيعة والعالم من حوله، وقد نشأت في التاريخ عوالم مهمة في سيرورة معرفة هوية الأشياء والإنسان، شملت معرفة "عوالم الأفلاك والنجوم" مكوناتها ومواقعها وأحوالها لحال الأرض، حيث نشط منها إدريس في تبويب الأسماء عالماً بما يدور في الذهن. ثم جاءت "عوالم الأعداد والذرات والطبيعة" (فيثاغورس وديمقراتيس وأبيقور)، فلكنة لهذا العالم، ثم جاء "عالم الكلام ونظمه" فيما عرف بالسفسطة ومثله سقراط قبل انسحابه منه، ثم جاء ما يعرف باسم "عالم المعايير والقيم" المعروف بالفلسفة، بلوره في الأكاديمية أفلاطون بأعماله في "المحاورات" و "المدينة الفاضلة"، ثم جاء العالم الجديد لتواشجات العلوم والفلسفة، بما في ذلك علم الطبيعة وفلسفتها وتاريخ المجتمعات قدمه أرسطو بمصنفاته ومؤلفاته في تاريخ الحيوان، التي تنتهي إلى "الأخلاق"، التي تبلغ ذروتها في "السياسة" وإعلاءه منها للنقاش العلمي الاجتماعي كأعلى مراحل السياسة.

وبلغ العالم ذروة ذلك في القرن التاسع عشر بقدوم إنجلز وماركس بأعمالهم المتعلقة بنبذ التصورات العرقية والدينية والعلماوية اللااجتماعية للتاريخ وسيرورة الحياة، ونقضهما جملة الفلسفة التقليدية بكافة رموزها وعلاقاتها، معيدين اكتشاف عناصر الحياة الإنسانية وقواها، بتفعيل علوم الطبيعة والمادة والحركة، في دراسة تكوّن المجتمع الحاضر وحركته، وهو ما ظهر في حركة تقدم أعمالهم من "ديالكتيك الطبيعة" و"أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة" إلى "نقد الاقتصاد السياسي" و"علم الثورة الاجتماعية"، وصولاً إلى مؤلفات حركات

(1) Martin Rost, An introdecttion of the Concept of identity, , Independent Centre of Privacy protection (ICPP) 2003. p.14.

وقوى وأفراد التحرر الطبقي والوطني والاجتماعي(1).

ثانياً: دعوة الحركات الإسلامية لاستبدال الهوية العربية بالإسلامية

يأتي اضمحلال الهوية وأزماتها من عدم تطابق أفكار الشخص وتوحيدها لما يعتقده عن نفسه وما يعتقده الآخرون عنه، بحيث يكون في النهايه غير قادر على الاستمرار والتواصل بين الذات والقيم السائدة في المجتمع، مما يفرز عنه تدني في مفهوم الذات.

وإذا ما استكشفنا عوامل أزمة الهوية وأسبابها لدى المواطن العربي نجدها كثيرة ومتشعبة، ويمكن أن نجملها في عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتعليمية، وأحيانا دينية من بعض زاويا النظر إليها.

وتأسيسا على ما تقدم يجد المواطن العربي صعوبة كبرى في تحديد موقفه إزاء هذه التناقضات، التي يعيش فيها وتدور حوله وسط مؤثرات وإفرازات هذا الواقع الحياتي، مما يستلزم منه اتخاذ موقف ملموس أكثر شجاعة إزاءها، وينتظر المجتمع منه المشاركة الفعالة والاستيعاب الواعي لرياح التغير في جوانب الحياة كافة.

ونجد المواطن في الوطن العربي يتخبط ما بين التمسك بقيم الأجداد وعاداتهم وتقاليدهم الموغلة في القدم، وبين الانجراف وراء دول العالم المتقدمة والانبهار بكل ما هو جديد يأتي إلينا من أتون الحضارة الغربية. بمعنى آخر، فهو الصراع ما بين روح الأصالة للأمة العربية الإسلامية، والمعاصرة والتقليد للغرب المتمدن[2].

قد يكون هذا التحول الآن جنينا محدوداً، غير أن الوعي بهذه المواطنة يتعمق وتتأسس العواطف المرتبطة بها، وتسعى إلى الاكتمال الذي قد يتحقق حينما تتوفر له أسسه المادية

---

(1) فلادمير كاراتاشكين، الأمن الدولي وحقوق الإنسان، ترجمة: علي غالب، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1989، ص90.

([2]) راجع في ذلك علي ليلة، المواطنة بين السياق القومي والعالمي، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة التاسعة، العدد 23 يناير 2009، ص–ص: 37–44.

والواقعية، وأيضاً حينما يستوعبه البشر. حقيقة إن بعض هذه الأسس الواقعية والمادية والفكرية والعاطفية قد تحقق، غير أن البعض الآخر ما زال في إطار المجهول وعدم الاكتمال(1).

ويرى البعض أن مشكلة الهوية الإسلامية تتجلى في غياب صيغة شمولية متعالية على منطق الاستئثار بحق الاجتهاد وامتيازات الفقهاء، فالمادة البشرية للساحة الإسلامية، بحكم تنوع انتماءاتها المذهبية والسياسية والقومية – لا تتحمل أي صيغة منغلقة على مذهب فقهي بعينه، أو على قومية بعينها، أو على نظام سياسي بعينه، فلا بد لجلاء الأبعاد الجغرافية والثقافية والسياسية لهويتنا من صيغة فيدرالية تحتفظ لكل فريق إسلامي بخصائصه، وتتيح لكل طائفة أن تنمو تحت سقفها، بعيدا عن طابع المجاملة أو طابع التخاصم، الذي ساد معظم أشكال الحوار الإسلامي طوال القرن الماضي.

وليس بوسعنا تأسيس قواعد لهذه الصيغة الشمولية لهويتنا إلا إذا خرج الحوار عن أطره التقليدية، وإلا إذا قام على قاعدة الأزمات الاجتماعية، وعلى قاعدة السعي إلى تأسيس مجتمع مدني، تتكامل فيه العناصر الضرورية لمجتمع الحوار بوصفه مطلبا إسلاميا وقوميا وعلمانيا على حد سواء(2).

إن هناك أسبابا متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، أدت إلى أن تصبح مشكلات الهوية على أجندة هموم الدول المعاصرة في كل مكان. ولعل أول هذه الأسباب سقوط الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، التي كانت نظماً سياسية شمولية، نزعت إلى محو القوميات، بل لجأت في سبيل توحيد الدول إلى التهجير القسري للسكان من مكان إلى آخر، وتجاهلت إلى حد بعيد

---

(1) برهان غليون، "المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية، فعاليات نـدوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي، قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 14–16 يناير 2001، ص3.

(2) هادي عيد، "العرب والهوية في زمن العولمة: 10 ملاحظات"، الحوار المتمدن، العدد 2242، بتاريخ 2008/4/5 على موقع_www.maheet.net

الخصوصيات الثقافية للأقوام المتعددة داخل حدود كل دولة. وحين سقطت قيود الشمولية الحديدية، انفجرت نزعات الهويات المكتومة، وعبرت عن نفسها ثقافيا وسياسياً، وقد نادت الجماعات العرقية المختلفة بحقها في الحفاظ على خصوصياتها الثقافية، وتجاوزت بعض هذه الجماعات كل الخطوط السياسية الحمراء، وطالبت بالانفصال عن الدولة الأم، وحقها في الحكم الذاتي، وتحقق ذلك في حالات متعددة بالتفاوض السلمي أحياناً، وبالصراع الدموي والحرب الأهلية أحيانا أخرى[1] .

غير أن سبباً آخر يكمن في انتشار ظاهرة العولمة، وما أدت إليه من تحركات سكانية متعددة، تمثلت في الهجرة إلى البلاد الأوروبية، من جانب أفراد وافدين من الدول العربية والإسلامية، وهؤلاء عبر الزمن كوّنوا مجموعات سكانية كبيرة، لهم أسلوب مختلف في الحياة، ودين مختلف، وقيم مختلفة. وهم في تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية المضيفة جابهوا إشكالية الاختيار بين التكيف والذوبان، أو الحفاظ على هويتهم وعدم الانغماس في المجتمعات التي يعيشون فيها. وهكذا خلقت إشكالية الهوية لهؤلاء البشر مشكلات متعددة لكل من الدول المضيفة وللمهاجرين [2].

وبالنسبة للجماعات الإسلامية، فإن الواقع يشير إلى نزوع بعض هذه الجماعات التي تراوح اتجاهاتها بين الاعتدال والتطرف إلى تبني هوية إسلامية، يريدون لها أن تحل محل الهويات العربية، لأن تطبيق المشروع الإسلامي لا يتم إلا من خلال هضمه لبقية المشاريع الأخرى، وخاصة القطرية والقومية، لأن سقف مطالب هذا المشروع تقف عند وحدة العالم الإسلامي ملغيا مفهومي القطرية والوطنية.

---

(1) السيد ياسين، المشهد الفكري والثقافي العالمي2000، في عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (محررين) الوطن العربي بين قرنين – دروس من القرن العشرين وأفكار القرن الحادي والعشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص103.

(2) هاني نسيرة، مفهوم الهوية بين الثبات والتحول، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين:
www.islamonlin.net

والواقع أن هذه الهوية التي نجحت الجماعات الإسلامية في ابتداعها، وشاركتها في ذلك المؤسسات الدينية التقليدية – قد صاحبت موجات التدين الشعبي، التي اتسعت دوائرها منذ أكثر من ثلاثة عقود لأسباب متعددة وقد ساعد على نمو نزعات الهوية الإسلامية تواطؤ الدولة العربية المعاصرة مع هذه الجماعات الإسلامية التي اختلقت هذه الهوية، وذلك إما لتدعيم شرعيتها السياسية المتهاوية، أو رشوة علنية للجماهير المتدينة، لكي تثبت لهم أنها ليست أقل إسلاماً من هذه الجماعات، التي أصبحت مصدر توتر اجتماعي حاد في المجتمع العربي المعاصر [(1)].

وفيما بعد وقوع هجمات سبتمبر 2001 أوضحت الولايات المتحدة مهتمة بعلاج ما رأته جذور التهديد الإرهابي، الذي يواجه الولايات المتحدة وحلفاءها الديمقراطيين، أو حسب تعبير الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) تجفيف منابع الإرهاب. وقد اقترح الرئيس الأمريكي القيام بذلك من خلال عملية لا تقل عن إعادة رسم خريطة العالمين العربي والإسلامي، وحين وضعت إستراتيجية الرئيس بوش للأمن القومي لعام 2002 الخطط العملية لتنفيذ هذه الفكرة اتضح أن الولايات المتحدة سوف تسعى للقضاء على الظروف الأساسية، التي تؤدي إلى تفريخ الإرهاب من خلال توجيه جهود المجتمع الدولي وموارده نحو التركيز على المجالات التي تتعرض لأكبر المخاطر، ومن خلال دعم الحكم المعتدل والحديث في العالم الإسلامي، لضمان وأد الأوضاع والأيديولوجيات التي تشجع الإرهاب وتجد أرضا خصبة في أي دولة[(2)].

وبناءً على ما سبق تغييراً في الرؤية الأمريكية تجاه الدول العربية، حيث إن الرؤية الأميركية شخصت مشكلة المناهج العربية الدينية بكونها "تحض على كراهية الغرب ونشر ثقافة العنف"، وهو الأمر الذي استجابت له معظم الدول العربية. ولنضرب هنا مثالين فقط

---

(1) نصر حامد أبو زيد، الفزع من التأويل العصري للإسلامي، مجلة الديمقراطية، الأهرام، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، العدد 29 يناير 2008، ص6.

(2) صلاح بدر، الكرد بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي، دهوك كردستان، رابطة كادو للثقافة الكردية، الطبعة الأولى، 2005، ص50.

للدلالة على قولنا، ففي منطقة الخليج العربي جاءت الاتفاقية التي وقعها وزراء الداخلية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في ختام القمة الخليجية الرابعة والعشرين (22-12-2003) تدعو إلى "التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، ودعم أجهزة الأمن، وتجفيف منابع الإرهاب، علاوة على تعديل مناهج دراسية".[1].

أما الأردن فقد أقرت إدخال تعديلات على مناهج التعليم من 90 صفحة، تطال مفاهيم لها علاقة بنبذ العنف تدخل ضمن خمس مساقات، هي اللغتان العربية والإنجليزية والتربية الوطنية والتربية الإسلامية والتاريخ. كما شرعت في توزيع وثيقة تحمل اسم "وثيقة السلام" على جميع المدارس الحكومية بالمملكة الأردنية، تدعو فيها إلى نبذ العنف، والتركيز على تدريس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الداعية للسلام للطلبة بمختلف المراحل التعليمية.

يتضح من هذا تطابق الرؤيتين، بل خضوع الرؤية السياسية الرسمية للتشخيص الأميركي بالنظر في مناهج التعليم الدينية من زاوية توليد الإرهاب (فقط)، ودمج قضية تغيير المناهج بالمسألة "الأمنية"، التي يختص بها وزراء الداخلية، وأن طبيعة هذا التغيير هو حذف ما يرون أن له صلة بالإرهاب، وتعليم التسامح. فالتغيير لا يتعلق بالتطورات العلمية والتقنية كالحاسوب والفيزياء والرياضيات، ولا حقوق الإنسان والحريات العامة، ومع هذا نجد التصريحات التمويهية تلح على نفي الربط بين التغيير والمطالب الأميركية [2].

---

(1) محيي الدين اللاذقاني، النظام الثقافي العربي: جذوره التاريخية واقعة المستقبلي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 134 شتاء 2008، ص22.

(2) محيي الدين اللاذقاني، مرجع سابق،ص30.

المبحث الثاني

الإسلام السياسي والخلافة الإسلامية

تعتمد الحركات الإسلامية في موقفها الأساسي على أنها تستمد شرعيتها من ارتباطها بتعاليم الدين الإسلامي ومبادئه، وبالتالي فإن موقف الإسلاميين يقوم بالأساس على هدف رئيسي، تسبقه عدة أهداف تمهيدية، تؤهل له وتعمل على تحقيقه، وتجسيده على أرض الواقع. أما الهدف الرئيسي فهو إقامة دولة الخلافة على جميع أرض الإسلام، والأهداف التمهيدية هي تطبيق الشريعة الإسلامية، والحكم بما انزل الله في القرآن الكريم والسنة النبوية، والعودة إلى الأسلوب الذي كان يتبعه المسلمون الأوائل في جميع معاملاتهم، وإقامة اقتصاد إسلامي، بما يعني رفض عدد كبير من المبادئ التي يعمل بها الاقتصاد الحديث أو العلماني.

وإذا كانت هذه هي وجهة نظر الحركات الإسلامية فإن للولايات المتحدة رأيا مخالفا لهذه الرؤية، وهو ضرورة مواجهة هذا المشروع الإسلامي، بإقامة الدولة القطرية في إطار مشروع إقليمي يضم جميع القوميات والدول والهويات، وهو المشروع الشرق أوسطي الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2004، وأن كانت قد سبقتها مبادرات أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مثل مبادرة كولن باول، والمبادرة الأوربية التي تقوم على الشراكة الأورومتوسطية. وحتى يمكننا وضع تصور شامل لموقع فكرة الخلافة الإسلامية من العلاقات القائمة بين الحركات الإسلامية يجب أن نتفهم معنى الخلافة الإسلامية، ومن ثم نبيّن أثرها على الموقف الأمريكي من حركات الإسلام السياسي، وذلك على النحو التالي:

أولا: ماهية فكرة الخلافة الإسلامية

تظهر الخلافة في حياة المسلمين في حالة ما إذا عرفنا أنه – ووفقً ماتراه العديد من الحركات الأسلاميه – لا قيام للدين الإسلامي وأحكامه على الوجه الأكمل إلا عن طريق الخلافة الإسلامية، ولا أمن ولا أمان للمسلمين ولديارهم من أعدائهم إلا بها، ولا رادع

للظالمين وقاطعي الطريق إلا بها، . ومن بين التنظيمات التي سعت إلى ذالك تنظيم القاعدة وحركة طالبان اللذان تحالفا للوصول إلى الحكم في أفغانستان، وكونا دولة إسلامية سلفية، وصفت أيضاً بالتشدد والتطرف وانتهاك حقوق الإنسان من قبل العديد من المنظمات الحقوقية والحكومة الأمريكية، وانتهى الحكم الإسلامي في أفغانستان بعد الغزو الأمريكي لها. من ناحية أخرى توجد جماعات أخرى لا زالت تطالب بعودة الخلافة، لكنها تعاني من القمع والضغط والانتقادات من قبل الحكومات العربية التي تنادي بالعلمانية، وترى أن سيطرة ديانة ما على الدولة يخل بموازين العدالة والحرية والديموقراطية، مستشهدين بما يعدونه الفكر الوهابي والحكم الإسلامي المتطرف في أفغانستان والسعودية.

وفي العصر الحديث ظهرت الثورة الإسلامية في إيران، ودعت إلى إنشاء الدولة على أسس دينية جعفرية، كما تنص المادة من الدستور الإيراني على أن: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنى عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير». وبعد إنشاء الدولة على أسس إسلامية، ظهر العديد من الانتقادات والاتهامات بالتشدد والتطرف والطائفية من قبل العديد من دول العالم، حيث لا يوجد مسجد سني واحد في المدن الكبرى، التي يمثل الشيعة فيها الأغلبية مثل أصفهان و شيراز ويزد، وكذلك في العاصمة طهران.

وبالنسبة للحركات الإسلامية ومنها الاخوان المسلمين فإنها ترفض من منطلقات شرعية فكرة الدولة الوطنية، لكنها تستخدم تكتيك التدرج وسيلة للوصول إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية، فتبرر المشاركة بالسلطة، والاستفادة من الديمقراطية كخطوة لا بد منها لإلغاء الدولة الوطنية وإقامة النظام الإسلامي الشامل.

ويصل البعض الى تكفير أصحاب منطق التدرج بإقامة دولة الخلافة، ويدعون إلى تغيير الدولة الوطنية. فعلى سبيل المثال عبر الإخوان المسلمون في مصر عن طرحهم لمبدأ يقول بعدم الإصرار على إقامة دولة الخلافة في المستقبل القريب، والتركيز على تكتيك التدرج،

وذلك بتوسيع مشاركتهم في البرلمان ومؤسسات المجتمع المصري، وسياسة **(قضم السلطة خطوة خطوة)**[1] .

ومن أجل هذا أعدت الولايات المتحدة الخطط الإستراتيجية التي تنطوي على منع عودة الإسلام إلى الحكم، وهي عودة ترى الولايات المتحدة أنها تسير بخطى متسارعة، وقد ظهرت منهم تصريحات تعبر عن قلقهم الكبير من عودة الخلافة، حيث تحدث بوش في أكتوبر 2005، مشيراً إلى وجود إستراتيجية لدى "ناشطين إسلاميين آخرين تهدف إلى إنهاء النفوذ الأميركي والغربي في الشرق الأوسط، واستغلال الفراغ الناجم عن خروج الولايات المتحدة للسيطرة على دولة تكون قاعدة انطلاق لهم".[2]

وقد كان القائد الأعلى للقيادة المركزية للجيش الأميركي جون أبو زيد أكثر صراحة عندما ردد كلام رئيسه، وذكر أن الإمبراطورية التي يسعى المسلمون لإقامتها هي دولة الخلافة **فقال في شهادة أمام الكونغرس:** "إن الهدف من إخراج أميركا من المنطقة هو الإطاحة بالأنظمة الحاكمة القائمة في المنطقة، وأنه ستكون هناك محاولة للتوسع في النفوذ وإقامة خلافة إسلامية، وهذا المصطلح يعود إلى خليفة محمد، ويعني بلداً يحكمه حاكم زمني وديني، ولاشك أن إعادة الخلافة تعني أن رجلاً واحداً خليفة لمحمد، سيكون القائد السياسي والعسكري العالمي للمسلمين، وأن هذا سيسمح بالسيطرة على الثروة النفطية الهائلة الموجودة في المنطقة، وهم ينوون خلال كل ذلك القضاء على إسرائيل، أما الهدف التالي فسيكون التوسع إلى البلاد الإسلامية غير العربية" [3].

---

(1) مدحت ماهر، مراجعة وتحرير، العلاقة بين الدين والسياسة مصر والعالم رؤى متنوعة وخبرات متعددة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2008، ص-ص 147-150.

(2) برادلي ناير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبري لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، الدار العربية للعلوم، القاهرة، 2003. ص15

(3) نقلاً عن: عاهد ناصر الدين، الدعوة الإسلامية والإسلام السياسي، موقع القدس العربي بتاريخ 2 يونيو 2009 على الرابط http://www.alqudstalk.com/forum/showthread.php?t=1919

إن المسألة تزداد تعقيداً إذا لاحظنا أن هناك اعتقادا دينيا يسود لدى الحركات الإسلامية بمشروعية دولة الخلافة، على أنها قلعة لاستعادة القوة الإسلامية، ووسيلة تتحدى بها تفرد الحضارة الأمريكي، وينذر بقدوم عاصفة في العالم الإسلامي وما وراءه، وقد تختلف الحركة الإسلامية بناء على مصادرها من القرآن الكريم والتاريخ الإسلامي حول منهجيتها لإحياء الخلافة بالعمل الجهادي أو الإصلاحي أو السياسي، إلا أنها تجمع بكل أطيافها على هدف إعادة الخلافة.

ثانياً: رد الفعل الأمريكي على الحركة الإسلامية

كان ولازال رد الفعل الأمريكي هو ربط الخلافة بالجهاد العالمي وبتوسيع رقعة الحرب على الإرهاب، وأدى تطور لغة الخطاب الأمريكية من "الإرهاب العام" إلى "الإرهاب الإسلامي"، ومن ثم إلى "أيديولوجية الشر"، وأخيراً ضد "الخلافة" إلى الإقرار بما كانت الحركة الإسلامية تتبناه منذ فترة طويلة بأن الحرب على الإرهاب هي بالأساس حرب على الإسلام.

وكدليل آخر، فقد أفادت الحركة الإسلامية باستدلالها على موقفها من سلسلة من التصريحات الاستثنائية حول الخلافة من قبل القادة السياسيين في الولايات المتحدة وأوروبا. ففي خطاب له في مؤسسة هيرتيج في 06 أكتوبر 2005 **قال وزير الداخلية البريطاني تشارلز كلارك:** "لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات حول إعادة دولة الخلافة، ولا مجال للنقاش حول تطبيق أحكام الشريعة (الإسلامية)"، أما الرئيس بوش فقد صرح في خطاب له للأمة في 8 أكتوبر 2005 قائلاً: "يعتقد المقاومون المسلحون أنهم باستيلائهم على بلد واحد سيقودون الشعوب الإسلامية، ويمكنهم الإطاحة بكافة الحكومات المعتدلة في المنطقة، ومن ثم إقامة إمبراطورية إسلامية متطرفة تمتد من أسبانيا إلى إندونيسيا".[1]

وفي الخامس من ديسمبر 2005 **قال وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد** في تعليق له حول مستقبل العراق في جامعة جون هوبكنز: "ستكون العراق بمثابة القاعدة

---

(1) برادلي ناير، مرجع سابق،ص17.

للخلافة الإسلامية الجديدة، التي ستمتد لتشمل الشرق الأوسط، وتهدد الحكومات الشرعية في أوروبا وأفريقيا وآسيا، هذا هو مخططهم، لقد صرحوا (الحركة الإسلامية المتطرفة) بذلك وسنقترف خطئاً مروعاً إذا فشلنا في أن نستمع ونتعلم ".[1]

ولقد نجحت الحركة الإسلامية في تقديم نموذج أيديولوجي بديل لليبرالية العلمانية الأمريكية للجماهير المسلمة، حيث يتفق هذا النموذج مع القرآن. ويشكل إحياء الخلافة ذروة هذا النموذج ووسيلة لتحدي البناء العالمي المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة. ولا يجب أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تغير من سياستها تجاه الحركات الإسلامية، حيث إن الولايات المتحدة ستستمر في سياساتها المبنية على الصراع بين أمن الطاقة وعولمة الرأسمالية وترويج الديمقراطية العلمانية وأقلمة الإسلام المعتدل.

وبالتالي فإن أي محاولة من جانب الولايات المتحدة لفرض الديمقراطية بالقوة، وعن طريق الاحتلال في العالم الإسلامي – ستؤدي فقط إلى تقوية الحركة الإسلامية، كما أن الاستمرار في دعم الأنظمة الديكتاتورية والملكية، التي تهدف إلى القضاء على الحركة الإسلامية وتعارض قيام الخلافة – يؤكد للجماهير أن الغرب ينوي الاستمرار في شن حملته الصليبية عليهم [2].

وفي الواقع، إن القول بأن الإسلام السياسي قد فشل لأنه لم يتمكن من التأقلم مع الحداثة الأمريكية ومع البنية السياسية الأمريكية – لا يعد محاكمةً لفشل الإسلام السياسي، بل إنه برهان آخر على أن الإسلام وهندسة السياسة الأمريكية لا يتلاءمان من الأصل. ومن

(1)المرجع نفسه،ص28.

(2) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي مراجعة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص80. وانظر كل من مرسي عطا الله، مخاطر العولمة، جريدة الأهرام بتاريخ 1998/8/20. ومحمد على الداود، الوحدة العربية تحديات التجزئة وخطورة النظام الشرق أوسطي،في ندوة إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1997، ص ص:163-198.

ناحية أخرى فإن قيام الحركات الإسلامية بتقديم بنية الخلافة بديلا سياسيا ونظاميا لنموذج الأمريكي العلماني الحالي – يمثل نجاحاً للإسلام السياسي، وذلك من منطلق أن الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العالم الإسلامي قد دعم قضية الحركات الإسلامية، لكن على عكس افتراضات الغرب فإن الحل لا يكمن في الليبرالية العلمانية أو الرأسمالية، بل في الإسلام[1] .

ولا بد من التوصل لمثل هذه النتيجة، نظراً لما تحمّله العالم الإسلامي خلال عقود من التدخل الأمريكي، سواء عن طريق الاستعمار أم صراع القوى الكبرى، أم الصداقات القاسية مع الديكتاتوريات غير الإسلامية باسم الاستقرار ومصالح الأمن فيما يتعلق بالنفط. فالاستعمار الأمريكي والتدخل يؤكد للجماهير الإسلامية أن الغرب هو سبب معاناتهم، وليس الإسلام، لهذا فقد شرعت الجماهير الإسلامية بالبحث عن بديل في الإسلام، على أمل أن يعيد لهم كرامتهم وقوتهم، ويوفر لهم الحماية والاستقرار من خلال نظام مكرس للفرد والدولة والمجتمع. وإذاً إنه لأمر طبيعي أن يربطوا آمالهم هذه بالقرآن والإرث الإسلامي وبالخلافة، وإن محاولات الغرب إبطال عملية الإحياء هذه وقيام الخلافة، عن طريق التدخل العسكري والسياسي والثقافي والاقتصادي – تمثل أحد أشكال رد الفعل.

وقد شهدت العقود الأخيرة صعودا واضحا لتيارات الإسلام السياسي، بجناحيها المعتدل والمتطرف، متحدية نظم الحكم القائمة والمتراوحة بين الاستبداد المطلق، والاستبداد الأقل، وفي الوقت نفسه متحدية التغريب والتدخل الأجنبي بكل شروره الثقافية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، ومن هنا يتمحور الجدل الساخن بين الديمقراطية والعَلمانية وبين فكر وتنظيمات الإسلام السياسي، وهو جدل لا يزال قائما على معادلة الرفض المتبادل، فالتيارات الديمقراطية والعَلمانية ترفض قبول تيارات الإسلام السياسي، في منظومة الحياة السياسية،

(1)هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، القـــاهرة، 1996،ص34.

لأنها غير مؤمنة بقيم الديمقراطية، إلا من حيث الشكل، في حين ترفض بعض تيارات الإسلام السياسي الديمقراطية على أساس أنها اختراع غربي، وترفض بالتالي العَلمانية على أساس أنها كفر وإلحاد [1]

وبقدر ما وجدت تيارات الإسلام السياسي في الأزمات الاقتصادية الاجتماعية، والفقر والبطالة، فوق القهر السياسي واحتكار السلطة والثروة – رصيدا جماهيريا هائلا لتأييدها ودفعها إلى الأمام، بقدر ما ساعدت التدخلاتُ الأجنبيةُ – وخصوصا الهجوم الأوروبي الأمريكي الهائل منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 على «الإسلام» بوصفه دينا، وعلى الإسلاميين بوصفهم متهمين رئيسيين بالإرهاب – القوى الإسلاميةَ القديمة والجديدة على اكتساب أرض جديدة كل يوم، وفي الوقت نفسه ساعدت على عرقلة التطور الديمقراطي السلمي، لبناء الدولة المدنية الحديثة.

كما ساعدت الولايات المتحدة بسياستها الإمبراطورية الغازية على أن تقدم أفضل المساعدات والدعم إلى الإسلام السياسي، بل التطرف والتشدد الدينيين، بفضل حروبها المتغطرسة وتدخلاتها العلنية، بداية من أفغانستان والعراق، إلى الصومال وفلسطين دعما لـــ «إسرائيل»، وفي المقابل تسهم بشكل من الأشكال في إجهاض كل مبادرات الإصلاح الديمقراطي، بدعمها اللا محدود للنظم الاستبدادية الحليفة لها في المنطقة، على حساب شوق شعوبنا إلى الحرية.

وأخيرا يمكننا القول إنه من خلال البحث والتحليل في موضوع الخلافة الإسلامية تبين لنا أن هناك مجموعة من السيناريوهات المستقبلية بشأن مستقبل الخلافة الإسلامية، وهذه السيناريوهات هي التي تحدد بشكل كبير شكل الموقف الأمريكي من جماعات الإسلام السياسي، التي تنادي بوجود الخلافة، ويمكن عرض هذه السيناريوهات على النحو التالي:

---

(1) نقلا عن حسين رحال، العلمانية في الخطاب الإسلامي، بيروت، مجلة المحجة، العـــدد 11، 2004، ص88.

السيناريو الأول: طرحه برنارد لويس أهم مؤرخ في العالم للخلافة العثمانية في كتابه "ما الخطأ"، الذي كتبه قبل 11 سبتمبر ونشر بعد 11 سبتمبر، وقال فيه إن الحضارة الإسلامية انتهت، وإن العالم الإسلامي ضعيف فقير غارق في الجهل والتخلف. وقال بوضوح "إن الإسلام لا يمكن أن يزدهر بدون فتوحات". أي أنه لا يمكن أن يكون هناك كيان إسلامي سياسي كبير بدون فتوحات إسلامية[1].

السيناريو الثاني: هو عودة نوع جديد من الخلافة الإسلامية، وكان هذا حلم أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، حيث يتحقق ذلك بأن يسيطروا على دولة تنطلق منها الخلافة. وكان الأمل أن يبدءوا بأفغانستان، وينطلقوا منها بعد ذلك لإسقاط النظام السعودي وعودة الخلافة من هناك، وهذا الحلم تراجع بعد ضرب أفغانستان. ومن قبل ذلك حاول حسن الترابى إحياء الأممية الإسلامية انطلاقا من السودان وفشل، وهناك من يحاول عودة الخلافة تدريجيا وبأساليب سياسية في البداية على أن تنقلب إلى عسكرية بعد وصولهم إلى الحكم، وأبرز الداعين إلى ذلك هم الإخوان المسلمون في مصر[2]..

السيناريو الثالث: طرحه صامويل هنتنجتون في كتابه (صدام الحضارات)، وهو ما توافق مع برنارد لويس حول حتمية الصدام، الذي ستبقى آثاره لفترة غير بعيدة، لينتهي الصراع بلا مصالحة عبر تكاثر المسلمين وانتشار الإسلام، أي بالتكاثر والتحول، أي بنشر خلايا إسلامية تتحول إلى كماشة حول العالم كله فيما بعد (3).

السيناريو الرابع: طرح هذا الرأي عقب أحداث 11 سبتمبر بأن هذه هى الجولة الأخيرة بين الإسلام السياسي والغرب، وأنها ستؤدي إلى "نهاية ما يسمى بالعالم الإسلامي"، أي القضاء على الإسلام السياسي نهائيا خلال عدة عقود، لأن الإرهاب قاد هذه الجولة وما

---

(1) حميد شهاب أحمد، أثر الاحتلال الأمريكي على هوية العراق العربية، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص42.

(2) المرجع نفسه، ص50.

(1) Samuel P Huntington ،The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon and Schuster ،1996 ،pp, 40-70.

يسمى بالعالم الإسلامى فى أضعف حالاته، وربما هذا ما جعل البعض يقول إنها أخطر محنة يتعرض لها العالم الإسلامي.[1] .

وفي مقابل المشروع الإسلامي لإقامة الخلافة الإسلامية، فإن الولايات المتحدة سعت من جانبها إلى بناء بعض شبكات من المسلمين المعتدلين؛ على الرغم من وجود مسلمين معتدلين دون تدخل امريكي؛ تكمن في تعريف هوية هؤلاء المسلمين وتحديدها، وفي هذا الصدد وضعت الإستراتيجية الأمريكية بعض الملامح الرئيسة التي يمكن من خلالها تحديد ماهية الإسلاميين المعتدلين، ومن أهم هذه الملامح ما يلي:

1_القبول بالديمقراطية: يعد قبول قِيَم الديمقراطية الغربية مؤشراً مهماً على التعرف على المعتدلين، فبعض المسلمين يقبل بالنسخة الغربية للديمقراطية، في حين أن بعضهم الآخر يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية، خصوصاً مبدأ (الشورى)، وتراه السياسة الأمريكية مرادفاً للديمقراطية، كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الخلافة الإسلامية [2].

2_ القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين: وهنا يمكن الإشارة إلى أن أحد الفروق الرئيسية بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة. تؤكد الدراسة أن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان.

3_احترام حقوق النساء والأقليات الدينية: وفي هذا الصدد ترى السياسة الأمريكية أن المعتدلين أكثر قبولاً بالنساء والأقليات المختلفة دينياً، كما ترى أن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها، نظراً لاختلاف الظروف الراهنة عن تلك التي

---

(1) حميد شهاب أحمد، أثر الاحتلال الأمريكي على هوية العراق العربية، مرجع سابق، ص55.

(2) حسن أبو طالب، فك الالتباس حول المادة الثانية من الدستور 23، القاهرة، مركز القاهرة للدراســات السياسية والإستراتيجية، 2007، ص54.

كانت موجودة إبَّان عصر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

4- نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: ترى السياسة الأمريكية أن الإسلاميين المعتدلين يؤمنون – كما هو الحال في معظم الأديان – بفكرة (الحرب العادلة)، لكن يجب تحديد الموقف من استخدام العنف، ومتى يكون مشروعاً أو غير مشروع.

وتلتزم الولايات المتحدة بدعم النخب الديمقراطية القادرة على صنع التحول: وهو ما سيحمل بالتأكيد المؤشرات على مدى التزام الولايات المتحدة بسياسة نشر الديمقراطية أم لا، هذه السياسية التي يجب أن تكون إستراتيجية وبعيدة المدى، إذ لا تتوقع الولايات المتحدة أن تحصد نتائجها خلال سنة أو سنتين، إنها التزام بعيد المدى لصالح شعوب المنطقة ومصالحها البعيدة المدى أيضا. وعلى ضوء تبني هذه الإستراتيجية لا بد من تطوير سياسة لكل بلد على حدة، بناء على تطور مستوى الدولة والمجتمع في هذا البلد، فهناك تفاوت كبير في بلدان العالم العربي فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وليس من المعقول أن يكون ما هو صالح للسودان – على سبيل المثال – صالحا لدول الخليج، التي تتحلى بالوفرة المادية. وفي الوقت نفسه فإن بعض الدول التي حققت عددا من الخطوات على طريق الانفتاح السياسي والاقتصادي كالمغرب، وبدرجة أقل مصر يجب أن لا يتم وضعها على الدرجة نفسها مع الأنظمة التي ما زالت تحتكر كل المجال العام في قطاعاته السياسية والاقتصادية والمجتمعية المختلفة، كما في سورية وتونس وليبيا. وهذا ينطبق أيضا على المجتمع المتدين، فدعم المجتمع الدولي للمجتمع المتدين يشكل قناة العبور باتجاه إتمام عملية التحول الديمقراطي، وهو يجب أن يختلف باختلاف تطوره من بلد عربي إلى آخر.

وفي الواقع أنه بسبب تهديد الإسلام السياسي لنظم الحكم القائمة بل وللوضع القائم فإن الكثير من نظم الحكم الإسلامية تكشف عن مزيد من العداء لهذه التحركات، وتؤكد عزمها على قمعها، ومن ثم فقد تكون مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية كذلك الحال مع حركات أكثر مما هي مع نظم الحكم إلى أن يصل الإسلاميون إلى السلطة، غير أنه سيكون من الخطر على

صانعي السياسة الأمريكية أن يصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الحل هو تمكين الدولة من سحق هذه الحركات.

ومن الملاحظ أنه فيما يتعلق بسياسة نشر الديمقراطية الأمريكية يتضح لنا أن الموقف الأمريكي من الحركات الإسلامية، فالولايات المتحدة تراجعت عن سياسة نشر الديمقراطية عندما وجدت الاختراقات التي حققتها بعض الحركات الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين وحماس في الانتخابات التي جرت في مصر والأراضي الفلسطينية، والصعود الديني للأحزاب الإسلامية في العراق، مما دفع الولايات المتحدة للتراجع عن هذه السياسة، والعودة إلى سياسة دعم الحلفاء أو المعتدلين، كما أطلقت عليهم. خاصة أن هذه الحركات بشكل خاص تحتفظ بسياسة عدائية تجاه الولايات المتحدة، ولا سيما بالنسبة لإسرائيل، وهو ما أخل بالمصداقية الأمريكية فيما يتعلق بالتزامها الدائم بمبدأ نشر الديمقراطية، بغض النظر عن نتائجها[1].

وفي الحقيقة لا بد من حل الإشكالية الخاصة بالعلاقة بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة، لأن ذلك يعد العقبة الرئيسية التي تمنع الولايات المتحدة من الدفع في هذه السياسة إلى نهايتها وبالوقت نفسه تشجع الكثيرين من مناهضي سياسة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط داخل الولايات المتحدة على إثارة الأسئلة، أو طرح العراقيل، أو التشكيك في هذه السياسة فيما يتعلق بتحقيق مصالح الولايات المتحدة.

وانطلاقا من هذا المبحث نرى أن دور الإسلام السياسي سوف يزدد على الأرجح في السياسة الداخلية للدولة الإسلامية، وسوف تفيد السياسات الإسلامية في إضفاء طابع ثوري على النظم القديمة وهياكل الصفوة، التي تأسست على سلطة الأقلية، وعلى وسائل تسلطية أو استبدادية في إدارة الدول، كما قد يكون لانتشار الديمقراطية في المنطقة العربية أثر مماثل إلى

[1] محمد جمال عرفة، الديمقراطية العربية....تضعف ام تنتعش بعد بوش؟
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1169626715059&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

حد كبير، من حيث زعزعة الاستقرار، وهو أمر مستقل عن الإسلام.

المبحث الثالث

الإسلام السياسي بين العولمه والإقليميه

لا شك أن العولمة قد أضافت بعداً كبيراً ساعد العالم على التواصل، وزادت البشر قدرة على توصيل ما يريدون إلى أبعد مكان وهم في أوطانهم، ذلك لأن العولمة صاحبها عدد من المتغيرات التقنية والآلات الحديثة ساعدت على سرعة التوصل إلى كل مكان على سطح الأرض، بينما كانت الدولة القطرية فيما سبق منكفئة على ذاتها، أو على الأقل تصل مؤثراتها إلى أماكن قريبة وببطء، وهذا التغيير ملحوظ بشكل واضح مع التقدم الحاصل في شتى مجالات الحياة العصرية.

رغم أن جماعات الإسلام السياسي استفادت وبشكل كبير من العولمة، حيث استطاعت أن تتواصل مع بعضها البعض على المستوى الإقليمي والعالمي، فأصبحت جماعات الإسلام السياسي تشكل جماعة عالمية التوجه، واستقطبت أعضاء جددا استطاعت أن تغير من أفكارهم وتوجهاتهم، وأصبحت الجماعات الجديدة تؤمن بفكر الإسلام السياسي،إلا أن هذه الجماعات مازالت ترى في العولمة تهديداً من حيث أنها تهدد أصل العقيدة الإسلامية، وذلك لأن العولمة تشتمل على الدعوة إلى الوحدة الأيديولوجية على أساس ليبرالي غربي، وهي دعوة تنقض عقيدة الإسلام من أساسها، وتهدمها من أصلها، لأن دين الإسلام قائم على حقيقة أنه الرسالة الخاتمة من الله تعالى للبشرية، الناسخة لكل الأديان السابقة، التي نزلت من السماء، ثم أصابها التحريف والتغيير، ودخل على أتباعها الانحراف العقائدي.

ويمكن التمييز بين نوعين صارت إليهما الحركات الإسلامية فيما يتعلق بالموقف من العولمة:

النوع الأول: هو الحركات ذات الامتداد الاجتماعي والمشروع السياسي، وهي جميعا (سواء كانت سلمية كالإخوان أم عنيفة كالجماعة الإسلامية المصرية، أم مقاومة كحماس) صارت أقرب إلى الأحزاب القومية في بلادها، وأصبحت أولوياتها قومية وطنية، ولم تعد

تطرح فكرة إقامة الدولة الإسلامية على الأقل مرحلياً، كما كانت تفعل سابقا، ومن ثم فحظها في الاندراج داخل العملية السياسية في بلادها أكبر مثل احتمالات تطورها ديمقراطيا [1].

النوع الثاني: هو النوع الذي اتخذته الحركات الإسلامية السياسية التي ليس لها عمق اجتماعي في بلادها، ولا تملك أي مشروع سياسي، فقد صارت حركات معولمة أقرب إلى الحركات المناهضة للإمبريالية ذات الامتداد والطرح العالمي. ويضرب مثالا بتحالف تنظيم القاعدة الذي لا يمثل مشروعا سياسيا في أي بلد، بل يتحرك بوصفه جبهة أو تحالفا ليس له هدف سوى منازعة أمريكا وضربها حتى ولو في عقر دارها، كما فعل بضرب برجي التجارة في نيويورك. ويرى أن هذا النوع من الحركات أبعد عن الطرح الديني، ومن ثم فمعركته مع الإمبريالية التي تمثلها الولايات المتحدة ورموزها المختلفة (الاقتصادية كبرجي التجارة، والعسكرية كالبنتاجون)، وليست الرموز الدينية المخالفة لها (كالكنائس مثلا أو حتى الفاتيكان رمز المسيحية) [2].

ونتيجة للعولمة التي صاحبها انتشار الدين الإسلامي بشكل كبير في الدول الغربية، بالإضافة إلى وجود عدد غير قليل من المسلمين الذين يتمتعون بكامل المواطنة في الولايات المتحدة والدول الأوربية – فقد صار التدين الإسلامي يميل إلى الفردنة وإلى الإنسانية، فقد تراجع الإسلام الجماعي، وصارت ممارسات التدين تميل إلى الفردنة، من حيث تراجع دور المؤسسات الدينية في حياة الفرد، وتغليب النزعة الفردية حتى على الممارسة الدينية، والتأكيد على مبدأ الخلاص الفردي، وتراجع كل ما هو جماعي في التدين حتى لم يعد الارتباط بفكرة الأمة الإسلامية الواحدة يتم إلا عبر وسيلة غارقة في الفردية ومعززة لقيم الفردنة، وهي وسيلة الإنترنت التي صارت معها الأمة أمة افتراضية.

(1) محيي الدين محمد قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص205-206.
(2) أوليفيه روا،" عولمة الإسلام "، القاهرة، دار الساقي، الطبعة الأولي، 2004، ص40-41.

الميل للإنسانية في حركة الأسلمة التي صارت تبعد تدريجيا عن السياسية، وتطرح في نقاشاتها قضايا أكثر إنسانية وليست سياسية، وصارت اهتماماتها تتعلق بقضايا أخلاقية واجتماعية، قد لا تختلف فيها مع تيارات اليمين المسيحي والمحافظ في أوربا، مثل منع الإجهاض، ورفض الشذوذ، والدعوة للحفاظ على العائلة، وغيرها من القضايا الاجتماعية وذات الطابع الأخلاقي(1)..

لا يتعارض خطاب رأس المال الليبرالي للعولمة مع خطاب الإسلام السياسي، بل هما في الواقع تكاملان تماماً. اسلوب العيش الجماعي على الطريقة الأمريكية وهى نشر ثقافة واحدة وطريقة العيش الامريكي كنمط حياة وتفكير وسلوك، والتي يجري الترويج لها حالياً – تعمل على إخفاء الوعي والصراع الاجتماعي، لتحل محلهما (توافقات) جماعية مزعومة تتجاهل هذا الصراع. وإستراتيجية سيطرة رأس المال تستخدم هذه الإيديولوجية، لأنها تنقل الصراع من مجال التناقضات الاجتماعية الحقيقية إلى العالم الخيالي، الذي يوصف بأنه ثقافي مطلق عابر للتاريخ. والإسلام السياسي هو بالدقة ظاهرة جماعية[2].

والإسلام السياسي يرفض فكرة الحداثة المحرّرة، ويرفض مبدأ الديمقراطية ذاته، أي حق المجتمع في بناء مستقبله عن طريق حريته في سن التشريعات. أما مبدأ الشورى الذي يدعي الإسلام السياسي أنه الشكل الإسلامي للديمقراطية فهو ليس كذلك، لأنه مقيد بتحريم الإبداع، حيث لا يقبل إلا بتفسير التقاليد (الاجتهاد)، فالشورى لا تتجاوز أياً من أشكال الاستشارة التي وجدت في مجتمعات ما قبل الحداثة، أي ما قبل الديمقراطية. ولا شك أن التفسير قد حقق في بعض الحالات تغييراً حقيقياً عندما كانت هناك ضرورات جديدة، لكنه

---

(1) أبو بكر الدسوقي، أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات، السياسة الدولية، عدد 146، أكتوبر 2001،ص60.

[2] سمير أمين: الاسلام السياسي

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57258

حسب تعريفه ذاته – رفض الانفصال عن الماضي– يضع الصراع الحديث من أجل التغيير الاجتماعي والديمقراطية في مأزق.

ولذلك فالتشابه المزعوم بين الأحزاب الإسلامية – راديكالية كانت أم معتدلة، حيث إنها جميعاً تلتزم بمعاداة الحداثة بحجة خصوصية الإسلام– والأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوربا ليس صحيحاً بالمرة، رغماً عن أن وسائل الاتصال والدبلوماسيه الأمريكية تشير إليه كثيراً، لإضفاء الشرعية على تأييدها المرتقب للأنظمة (الإسلامية) في المستقبل. فالديمقراطية المسيحية قائمة في نطاق الحداثة، وهي تقبل الفكرة الأساسية للديمقراطية الخلاقة، وكذا جوهر فكرة العلمانية. أما الإسلام السياسي فيرفض فكرة الحداثة، وهو يعلن ذلك، حتى إن كان لا يستطيع فهم مغزاها [1].

والإسلام السياسي المعاصر ليس نتيجة لرد الفعل لإساءات العلمانية كما يدعي البعض ، ذلك أن أياً من المجتمعات الإسلامية العصرية – باستثناء الاتحاد السوفيتي السابق- لم يكن في وقت من الأوقات علمانياً بشكل حقيقي، ودع عنك التعرض لهجمات سلطة (ملحدة) عدوانية بأي شكل من الأشكال. فقد اكتفت الدول شبه الحديثة في تركيا الكمالية، ومصر الناصرية، وسوريا والعراق البعثيين – بتدجين رجال الدين، وذلك بأن تفرض عليهم خطاباً، هدفه الوحيد إضفاء الشرعية على اختياراتها السياسية. أما نشر فكرة العلمانية فلم توجد إلا لدى بعض الأوساط المثقفة المعارضة، ولم يكن لها تأثير يذكر على الدولة، بل إن الدولة قد تراجعت في بعض الأحيان في هذا المجال، خدمة لمشروعها الوطني، كما حدث من تطور مزعج حتى في عهد جمال عبد الناصر نفسه بالنسبة لموقف الوفد بعد ثورة عام1919. ولعل التفسير الواضح لهذا التراجع هو أن الأنظمة المعنية إذ رفضت الديمقراطية فضلت عليها

(1) جون أسبيزتو، التهديد الإسلامي أسطورة أم حقيقة؟، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1995، ص170.

(تجانس المجتمع)، الأمر الذي تظهر خطورته حتى بالنسبة لتراجع الديمقراطية في الغرب المعاصر ذاته[1].

إن الخطاب الإسلامي الذي يقدم بديلا للحداثة الرأسمالية - التي تُضم إليها تجارب الحداثة الاشتراكية التاريخية أيضاً- ذو طابع سياسي وليس دينيا. أما وصفه بالأصولية كما يحدث غالباً فلا ينطبق عليه بأي شكل، وهو، على أية حال، لا يستخدمه إلا على لسان بعض المثقفين الإسلاميين المعاصرين، الذين يوجهون خطابهم إلى الغرب بأكثر مما يوجهونه إلى قومهم[2].

وفي إطار ترسيخ فكرة العولمة برزت مقولات اختبارية من النوع الذي استدعى نقاشاً امتدت دائرته، من أهم هذه الأفكار نهاية التاريخ لفوكوياما، الذي استند إلى التبشير بانتصار مؤزّر لليبرالية الغربية، ورأى كل التحديات في هذا المقام هامشية بما فيها التحدي الإسلامي. بينما هنتجتون كان أكثر تعبيراً عن حقيقة، مفادها أن الثقافات والحضارات المرشحة لأن تشكل عائقاً أمام هذا الانتصار للحضارة الغربية وثقافتها تتمثل في الحضارة والثقافة الإسلامية والكونفوشسية.

التوجه الأمريكي حيال عولمة الحركات الإسلامية

أصبح من الواضح في تحليل السياسة العالمية بصورة عامة، منذ تفرد الولايات المتحدة بكونها القوة الكبرى المهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، أن العولمة هي التي تشكل موقع صناعة القرار العالمي،وأن ما حولها من العالم في أسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية، ماهي الا سوقاً مربحة أو ساحة مصالح لدول القلب، أو ثقتها بأعمدة العولمة لتجبرها على البقاء تحت هيمنة دول القلب، تجري في فلكها لتضمن تحقق السيطرة الكفيلة

(2) حسن نافعة، الإرهاب والنظام العالمي، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 147، 2002، ص80

(1) حسن نافعة، مرجع سابق،ص84.

بضمان تفوق الغرب على الشرق والشمال على الجنوب، وتدفق المصالح الإستراتيجية من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال(1).

وتحتكر الولايات المتحدة الأمم المتحدة، وتستعملها لإسباغ الشرعية أو نزعها عن أي دولة تحاول التخلص من الوثاق ذي الأعمدة الأربعة التي أوثقت به دول القلب العالم، ولم يعد يهم دول القلب أن تتعسف وتتناقض وتكيل بمكيالين في استعمال أداة (الشرعية الدولية)، فتصدر قراراً من مجلس الأمن لعقاب من تريد، لأنه أعلن رفضه لقانون الهيمنة الذي فرضته دول القلب على العالم، بينما تكتفي بموقف المتفرج في حالات أشد خطورة وانتهاكاً لحقوق الإنسان وقيم الأمم المتحدة،.

وبوسيلة هذا العمود تتحكم دول القلب بالحروب والتوترات العالمية، وتؤجج أو تخمد مناطق الصراع العالمية على وفق مصالحها مثل النفط والقمح، وبوسيلة هذا العمود تتحكم دول القلب بالتنمية والتطور والتكنولوجيا أيضاً في الدول الواقعة في أحزمة مصالح دول القلب، وذلك وفق مصالحها، وبما يضمن بقاء تفوقها، وتدفق المصالح الإستراتيجية إليها.

ولقد شهد الاهتمام الأمريكي بالحركات الإسلامية تصاعدا كبيرا منذ بداية التسعينيات، في أعقاب الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، حيث بدأ إدراك،تيار في الدوائر الأمريكية ينظر إلى الإسلام السياسي على أنه سيملأ الفراغ الإستراتيجي على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، بحيث يصبح مصدر التهديد الرئيس للغرب، وقد صدرت العديد من الدراسات والأبحاث الأمريكية التي بدأت بتشكيل رؤية سياسية أميركية، تقوم على أساس أن الإسلام خطر قادم للغرب وللولايات المتحدة ومصالحها بشكل خاص، وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط(2).

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح، علم كلام العولمة: علم عمل العولمة ضمن ملف عن العولمة تتضمن رؤى للمثقفين والمفكرين، مجلة المعرفة، السعودية، العدد 48 يونيو 1999 ص ص: 92-94.

(2) عبد المجيد الصغير "بعض معوقات الحوار الإسلامي المسيحي"، مجلة فكر ونقد، الدار البيضاء، السنة الأولى، العدد 5، يناير 2005، ص: 67.

إلا أن المناخ الثقافي والسياسي الأمريكي قد انقسم في مرحلة التسعينيات بين اتجاهين اثنين هيمنا على مختلف الرؤى والأفكار الأمريكية حول الحركات الإسلامية، هما الاتجاه المتشدد الذي يدعو إلى التصدي للإسلام السياسي، ولا يميز بين الحركات الإسلامية، إذ ينظر إليها جميعا على أنها خطر وتهديد للمصالح الأمريكية، وبين الاتجاه المعتدل التعايشي الذي يرى أن هناك اتجاهات مختلفة داخل الفعاليات السياسية الإسلامية، فهناك الحركات المعتدلة وهناك الحركات المتشددة، وكذلك النظم العربية، فالسعودية تطبق الشريعة بطريقة مختلفة تماما عن إيران والسودان... الخ [1].

وفي حين كان التيار المتشدد الأمريكي يصر دوما على غياب الإسلام المعتدل، وعلى أن الحركات الإسلامية وإن اختلفت في التكتيك فإنها تتفق في الأهداف الإستراتيجية بإقامة الدولة الإسلامية الأصولية، الأمر الذي يتناقض مع مصالح الغرب في المنطقة، في المقابل فإن التيار المعتدل وعددا من الخبراء الأكاديميين والسياسيين اهتموا بوضع الأسس والمعايير التي يتم بناء عليها التمييز بين التيارين المعتدل والمتشدد داخل الفعاليات الإسلامية. من بين هذه **المعايير**: أن الحركات التي تحمل السلاح "حركات إسلامية معادية للغرب، بينما الحركات التي تتخذ الطريق السلمي حركات معتدلة، لكن بقي هناك خلاف شديد حول الحركات السلمية، إذ رأى عدد كبير من الأكاديميين والسياسيين أن الحركات الإسلامية تتخذ الديمقراطية أداة ووسيلة للوصول إلى إقامة دولة أصولية معادية للغرب، وأن الديمقراطية التي يريدها الإسلاميون هي التصويت لمرة واحدة وصوت واحد[2].

وعلى الرغم من أن البعض رأى أنّ "الإسلام المعتدل" أو السلمي هو جوهر معضلة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أكثر القضايا التي تثير اختلافا ونقاشا داخل الدوائر السياسية والأكاديمية، وأن هناك ندرة وفقرا شديدا في الدراسات والأدبيات الأمريكية التي

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح، حول التحيز في مفهوم النظام العالمي الجديد، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية، العدد 8 خريف 1992، ص80.

(2) عبد المجيد الصغير، مرجع سابق،ص87.

تعالج هذا الموضوع – فإنه وصل إلى قاعدة شديدة الأهمية، وهي أن المعيار الأساسي المفصلي في الحكم على الحركات الإسلامية، (وهو المعيار الحاكم العملي في تقرير السياسة الخارجية الأمريكية) – يتمثل في المصالح الأمريكية، فمتى اصطدمت الحركات الإسلامية بهذه المصالح، وشكلت تهديدا لها – شكلت هذه الحركات "تهديدا" ورأت خطراً.

وبناء على ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة رئيسية، وهي أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظرت بعين الحذر والقلق إلى مختلف الفعاليات والحركات الإسلامية، ورأت أنها في المجمل تشكل تهديدا للمصالح الغربية ما كان منها مسلحا وما كان سلميا، كما أن أبرز المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل بالنفط وأمن إسرائيل، بينما الحركات الإسلامية في مجملها قامت لتحقيق أهداف النهضة والاستقلال والتحرر، مما يعني وجود تناقض جوهري بين كلا الطرفين الإسلامي والأمريكي، وبالتالي فإن الحديث عن إسلام معتدل وفق الشروط الأمريكية لا يمكن أن يشكل نقطة ارتكاز لحوار حقيقي وحضاري بين الطرفين الإسلامي والأمريكي، وعليه فإنّ التفريق بين الإسلام المسلح والإسلام السلمي في الدراسات الأمريكية المبكرة لم يكن ذا جدوى عملية على أرض الواقع(1).

ومع نهاية القرن العشرين انتقل الاهتمام الأمريكي بالإسلام السياسي نقلة نوعية، وحدثت طفرة كبيرة في هذا المجال، إذ ظهرت الجبهة العالمية التي يقودها أسامة بن لادن 1998، وتزايدت العمليات الموجهة ضد أهداف أميركية، وحدث تحول أيدلوجي كبير لدى التيارات الجهادية، تمثل في التوجه بالعمل المسلح من مواجهة الحكومات العربية إلى مواجهة الولايات المتحدة، استنادا إلى فرضية رئيسة، وهي أنّ سبب بقاء النظم العربية واستمرارها يتمثل بالدعم والمساندة الأمريكية. وبناء عليه حدث ما يشبه "عولمة التيار الجهادي التيار الذي يمثل المنظومة العالمية للتيار الاسلامي والذي يؤمن بفكرة الجهاد ضد الكفار على مستوى

(1) السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995، ص20.

العالم" وظهوره فاعلا على الساحة الدولية، يلبي طموحات هانتنجتون بوجود "عدو إسلامي" يحضر لصدام حضارات، لكنه صدام بلا شك غير متكافئ[1].

وقد انعكس ظهور التيار الجهادي العالمي على السياسة الخارجية الأمريكية، فتمثلت أبرز مؤشرات هذا الانعكاس من خلال تزايد كبير في عدد الدراسات والباحثين والمهتمين بالإسلام السياسي في الولايات المتحدة، وبتقوية التيار المتشدد الذي ينظر إلى مجمل حركات الإسلام السياسي على أنها مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والغربية، وقد زاد من حمى التوجه نحو سيناريو الصدام داخل الدوائر الأمريكية تلك القوائم التي كانت تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية حول المنظمات الإرهابية، إذ تصدرت هذه القوائم الحركات الإسلامية وبالتحديد الحركات المسلحة، ولم يكن هناك أي تمييز بين حركات "المقاومة العادلة" و"حركات التحرر الوطني" وبين التيار الجهادي العالمي المتمثل في خلايا القاعدة وتنظيماتها[2].

ولقد شكلت أحداث سبتمبر 2001 محصلة التصعيد المتبادل بين القاعدة والولايات المتحدة، ومثلت كذلك نقطة تحول في العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب، وقد بدت المعركة العالمية بمعنى بدا الصراع على مستوى العالم بين الولايات المتحدة التي زعمت محاربة الارهاب على مستوى العالم ومابين الحركات الاسلامية المعارضة للموقف الامريكي وشيكة بين الإسلام العالمي المسلح والولايات المتحدة الأمريكية، التي رأت القاعدة مصدر التهديد المباشر لمصالحها وأمنها.

ومن خلال التوجه الأيدلوجي الجديد "الحرب على الإرهاب" بدأت معالم حرب عالمية باردة جديدة، أطلق عليها عدد من الخبراء الأمريكيين مصطلح "الحرب الباردة الثانية"، وجاءت الحرب الأفغانية – في هذا السياق– ولم تقف حدود الحرب عند البعد العسكري، بل شمل الجانب الأمني والسياسي والفكري. وتبلورت –هنا– العديد من المفاهيم الجديدة في

---

(1) السيد ياسين، مرجع سابق، ص24.

(2) نادين هاني ،الإستراتيجية الأمريكية تقييم ،مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة ،العدد32،أكتوبر 2008،ص ص: 99–103.

الخطاب السياسي الأمريكي، من بينها "معركة كسب العقول والقلوب". وتبلورت "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد" التي تضمنت مبدأ "الضربة الاستباقية"، وإعادة تعريف مصادر التهديد ومقومات الأمن القومي الأمريكي، بل أيضا مفهوم "الحرب" ذاتها، بناء على تغير قاعدة الصراع، وخروج التيار الجهادي العالمي عن مفهوم الحرب النظامية التقليدية(1).

لقد نما إدراك عام داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية يربط بين بروز التيار الجهادي والظروف السياسية والاقتصادية في العالم العربي والإسلامي، وحدث ربط سببي وثيق بين غياب الديمقراطية وشروط إنتاج التيار الجهادي العالمي، من هنا انطلقت المبادرات الأمريكية التي زعمت تقديم مبادراتها من اجل الإصلاح في الداخل العربي في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية (التعليمية)،وذلك للقضاء على ما أسمته الولايات المتحدة بالارهاب وعلى الرغم من الاتفاق الكبير بين المفكرين والسياسيين على دور الظروف السياسية والاقتصادية فإن هناك اختلافا شديدا حول "دور السياسة الخارجية الأمريكية" الممالئة لإسرائيل والمعادية للشعوب العربية في صعود التيار الجهادي وقوته.

ومن ناحية أخرى تزايدت حالة العداء الكبير والدعاية الأمريكية على المستوى السياسي والإعلامي والدعائي والبحثي ضد الدول العربية المعتدلة كالسعودية، التي تم اتهامها بتمويل الإرهاب، وظهر تيار عريض يحملها مسؤولية قوة التيارات الجهادية والإسلامية، ويرى أنها شريك مباشر وغير مباشر في صعود القاعدة، بل ذهب عدد كبير من الباحثين والسياسيين وأعضاء الكونجرس والإعلاميين إلى القول إن السعودية تشكل مصدر تهديد للأمن القومي والمصالح الأمريكية، ونظمت حملة إعلامية كبيرة وخطيرة لتشويه صورة البلد، وإظهارها كأنها مجتمع مغلق تنمو فيه الكراهية والحقد، وتدرس فيه العلوم التي تربي الناس على كراهية الآخر والعداء، كما صدرت العديد من التقارير التي تربط بين "المال السعودي" والمنظمات الخيرية التي ترعاها المملكة من جانب وبين "الاقتصاد السياسي للحركات الجهادية

(1) محسن أحمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص10.

العالمية" من جانب آخر وانصب عداء العديد من الكتاب والإعلاميين والباحثين على الدعوة السلفية (الوهابية)[1] ..

أما عن مواجهة الحركات الجهادية فقد تمثلت بالمتابعة والرصد لهذه الحركات وإسقاط نظام طالبان، والملاحقة الأمنية التي شملت أكثر من ثمانين دولة في العالم، ودعم الحكومات الصديقة للولايات المتحدة التي تتعرض لخطر القاعدة، وملاحقة الأموال التي تذهب للفعاليات الإسلامية في العالم، وكذلك مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي، وإعادة هيكلة دور وزارة الخارجية الأمريكية، بالتركيز على ما يسمى بالدبلوماسية الأهلية، لمواجهة التصاعد في نزعة "العداء للولايات المتحدة" في العالم الإسلامي، التي تسهل البيئة لإنتاج حركات الإسلام المسلح. وقد نتج عن العولمة أمرين أساسين، وهما [2]:

الأمر الأول: بروز أو تجدد بروز وصعود الأبعاد الثقافية والحضارية بل والدينية في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي ارتباطها بالعولمة بصفة خاصة. وترجع أسباب هذا البروز والصعود بحالة علم العلاقات الدولية بصفة خاصة، والعلوم الاجتماعية بصفة عامة وهي الحالة التي تشهد، منذ منتصف الثمانينيات، وبدرجة أكبر منذ نهاية الحرب الباردة، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر – تشهد مراجعات معرفية ونظرية ومنهجية للوضعية والعلمانية، وآثارها على الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وأفضت هذه المراجعة إلى الدعوة لتجدد الاهتمام بالدين والثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية من ناحية، وتجدد الاهتمام بالقيم والفلسفة والتاريخ من ناحية أخرى.

ولهذا فإن أدبيات العولمة لا تخلو من بند الثقافة، وكذلك أدبيات نظرية العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين – لا تخلو من إشارة إلى الثقافة والدين، على نحو يدفع للتساؤل: أليس من أسباب أخرى، غير مراجعة حالة العلم، تبرر هذا الصعود؟ ألا يوجد مكان

---

(1) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص15.

(2) هدى ميتيكس، "الآثار السياسية الداخلية للعولمة"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر (العولمة والعالم العربي)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية وفي الفترة من 17–18 مايو 2000.

لدواعي الحركة وأهدافها في مرحلة انفراد النموذج الحضاري الغربي على قمة العالم، وخاصة أن علم العلاقات الدولية – هو كما يقول تيار كبير من علمائه الإنجليز والفرنسيين بل والأمريكيين – هو علم أمريكي بالأساس؟

الأمر الثاني: هو الجدل بين الديني والثقافي والحضاري وبين السياسي والاقتصادي والأمني، فبالرغم من احتفاء الأدبيات بالثقافي فهي تستدعي تأثيره وتأثره بالمكونات الأخرى، إما على أساس أنه عامل متغير مستقل ينطلق منه وبه التفسير (مثل المدرسة النقدية البنائية الجديدة في علم العلاقات الدولية، التي تفسح مكاناً مهمًا وأساسياً للأفكار والقيم ودورها في فهم العلاقات الدولية وتفسيرها)، أو على أساس أنه عامل من بين عوامل أخرى مؤثرة، وإن لم يكن له الأولوية مقارنة بعوامل اقتصادية (كما في حالة الماركسية)، أو العوامل السياسية والعسكرية (كما في حالة الواقعية).

بعبارة أخرى، إذا كان الجميع استدعوا من جديد "البعد الديني الثقافي الحضاري"، بمناسبة استدعاء العولمة أو حالة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة – فلقد تم ذلك بدرجات مختلفة باختلاف المنظورات والمدارس. فإذا كان هانتنجتون قد دشن هذا المسار المغاير لعادة العلم الغربي (الحداثى العلماني) باستدعائه الحضارات (والدين في قلبها) مستوى للتحليل وللصراع بينها، بوصفه محركا للصراع العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، فلقد استدعى ذلك في نطاق المنظور الواقعي، لكن لم توافقه الروافد الأخرى لهذا المنظور على أساس أن العامل الحضاري هو العامل المحرك والمفسر أو المستقل[1].

كذلك إذا كان القوميون والإسلاميون قد استدعوا مسائل الهوية والثقافة والدين، فإن روافد التيار اليساري العلماني قد حذرت من مخاطر هذا الاستدعاء – وخاصة الدين – على أساس أنه يصرفنا عن جوهر قضايا التنمية والاستقلال المتصلة بالتغير السياسي والاقتصادي من أجل التحديث، وعلى أساس أنه مكيدة يريدها لنا الغرب الآن، وهو إلهاؤنا بهذه الأمور

---

(1) اشرف سعد العيسوي ،حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة"،مجلة شئون خليجيــة ،العدد 34 ،صيف 2003، ص ص: 77-78.

عن أمور أكثر خطورة في إستراتيجيته تجاه الدول الإسلامية، وهكذا تدور الحلقة المفرغة من الجدال، نظراً للاختلاف حول معنى الثقافي وحول وضعه على خريطة المنظومة المعرفية والفكرية والسياسية[1].

(1) حسن نافعه وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1)، العام الجامعي 1998 -1999، ص35.

الخاتمة

تناولت الدراسة بالتحليل توصيف الموقف الأمريكي من حركات الإسلام السياسي قي منطقة الشرق الأوسط وقد تم اختيار الفترة مابين 2001 وحتى 2010 ومرد ذلك أن هذه الفترة المختارة قد وقعت فيها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن ثم خلفت هذه الأحداث تغيراً شاملاً في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على كثير من الأصعدة وهو ما حاولنا توصيفه في مقدمة الدراسة.

حيث تساءلنا عن حجم التغيير الذي حدث في السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001وقد تبين لنا أن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى حدوث تغير في السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وحركات الإسلام السياسي على وجه الخصوص وهو الموقف الذي اتسم بالتصادم في الفترات الأولى من وقوع أحداث 11 سبتمبر وهي الفترة الممتدة من عام 2002 وحتى عام 2005 على وجه التقريب إلا أن الوضع بعد ذلك تغير بصورة جزئية حيث رأت الولايات المتحدة أن عليها أن تغير من سياستها التي تعتنقها تجاه حركات الإسلام السياسي وان تعمل على تغيير برامجها السياسية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال نشر الديمقراطية ومن ثم السماح لحركات الإسلام السياسي،المعتدلة منها تحديداً أن تنال نصيبها في الحياة السياسية لبعض دول المنطقة كما حدث في فلسطين ومصر وغيرها وهو ما يعد إجابة عن التساؤل الذي طرحته الدراسة عن مدى الانعكاسات السياسية لأحداث 11 سبتمبر على الموقف الأمريكي من الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.

كما استطاعت الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التي تم طرحها في المقدمة ومنها التساؤل الذي دار حول صنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتبين للباحث أن الولايات المتحدة تحاول التقرب من حركات الإسلام السياسي تارة وتحاول إبعادهم عن محيط سياستها الخارجية تارة وهو الأمر الذي يمثل منظومة فكرية أمريكية في صلب جوهر السياسة

الخارجية الأمريكية التي تعتمد على المنهج البرجماتي في تناولها لموضوعات السياسة الخارجية .

ولقد توصلت الدراسة كذالك الى انه من بين الانعكاسات السياسية لأحداث 11سبتمبر على الموقف الأمريكي من الإسلام السياسي تكريس التدخلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ،بذريعة الدفاع عن أمنها ومصالحها في المنطقة ،حيث أدت أحداث 11 سبتمبر إلى إعادة الولايات المتحدة تفكيرها بالنسبة لسياستها الخارجية تجاه دول المنطقة على وجه العموم كما أن أحداث 11 سبتمبر أحدثت ردة فعل في العلاقات بين حركات الإسلام السياسي والولايات المتحدة اتسمت بالتوتر نتيجة اتهام الولايات المتحدة ودول الغرب الإسلام بوصفه يحض على الإرهاب، وهي الصفة التي لازالت تعلق بأذهان الكثير من باحثي ومفكري الغرب.

ولقد تبين للباحث بأن ردة الفعل الأمريكية على الأحداث تجاوزت بكثير استئصال الإسلام السياسي والراديكالي إلى فرصة ذهبية للولايات المتحدة للتدخل في شؤون العالم العربي حيث أدت أحداث 11 سبتمبر إلي قيام الولايات المتحدة باتخاذ عدد من الخطوات في سبيل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط منها المشروع الأمريكي لخلق شرق أوسط جديد ومحاولة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية وفرض أجندة إصلاحات على الدول العربية خاصة فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان والمجتمع المدني .

بالإضافة لما سبق فقد اتضح بأن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير ما هو إلا ردة فعل أكثر من سياسية على أحداث 11 سبتمبر وذلك من خلال تقسيم العالم العربي إلى دول (اعتدال)في مقابل دول (التطرف) وهو ما تعتبره الدراسة أثراً سلبيا لأحداث 11سبتمبر وأن مساوئها فاقت بكثير ايجابياتها .حيث أشارت الولايات المتحدة إلى أن هناك دول ترعى الإرهاب وهي سوريا وليبيا وإيران" محور الشر" وهناك دول معتدلة وهي مصر والسعودية والأردن وضمت معهم إسرائيل وهو الأمر الذي يعتبر سلبي إلى حد كبير حيث أدى ذلك إلى وقوع انقسامات داخل الصف الشرق أوسطي مابين مؤيد ومعارض للموقف الأمريكي .

النتائج

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بالموقف الأمريكي من حركات الإسلام السياسي منها ما يلي:

أولاً: أن السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي قد تغيرت بعد أحداث 11 سبتمبر فعلى الرغم من عدم التوافق بين الرؤيتين لكل من الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي إلا انه قبل عام 2001 لم يكن هناك صدام مباشر بينهما وفيما بعد وقوع هذه الأحداث حدث الصدام بطريقة مباشرة بين الجانبين.

ثانياً: أن وقوع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قد أضاف بعداً جديداً من أبعاد التفاعل بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي وتمثل هذا البعد في سيطرة احد الحركات الإسلامية وان كان يمثل مذهب مختلف عن المذهب الذي تعتنقه كثير من الدول الإسلامية وهو المذهب الشيعي إلا أن هذا لايغير من حقيقة أن الثورة الإسلامية في إيران أضافت بعداً إلى أبعاد التفاعلات الأمريكية مع حركات الإسلام السياسي.

ثالثاً: كان من شأن أحداث 11سبتمبر أن تحقق التنبؤ الذي قال به المفكرون الغربيون ومفاده: أن الخطر الأخضر (رمز للخطر الإسلامي) سيحل بديلاًعن الخطر الأحمر (رمز للخطر الشيوعي إبان الحرب الباردة).

رابعاً: أن أحداث سبتمبر قد أدت إلى إعادة الولايات المتحدة تفكيرها في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: أن فشل السياسة الأمريكية في العراق وأفغانستان اضطرها إلى تغيير إستراتيجيتها تجاه التعامل مع منطقة الشرق الأوسط فبدأت الإدارة الأمريكية في التعامل بطريقة تحسين الأوضاع الديمقراطية الأمر الذي ظهر جليا في تقديم الولايات المتحدة المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

المعاجم:

جميل صليبا، المعجم الفلسفي: مادة هوية، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 1994.

الكتب:

1) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، 2000.

2) أحمد إبراهيم خضر، الإسلام والكونجرس، حقائق ووثائق حول ما أسماه الأمريكيون بحركة الأصولية الإسلامية، القاهرة، دار المعالم الثقافية، الطبعة الأولى، 1994.

3) السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995.

4) ــــــ (محرر)، مرصد الإصلاح العربي الإشكاليات والمؤشرات: دراسة استطلاعية، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، يناير 2005).

5) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، القاهرة، 2003.

6) أمير عبد العزيز، افتراءات على الإسلام والمسلمين، القاهرة، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى، 2002.

7) أوليفيه روا،" عولمة الإسلام "، القاهرة، دار الساقي، الطبعة الأولي، 2004.

8) برادلي ناير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 سبتمبر، الدار العربية للعلوم، القاهرة، 2003.

9) بوجين هيلر واندريا لويج، الإسلام العدو بين الحقيقة والوهم، ترجمة أيمن شـــرف، القاهرة، الفرسان للنشر والتوزيع، 1994.

10) بيتر فيلبس،" مشروع مراقب: الرقابة والتعتيم في الإعـــلام الأمريكـــي"، القـــاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولي، 2007.

11) جون أسبيزتو، التهديد الإسلامي أســطورة أم حقيقـــة؟، القـــاهرة، الهيئـــة العامـــة للاستعلامات، 1995.

12) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، بيـــروت مركـــز دراســـات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.

13) حسن أبو طالب، فك الالتباس حول المادة الثانية من الدستور 23، القـــاهرة، مركـــز القاهرة للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2007.

14) حميد شهاب أحمد، أثر الاحتلال الأمريكي على هوية العراق العربية، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007.

15) حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1)، العام الجامعي 1998 -1999.

16) دانييل سوبلمان ، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي بيروت، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، ط1 2004.

17) رضوان السيد، مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدي المثقفين العرب فـــي الأزمنة الحديثة، في: الصراع على الإسلام الأصولية والسياسات الدولية، بيـــروت، دار الكتاب العربي، 2004.

18) رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والإرهاب، القاهرة، مكتبة مـــدبولي، الطبعـــة الأولـــى، 2009.

19) ربنارين، الكسندر، الإغواء بالعولمه، ترجمة عباد عيد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب 2005.

20) رزومالي هوليس، الشرق الأوسط الكبير في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب الخامس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

21) سوزان جورج، اختطاف أمريكا: كيف غير اليمين الديني والعلماني تفكير الأمريكيين، القاهرة، مكتبة سطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2009.

22) سيف الدين عبد الفتاح، العولمة والإسلام: رؤيتان للعالم ، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2009

23) صلاح بدر، الكرد بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي، دهوك كردستان، رابطة كادو للثقافة الكردية، الطبعة الأولى، 2005.

24) صلاح الدين فوزي ، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولي ، 1998.

25) طراد حمادة: تحديات الإصلاح والتنمية: النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير، دار المحجبة البيضاء ط1، لبنان، 2005.

26) عادل المعلم، مقدمة في الأصوليه المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله وانتخبه الشعب الأمريكي مرتين، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة، 2004.

27) عبد الرحمن أبو بكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض،لمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعة الأولى، 1992.

28) عبد القادر رزيق المخادمي، المشروع الشرق أوسطي الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، القاهرة، الدار العربية للعلوم، 2005.

29) عبد الله أبو عزة، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية، في كتاب عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في نقد الذات، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1997.

30) عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2005.

31) علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، بيروت: دار التنوير، 1985.

32) فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2000.

33) فلادمير كاراتاشكين، الأمن الدولي وحقوق الإنسان، ترجمة: على غالب، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1989.

34) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة، والدين، والشؤون الدولية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولي، 2006.

35) مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة: الجزء الأول، ترجمة عصام فايز وناهد وصفي، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الثانية،2005.

36) محسن أحمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000.

37) محمد تيسير اليمني، الإرهاب، الفكر الرؤية، الجذور محاولة الاقتراب من إطار قانوني، العراق، المركز للنشر، 2007.

38) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

39) محمد عارف، صعود البروتستانتية الإيفانجليكية في أمريكا وتأثيره على العالم الإسلامي، ترجمة: رانية خلاف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006.

40) محمد عبد العزيز الربيع، صنع السياسة الأمريكية: العرب نموذجاً، الأردن، دار الكرمل، الطبعة الأولى، 1990.

41) محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.

42) محمد محفوظ، الحرية في العالم العربي، ط1، (بيروت الدار العربية للعلوم، 2005).

43) محيي الدين محمد قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

44) مدحت ماهر، مراجعة وتحرير العلاقة بين الدين والسياسة مصر والعالم، رؤى متنوعة وخبرات متعددة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2008.

45) مراد هوفمان، الإسلام كبديل، النور الكويتية ومؤسسة بافاريا، 1993.

46) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

47) ممدوح منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي 1995.

48) منير شفيق: الديمقراطية والعلمانية في التجربة الغربية (رؤية إسلامية)، لندن، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، 2001.

49) ناظم عبد الجسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية:حقبة ما بعد الحرب الباردة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعه الاولى، يناير 2007.

50) ناعوم تشومسكي،أوهام الشرق الأوسط، تعريب شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولي، 2004.

51) هادي قبيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين:المحافظين الجديدة والواقعية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2008.

52) هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996.

الدوريات:

1) أشواق عباس ،محددات الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 32 ،اكتوبر 2008

2) أمين هويدي،"إدارة الأزمات في ظل نظام عالمي مراوغ"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد112، أبريل 1993.

3) حسن الترابي، "أولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات " مجلة المستقبل الإسلامي، مركز دراسات المستقبل الإسلامي، لندن العدد الثاني، نوفمبر 1991.

4) حسين رحال، "العلمانية في الخطاب الإسلامي"، بيروت، مجلة المحجة، العدد 11، 2004.

5) خالد الأصور، "صورة الإسلام في الإعلام الغربي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147، يناير 2002.

6) جلال أمين، "الإصلاح والتحديث مترادفان أم ضدان؟". مجلة الهلال، مارس 2005.

7) أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، أكتوبر 2004، المجلد 29.

8) أسامة الغزالي حرب، "هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 147 يناير 2002..

9) علي ليلة، "المواطنة بين السياق القومي والعالمي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة التاسعة، العدد 23 يناير 2009.

10) عمرو حمزاوي ودينا بشارة،" الحركات الإسلامية في العالم العربي والحرب على لبنان عام 2006" مجلة آفاق إستراتيجية ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، فبراير ،2007.

11) رضوان زيادة، "الولايات المتحدة وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط "، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد 32 أكتوبر 2008.

12) رياض القيسي: "القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991"، مجلة المستقبل العربي، العدد 8 لعام1998.

13) سميح فرسون: "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، عدد 284، 2002.

14) سيف الدين عبد الفتاح، "حول التحيز في مفهوم النظام العالمي الجديد"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية، العدد 8 خريف 1992.

15) ___ "علم كلام العولمة: علم عمل العولمة ضمن ملف عن العولمة تضمن رؤي للمثقفين والمفكرين"، مجلة المعرفة، السعودية، العدد 48 يونيو 1999.

16) عبد الحسين شعبان: "العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان"، مجلة المستقبل العربي، العدد (1) لسنة2000.

17) عبد الله الأزرق – "نظرية صراع الحضارات"، الحوار المتمدن ، عدد: 1490 – 2006 / 3 / 15.

18) عبد المنعم السعيد، "العرب والنظام الجديد: الخيارات المطروحة" سلسلة كراسات إستراتيجية رقم (3) (مايو 1991)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

19) على حسين باكير، "العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (22)، يوليو 2006.

20) محمد محمود السباعي، "والدلالة اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب"، مجلة الأمن العام، العدد 1535، عام 1992.

21) محمد المنشاوي ، إلى أين تتجه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 175، يناير 2009.

22) محمود حمد: "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (149)، يوليو 2002.

23) محيي الدين اللاذقاني، "النظام الثقافي العربي: جذوره التاريخية واقعة المستقبلي"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 134 شتاء 2008.

24) مراد وهبة، "أصوليات هذا العصر"، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 29، 2008، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، 2008.

25) نبيل عبد الفتاح، "الشرق الأوسط: الاحتجاج السياسي وتراجع الإصلاحات الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد 29، يناير 2008.

26) نصر حامد أبو زيد، "الفزع من التأويل العصري للإسلامي"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، العدد 29 يناير 2008.

27) هالة سعودى: منظمات العرب الأمريكيين والقضايا العربية، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد (55)، مارس 1992.

28) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم الغربي، (1) الملتقى الفكري للمجلس الاستشاري العربي، مجلة أخبار الخليج، القاهرة، في الفترة 2009/4/3.

رسائل الماجستير

1)إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-"الإسرائيلية"، معهد أبو الغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشوره،2005.

التقارير:

1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الاولى ،بيروت، 2007.

2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مركـــز الزيتونـــة للدراســـات والاستشارات، الطبعة الاولى ،بيروت، 2008

الصحف:

1) أنس البو،"سياسة مركز القوة وتأثيرها في العلاقات الدولية"،جريدة تـــشرين، دمـــشق، سورية، عدد 9497، تاريخ 27/ 3/ 2006.

2) عزمي بشارة،"الإصلاح والثورة" جريدة الحياة، 2004/7/1.

3) طه عبد العليم طه، "خطيئة التعريف الأمريكي للإرهاب"، جريـــدة الأهـــرام، 28/ 2/ 2002 م (ملحق الجمعة).

4) عادل الصفتي،"ياسة القوة، من مبدأ ترومان إلى عقيدة بوش" جريدة الاتحاد، العدد 2. 12,15 مايو، 2008.

5) مرسي عطا الله،"مخاطر العولمة"،جريدة الأهرام بتاريخ 1998/8/20.

6) نادر فرجاني،"العرب في مخاض بين نظامين". معادلة الخبز قبل الحرية، انتهت إلـــى افتقاد العرب الخبز والحرية، جريدة الحياة، 28-2-2005.

دراسات:

1) برهان غليون، "المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية، فعاليات ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي، قطــر، مركــز الوثــائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 14-16 يناير 2001.

2) جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية، وإمكانية تطــوير أســلحة نوويــة، فــي (البرنامج النووي الإيراني.. الوقــائع والتــداعيات)، الإمــارات، مركــز الإمــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

3) رؤوف عباس حامد: الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية، في: صناعة الكراهية في العلاقات العربيــة الأمريكيــة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

4) زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، في مصطفى كامــل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، جامعة القاهرة، مركــز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006..

5) عبد الله التركي، موقف الإسلام من الإرهاب،دراسه مقدمه الى ندوة المقامــة خــلال المهرجان الوطني للتراث والثقافة في المملكة العربية السعودية، الندوة الثامنة عشرة، عام 2003.

6) عمر سالم سعد الله العبيدي،"إشكالية الموقف العربي من الأمة الإسلامية" بحث مقــدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، منعقد بكلية أصــول الــدين فــي الجامعــة الإسلامية، العراق، مدينة الموصل، الفترة من 2-2007/4/3.

7) مارتن إنديك،"أثر النزاع العربي الإسرائيلي على الديمقراطية والتنمية فــي المنطقــة العربية: رؤية أمريكية"،في ممدوح ســالم (محــرر) الديمقراطيــة الطريــق للتنميــة

والاستقرار،مؤتمر قطر الثالث للديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة 14-15 إبريل 2007، ط1، (بيروت: دار المستقبل العربي، 2007).

8) محمد على الداود،"الوحدة العربية: تحديات التجزئة وخطورة النظام الشرق أوسطي" دراسة مقدمة في ندوة إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1997.

9) مصطفى الفيلالي، تقرير تجميعي: الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها في:مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت، ط2، 1989.

10) هدي ميتيكس، الآثار السياسية الداخلية للعولمة في د. صلاح يالم زرنوقة، مفهوم العولمة: تعريف العولمة وتحديد أبعادها، دراسة مقدمة إلى مؤتمر (العولمة والعالم العربي)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز دراسات وبحوث الدول النامية وفي الفترة من 17-18 مايو 2000.

المراجع الاجنبية:

1) A.Donmato, Eleanor. 'Gender, Monarchy, and National Identity in Saudi Arabia," British Journal of Middle Eastern Studies"، vol, 19,no.1, 1992.
2) Anderson Totton, James, "The Political Arena", p.p.:165- 191, in Carlton Claymer Roddee et., al, "Introduction to Political science" New York: Mcgraw hill, 1983.
3) B. Guy, Democracy and Political Power in Contemporary Western Democracies: Challenges and Reforms in the Art of the State: Governance in a world without frontiers, Edited by Couching Thomas & Savoie Donald. Institute for Research on Public Policy (irpp), Montreal, 2003.
4) C. Plano, Jack and Greenberg, Milton, "The American Political Dictionary", Harcourt Brace College, 1997.
5) Carolyn.Stephenson ,American Foreign Policy: Alternative Strategies for National and Human Security ", Paper Presented at The Annual Meeting of the International Studies Association, Town & Country Resoty and Convention Center, Sandiego , California USA, March22, 2006.
6) Daher, Adel, Philosophy vs. Islamic Fundamentalism, al-nadwah, Washington press,vol 34, feb 1990.
7) For Instance, Monitor no. 66, 22 September 1995; m.s. Zein al-Abdin, The Saudi Terror (Birmingham Centre of islamic Studies, 1995).
8) Harding, John "Stereotype" in International Encyclopedia of the Social Sciences,vol.4,New York: Macmillian Company & the Free Press, 1998.
9) Heydemann.Steven." Upgrading Authoritarianism in the Arab World" Sa,ban Center Analysis Paper, Brookings Institution Press,2007.

10) Huntington,Samuel ‹ The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon and Schuster‹ 1996.

11) Kostiner, Joseph, ' State, Islam and Positioning Saudi Kabala's the Post Desert Storm Phase' in Eals‹ Weitzman and Efriam Inbar: Religion Radicalism in the Middle East, Portland, Oregon, 1997.

12) M. Dolbeare, Kennth and J. Edelman, Murray, “American Politics: Politics, Power, and Change” Lexington, Massachusetts, and Toronto: Heath and Company,4th., ed., 1981.

13) Macridis, Roy,“Modern Political Regimes: Patterns and Institutions,” Boston and Toronto: little, brown, and Company.

14) Mathias jr, Charles,“ Ethnic Groups and Foreign Policy”, in Mccormick A reader in American Foreign Policy, 1981.

15) Oakes, Jeanie, Gamoran, Adam, and Page, Reba, "Curriculum Differentiation: Opportunities, Outcomes, and Meanings," In Handbook of Research on Curriculum, ed. Philip Gackson (New York: Macmillan Publishing co., 1992),

16) Peres.Shimon: The New Middle East", Ny Henry Holt and Company Study, 2004.

17) Rost, Martin, An Introduction of The Concept of Identity , Independent Centre of Privacy protection (ICPP) 2003. p.14.

18) S. Nye, Joseph, “US Power and Strategy after Iraq ”, Foreign Affairs, vol.82, no. 4, july / august 2003.

19) Schlesinger, Arthur Meier, jr. ed. History of American Presidential Elections, 1789-2000 (various multivolume editions, latest is 2001). For Each Election Includes History and Selection of Primary Documents. Essays on some Elections are Reprinted in Schlesinger, the Coming to Power: Critical Presidential Elections in American History,1972

20) Schmitt, Carl, Legality and Legitimacy, Trans. and ed. Jeffrey Seitzer (Durham, Duke up, 2004).

21) See Oxford Universal Dictionary, Compilled by Joyce m.Hawkins, Oxford University Press, Oxford, 1981.

22) Shaila, Dewan and E. Kornblut, Anne, "In key House Races, Democrats Run to The Right," New York times, 2006.

23) Shively.W.Phillips, "Power Choice: an Introduction to Political Science", New York: Mcgraw-Hill Companies, 1997, and See also: Michael Roskin et., al., (ed.,) "Political Science: an Introduction", Prentice-Hall International, 1994.

24) Stork.Ute E. M. ، The Tourism Industry in the Third Millennium is a Resilient Industry،Shown at the Impact of the Terror Attack of 9–11–2001, Ph.D. Thesis, la Salle University,2002.

25) The Real Terror Network Terrorism in Fact Propaganda-Edwards Herman- First Canadian edition 1985.

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1) فادي إسكندر، الإصلاح والتغير في مصر، موقع التجديد العربي، بتاريخ2005/2/19.

http://www.tagdid.net

2) بدون ذكر مؤلف: السيرة الذاتية للرئيس أنور السادات، أعلام وشخصيات مصرية، 12 مايو 2008، موقع إلكتروني:

http:// www.egyptionfigures

3) نص تشارلز ميخلنع على "أن قبول الإدارة الأمريكية بممارسة التعذيب والقتل الجماعي، الذي تقوم به حكومات عميلة – يقترب إلى درجة الخطر من انتهاكات حرمت في محكمة

جرائم الحرب في نورمبرج". المزيد يمكن العودة إلى تشارلز ميخلنج: السياسة الأمريكية الخارجية، 23 مايو 2007، موقع إلكتروني:

http:// www.alhramain.com

4) هيثم مناع – صراع الحضارات، ثورة الاتصالات والحالة الاستثنائية العراق نموذجا:

http://www.achr.nu

5) د/ عبد الله الأشعل ، مشروع الشرق الأوسط الكبير: مشروب قديم في آنية جديدة، 22 فبراير، 2004، على موقع

http://www.islamonline.net/servlet

6) محمد. زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسة.. مراجعة عامة للأدبيات، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس، لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www,aravrenewa.com

7) علي المليجي علي، تشديد وممارسة الضغوطات.. الملف النووي الإيراني، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، 1-6-2007م، متاح على الرابط التالي.

http//www.kkmaq.gov.sa/Detail

8) علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، 1-3-2007م، متاح على الرابط التالي

http//www.kkmaq.gov.sa/

9) محمد عباس ناجي، القرار (1747)، ضربة للجناح المحافظ في إيران، إسلام أون لاين، 27-3-2007م، متاح على الرابط التالي:

http//www.islamonline.net/servlet/SatellitecArticleA

10) صحيفة القدس العربية: العدد الصادر بتاريخ 2000/4/18، تحت عنوان "مجلس الأمن يبحث عن عقوبات ذكية" تستهدف قيادات الدول وليس شعوبها. وهي في الأصل دراسة مستقلة صادرة عن أكاديمية السلام الدولية في نيويورك، وقد كلفت حكومة كندا وزير خارجيتها لويد أكسورذي بإجراء الدراسة وجاء فيها "إن المجتمع الدولي أخذ يعرب عن شكوكه في مدى مشروعية وجدوى العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة." منشورة على موقع مركز الدراسات– أمان

http://www.amanjordan.org.

11) انظر تعريف المفكر السوري على أسعد وصفه في / مرتضي بدر (مقال عن) الخليج بين أزمة الهوية وأزمة الديمقراطية، منشور على شبكة البناء المعلوماتية:

http:// www.annabaa.org

12) هادي أ. عيد، "العرب والهوية في زمن العولمة: 10 ملاحظات"، الحوار المتمدن، العدد 2242، بتاريخ 2008/4/5 على موقع.

http:// www.maheet.net

13) هاني نسيرة، مفهوم الهوية بين الثبات والتحول، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين:

http://www.islamonlin.net

14) عاهد ناصر الدين، الدعوة الإسلامية والإسلام السياسي، موقع القدس العربي بتاريخ 2 يونيو 2009 على الرابط

http://www.alqudstalk.com/forum/showthread.php?t=1919

15) Noam Chomsky: Failed states: the Abuse of power and the Assault on Democracy", March 31, 2006

http:// www.democracynow.org

.15) مجموعات الضغط على موقع http://www.annabaa.org/nbanews

16)) تقرير واشنطن، عدد 20 إبريل، 2008، الإعلام العربي والدبلوماسية الشعبية

الأمريكية/http://vps.stanleyfoundation.org/

17.) شبكة المعلومات الدولية: أنواع جماعات المصالح ونماذج تبويبها على المواقع التالي:
,"Pressure Groups" at:http://www.historylearningsite.co.uk/usa--
18) ويكيبيديا الموسوعة الحرة

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%86

19) محمد جمال عرفة ، محاسبة سوريا رسالة الى الدول العربية

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877856409&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0mDQPwY8l

20) جوزيف بشارة: النظر بإيجابية لتداعيات 11 سبتمبر
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146995

21) مصطفى اللباد،العقوبات الاقتصادية على ايران، المعرفة.
http://ar.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

22) سمير أمين: الاسلام السياسي
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57258

الملحق

نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"

طرحت الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثماني مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وأثارت جدالا مع هذه الدول لضمها إلى "الشراكة"، ويفترض أن تبلور دول المجموعة موقفاً موحداً من هذا المشروع خلال قمة الثماني في الولايات المتحدة في حزيران (يونيو) المقبل، وهذا نص المشروع.

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وأسهمت "النواقص الثلاثة" التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 : الحرية، المعرفة، وتمكين النساء ـــ في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

– مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـــ22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.

– حوالي 40 في المائة من العرب البالغين 65 مليون شخص أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

– سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020 ، وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة؛ لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

– إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2020.

– يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي، الذي هو أقل من 3 في المائة إلى 6 في المائة أحد أدنى.

– في إمكان 1.6 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ــ لا تشغل النساء سوى 3.5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة – على سبيل المثال – مع 8.4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ــ عبر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته؛ ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح، ويمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في "الشرق الأوسط الكبير"، وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة، وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات، واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيدت بلدان مجموعة الثماني بدورها هذه الجهود، بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، وتبين "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق – التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتصوير أفغانستان والعراق نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة – بمجموعها تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية، وينبغي للمجموعة في قمتها في "سي أيلاند" أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

1ـ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

2ـ بناء مجتمع عرقي.

3ـ توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً ـ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة، ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية.

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير، وفي تقرير "فريدوم هاوس" لعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً".

ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية خلال أواخر التسعينيات. وأدرجت قواعد البيانات

التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم، بالإضافة إلى ذلك لا يتقدم العالم العربي إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء، ولا تنسجم هذه المؤشرات المحيطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة.

ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2003 – على سبيل المثال – تصدر العرب لائحة من يؤيد في أرجاء العالم الرأي القائل بأن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين 2004 و2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات مثل:

ـ تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات؛ لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة؛ من أجل مراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوي وتسليم التقارير.

ـ تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 3.5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية؛ ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء، تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم، أو إنشاء تشغيل منظمة غير حكومية، ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على المستوى الوطني في مجالات، مثل: التدريب القضائي، والإدارة القضائية، وإصلاح النظام القانوني.

ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث تبدأ التنمية الحقيقية للعدالة، ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتمول مراكز يسهل للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة)، كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

يلفت تقرير التنمية البشرية الغربية الانتباه إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة، ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة، أو تخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي، ويقود هذا النقص إلى

غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور، ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

ـ ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

ـ ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.

ـ تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة؛ لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا، مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس المنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية/ مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد على أساس أنه العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير، ويمكن لمجموعة الثماني:

ـ أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، الخاصة بمجموعة الثماني.

ـ أن تدعم علناً مبادرة منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFLS ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

ـ إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة".

المجتمع المدني

انطلاقا من أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح تتبلور عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة؛ من ثم يمكن أن:

ـ تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام – أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

ـ تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء، وغيرها من المنظمات غير من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

ـ تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل لتلك المنظمات المحلية (مثل: مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة، أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية الأمريكية)؛ لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية؛ من أجل وضع برنامج التأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد، كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

ـ تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة؛ لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة، (يمكن في هذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانياً: بناء مجتمع معرفي

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة"، (تقرير التنمية البشرية العربية، 2000).

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد – في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي؛ ومن ثم كان شكلت الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة، ونزف الأدمغة المتواصل – تحدياً لآفاق التنمية فيها، ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 في المائة من الإجمالي العالمي)، حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها.

ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير، ويبلــغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص)، خمــسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد إلى الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقــدم مساعدات؛ لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، ومساعدة الطلاب علــى اكتــساب المهــارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي؛ بــسبب تزايد الإقبال على التعليم، متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من منطلقات ثقافية تقيــد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الثماني السعي إلى مبادرة للتعليم الأولى في الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

ــ محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية"، تحــت شــعار " محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الثماني من أجل مكافحة الأمية أن تتكامل مع برنــامج الأمم المتحدة، في خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خــلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلــى النــصف بحلــول 2010، وستركز مبادرة مجموعة الثماني، مثل برنامج الأمم المتحدة – على النساء والبنات، هــذا إذا أخذنا في الحسبان معاناة 65 مليوناً من الراشدين وتدريبهم من خلال بــرامج متنوعــة، مــن مناهج تدريس على إنترنت إلى تدريب المعلمين.

ــ فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الثماني، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لــدى الفتيات – إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء، ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحــرم تعليم الذكور للإناث)؛ لكي يركزون بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولــي

لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع"، التابع لـ"يونيسكو"؛ بهدف إعداد فرق محو الأمية، التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مائة ألف معلمة.

ــ الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات، ويمكن لكل من دول مجموعة الثماني تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً – تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجية عن التداول حالياً، والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

ــ مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف"، حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة، ولمجموعة الثماني السعي إلى توسيع هذه الفكرة، ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة عن طريق التمويل، من القطاع الخاص.

ــ إصلاح التعليم: ستقوم المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط، قبل قمة مجموعة الثماني المقبلة (في آذار/مارس أو نيسان/أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم". التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة، ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة والتباحث حول سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الثماني؛ توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع إنترنت، ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الكمبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم؛ نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على إنترنت، وأهمية إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الثماني القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ من أجل توفير الاتصال الكمبيوتري أو توسيعه

في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثـر لبعض المناطق توفير الكمبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدان روسيا وقراهـا، وقد يركز المشروع أولاً على بلدان الشرق الأوسط الكبير الأقل استخداماً للكمبيوتر (العـراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سوريا، ليبيا، الجزائر، مصر، المغـرب)، والـسعي مـن خـلال الإمكانات المالية لتوفير الاتصال بالكمبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكمبيوتر بـ"مبـادرة فـرق محـو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الثماني في سياق السعي إلى تحسين مـستوى إدارة الأعمـال فـي عمـوم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثمـاني والمعاهـد التعليميـة (الجامعات، والمعاهد المتخصصة) في المنطقة، وبمقدور مجموعة الثماني تمويل هيئة التعلـيم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمـدة سـنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق.

النموذج الممتثل لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمـصارف والمـال، وهو مؤسسة لها مدير أمريكي، ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في مـداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول إطـلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسـطة، التـي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وسيكون نمو طبقة متمرسـة

في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية، ويمكن لمجموعة الثماني في هـذا السباق اتخاذ الخطوات التالية:

1- مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلـى للنمـو وخلـق فرص العمل، ولمجموعة الثماني أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصـر التالية:

* إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المـشاريع الـصغيرة في المنطقة، لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة، إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من 0.7 فـي المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الثماني المـساعدة علـى تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً المشاريع التي تقوم بها النساء، ومؤسساتُ الإقراض الصغير المربح قـادرة علـى إدامة نفسها، ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض مـن 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشـط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفاً منهم من النساء.

* مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الثماني المـشاركة فـي تمويـل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية"؛ للمساعدة على تنميـة مـشاريع الأعمـال علـى المستويين المتوسط والكبير؛ بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقـة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص فـي مجموعـة الثماني يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

* بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الثماني، بمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها – إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غـرار "البنـك الأوروبـي للإعمار والتنمية"؛ من أجل مساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح علـى تـوفير الاحتياجـات

الأولية للتنمية، كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى، وتركيزها على مشاريع؛ لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. وعلى بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير هذا أن يكون منبعا لمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة، واتخاذ قرارات الإقراض أو (المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

1* الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الثماني؛ توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة، وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي – أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم طائفة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية، مع التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ورفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول، وتحديث الخدمات المصرفية وتقديم الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق وتحسينها وتوسيعها، وإنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدنٍ جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المائة من كل التجارة العربية، ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها؛ ونتيجة لذلك أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً، ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من العناصر التالية:

1- الانضمام/التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة:

يمكن لمجموعة الثماني أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. وستتضمن برامجُ محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين، يعملون بالبلد ذاته

في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثماني؛ لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد الحواجز غير الجمركية وإزالتها. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية"، و"اتفاق مشتريات الحكومة"، وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن ترتبط أيضاً مع برنامج على صعيد المنطقة من خلال رعاية مجموعة الثماني بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية؛ للحد من الحواجز الإدارية والمادية التي تقف في وجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

2- المناطق التجارية:

ستنشئ مجموعة الثماني مناطق في الشرق الأوسط الكبير؛ للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات؛ من أجل دعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك: التسوق من منفذ واحد للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك؛ لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول السلع والخدمات للمنطقة وخروجها.

3- مناطق رعاية الأعمال:

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في أماكن أخرى، يمكن لمجموعة الثماني أن تساعد على إقامة مناطق محددة، خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير، تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم المنتجات وتصنيعها وتسويقها، ويمكن لمجموعة الثماني أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

4- منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط، الذي سيجمع مسئولين كباراً من مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال)؛ من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا ـ المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك)، وسيغطى قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

خاتما يمكن رصد مجموعة من الملاحظات عبر التحليل السابق:

1ـ يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

2ـ تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

3ـ البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة) هي الجزائر ولبنان والسعودية واليمن، والبلدان التي قدمت طلباً للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب): هي أفغانستان وإيران وليبيا وسوريا، بلدان طلبت منحها صفة مراقب.